ملامح الهوية الوطنية فى تاريخ الجامعة المصرية(*)

أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة القاهرة

الملخص:

تعالج هذه الدراسة ملامح الهوية الوطنية فى تاريخ الجامعة المصرية من خلال عدة محاور، برزت فيها بقوة الروح الوطنية عند كل من شارك فى تحقيق مشروع هذه الجامعة العريقة منذ أن كانت فكرة، حتى إنطلاق التدريس بها، رغم أنف سلطات الاحتلال البريطانى، وصولًا إلى أبعاد وأشكال الدور الوطنى البارز على امتداد تاريخ هذه الجامعة الموقرة. وتبحث الدراسة أيضًا فى سبل مقاومة الوطنيين المصريين لمحاولات سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر، والتى سعت لتعديل فكرة تأسيس الجامعة المصرية فى مهدها، إلا أن هذه المقاومة أدت إلى فشل تلك المحاولات.

وتبحث هذه الدراسة من ناحية أخرى فى ذلك الدور الوطنى البارز الذى لعبه أحفاد أسرة محمد على من أمثال الخديوى عباس حلمى الثانى، والأمير ثم الملك أحمد فؤاد، والأميرة فاطمة إسماعيل، وغيرهم، فى مساندة أمانى المصريين معنويًا وماديًا، ذلك الدور الذى كان له عظيم الأثر فى تحقيق حلم تأسيس هذه الجامعة، وإبتعاث أفواج متتالية من أبناء المصريين إلى الجامعات الأوربية، لإستكمال دراساتهم هناك، ونقل خبراتهم العلمية إلى طلاب الجامعة.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٤٠)، يناير ٢٠٢٤.

وفى دراستنا هذه سوف نناقش مدى إهتمام الشريحة المصرية المثقفة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، من أمثال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل وسعد زغلول وجورجى زيدان وقاسم أمين وسلامة موسى وأحمد لطفى السيد، وغيرهم كثر، بتحقيق حلم إقامة جامعة لأبناء الوطن فى ذلك الوقت. الأمر الذى يعنى أن مصر كانت قد أفاقت إلى حد ما من الصدمة التى لحقت بها وزلزلت كيانها من جراء انتكاس الثورة العرابية ووقوع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، كما يعكس هذا أيضا أن نخبة لا بأس بها من المصريين أدركت بأن تقدم الأمم ونهضتها مرتبط بقدر ما يتاح لأبنائها من منافذ العلوم والآداب. ومن ثم تفاعل الكثير من أبناء الوطن مع الحملة الصحفية الواسعة لجمع التبرعات، ومع دعوة قادة الفكر والسياسة من المصريين آنذاك لتأسيس الجامعة مصرية. وشهد المجتمع المصرى يقظة لافتة، أخذت تدب حثيثا فيما بين أبنائه الوطنيين، والتى جاءت صدى لجهود التنوير التى قام بها فى الأصل رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ونظر كثير من المصريين لفكرة الجامعة على أنها أحد سبل مناهضة الاحتلال الإنجليزى فى بلادهم.

وسوف نتعرض فى دراستنا أيضًا إلى المقرات المتعددة التى شغلتها الجامعة، لكى نكشف عن الملامح الوطنية فى تطورها المكانى وعند إختيار هذه المقرات. وهنا نلاحظ أن أصحاب مشاريع هذه المقرات عرضوا مواقع متميزة، تتوافر فيها أعلى المعايير الصحية، لإقامة دار الجامعة عليها، ووضعوا نصب أعينهم أن تتسم هذه المواقع بالهدوء والسكينة، وأن تكون نائية عن العمران، ومحاطة بالحدائق الغناء. وهذه الملاحظة الأخيرة لا تثير العجب بقدر ما تدعو إلى الاحترام، وذلك لفطنة هؤلاء الرواد الأوائل للعلاقة التلازمية بين محيط بالجامعة وما يدور فى داخلها، وحرصهم الواضح على أن تكون الجامعة فى أجمل بقعة من أرض مصر، لكى تكتمل العملية

التعليمية فيها فى جو صحى على خير ما يرام.

وسوف تتعرض الدراسة بالتفصيل أيضًا إلى ملامح الهوية المصرية فى التطور الاسمى للجامعة منذ أن كانت مجرد فكرة ، حيث مرت الجامعة المصرية طوال تاريخها العريق بمسميات عدة. وقد تتبعنا جذور وأصول كل تسمية على حدة، من بين ثنايا ملفات أرشيف الجامعة، حتى استقرت فى عام ١٩٥٣ عند اسمها الحالى "جامعة القاهرة".

The position of the United Arab Emirates on the Arab-Arab Conflicts 1971-2004

Abstract:

This study addresses the features of national identity in the history of the Egyptian University through several axes, in which the national spirit emerged strongly among everyone who participated in realizing the project of this ancient university since it was an idea, until the start of teaching in it, despite the nose of the British occupation authorities, all the way to its dimensions. And the forms of the prominent national role throughout the history of this esteemed university. The study also examines ways of resisting Egyptian patriots to the attempts of the British occupation authorities in Egypt, which sought to amend the idea of establishing the Egyptian University in its infancy, but this establishment led to the failure of those attempts.

On the other hand, this study examines the prominent national role played by the descendants of Muhammad Ali's family, such as Khedive Abbas Hilmi II, Prince and then King Ahmed Fouad, Princess Fatima Ismail, and others, in supporting the aspirations of the Egyptians morally and materially, a role that had a great impact. In achieving the dream of establishing this university, and sending successive groups of Egyptian children to European universities, to

complete their studies there, and to transfer their scientific expertise to university students. In this study, we will discuss the extent of the interest of the Egyptian educated segment in the late nineteenth century and the beginning of the twentieth century, such as Sheikh Muhammad Abdou, Mustafa Kamel, Saad Zaghloul, Georgi Zaidan, Qasim Amin, Salama Moussa, Ahmed Lotfy Al-Sayyid, and many others, in realizing the dream of establishing a university for the people of the country at that time. This means that Egypt had recovered to some extent from the shock that befell it and shook its being as a result of the setback of the Urabi Revolution and the occurrence of the British occupation in 1882. This also reflects that a significant elite of Egyptians realized that the progress and renaissance of nations is linked to the extent of what is available to their people. From the outlets of science and literature. Then, many people of the country interacted with the extensive press campaign to collect donations, and with the call of the Egyptian thought and political leaders at the time to establish an Egyptian university. Egyptian society witnessed a remarkable awakening, which began to take root among its patriotic people, and which echoed the efforts of enlightenment originally undertaken by Rifa'a al-Tahtawi and Ali Mubarak since the second half of the nineteenth century. Many Egyptians viewed the idea of the university as one of the ways to combat the English occupation in Their country.

In our study, we will also examine the various campuses that the university occupied, in order to reveal the national features in its spatial development and when choosing these campuses. Here we note that the owners of these campus projects offered distinct sites, with the highest health standards, to build the university house on, and they kept in mind that these sites should be characterized by calm and tranquility, and that they be far from urbanization, and surrounded by lush gardens. This last observation does not arouse astonishment as much as it calls for respect, due to the acumen of these early pioneers of the interconnected relationship between the university's surroundings and what goes on within it, and their clear keenness for

the university to be in the most beautiful spot in the land of Egypt, so that the educational process therein could be completed in a healthy atmosphere. Okay.

The study will also address in detail the features of the Egyptian identity in the nominal development of the university since it was just an idea, as the Egyptian University has gone through several names throughout its ancient history. We traced the roots and origins of each name separately, from within the university archives, until it settled in 1953 on its current name, "Cairo University."

المقدمة

هناك عدة جوانب مضيئة فى الشخصية المصرية، ويعكس تاريخ الجامعة المصرية "جامعة القاهرة الآن" بعضًا من هذه الجوانب، لما يتضمنه هذا التاريخ من ملامح الهوية الوطنية " المصرية " بكل أشكالها ناصعة الوضوح عبر مسيرة هذه الجامعة.

وفى الواقع تستحق الجامعة المصرية "جامعة القاهرة" سجلًا شاملًا موثقًا يليق بتاريخها العريق، ومكانتها السامية بين جامعات العالم العربى خاصة، والعالم المعاصر عامة. ولا يرجع هذا الاستحقاق إلى كون جامعة القاهرة اليوم أقدم جامعة مدنية فى عالمنا العربى فحسب، إنما يعود إلى أسباب رئيسة، منها:

أولًا: إن الهوية المصرية كانت ناصعة الوضوح، سواء فى رؤية المؤسسين الأوائل للجامعة المصرية، منذ ان كانت مجرد فكرة تراود خيالهم، أو عندما تحول الحلم إلى حقيقة، ومر بفترات تاريخية مفعمة بكل ملامح الوطنية المصرية الصادقة، وحتى أصبحت الفكرة صرحًا علميًّا يفتخر به كل مصرى الآن عندما يأتى على ذكر تاريخ الجامعة المصرية وتطورها، حتى أصبحت عملاقًا يسمى جامعة القاهرة.

ثانيًا: تفرد جامعة القاهرة بين الأوساط العلمية والثقافية العربية بعلو كعب خريجيها فى عالم السياسة والفكر طوال ما يزيد عن مائة عام من تاريخها، ومن ثم تمتلك الجامعة سجلًا حافلاً لهؤلاء الخريجين، الذين تبوءوا مكانة مرموقة فى عالمنا العربى المعاصر.

ثالثًا: أن جامعة القاهرة كانت دومًا وما زالت قبلة الباحثين والعلماء من كل حدب وصوب، يتعلمون ويعلمون فيها مختلف مناحى العلم، كما انبسط عطاء جامعة القاهرة منذ افتتاحها فى ٢١ ديسمبر من عام ١٩٠٨ ليشمل ربوع مصر والوطن العربى كله. بل امتد هذا العطاء إلى العالم الخارجي، حيث تتلمذ على يد أساتذتها وعلمائها الأجلاء جيلًا وراء جيل من كل أجناس الأرض، وقصدها القاصى والدانى من طلاب العلم. وفى هذا السياق تنفرد جامعة القاهرة من بين جامعات العالم بسجل مشرف من التطوير والتحديث على امتداد تاريخها وحتى الآن، منطلقة دومًا لأداء رسالتها العلمية السامية بتجرد وتنزه عن كل غرض سوى العمل فى نشر المعرفة شرقًا وغربًا.

رابعًا: تعد جامعة القاهرة عبر سنوات تاريخها العريق قبلة لكل زعماء الحركات الوطنية والقومية على امتداد الوطن العربى وغير العربى. فمنذ أن انطلقت الدعوة لتأسيس الجامعة المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر، وبعد قصة فريدة من نوعها، تحققت هذه الدعوة على أرض الواقع فى آواخر عام ١٩٠٨، وولدت هذه الجامعة – التى هى جامعة القاهرة الآن – كأول جامعة مدنية بالمفهوم الحديث فى العالم العربى، وأصبحت هذه الجامعة منذ ظهورها منارة للفكر الحديث وقلعة للوطنية المصرية، حيث قامت الجامعة منذ تأسيسها على أكتاف زعماء الحركتين الوطنية والفكرية فى مصر، ومن ثم امتزجت عملية تأسيس الجامعة بمسألة كفاح المصريين منذ عام ١٨٨٢ ضد الاحتلال الإنجليزى، الأمر الذى أصبحت معه قصة نشأة هذه الجامعة هى نفسها قصة الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى، الذى سعى الشعب المصرى لبلوغه منذ وقوع هذا الاحتلال.

وقد أكد المؤرخ الكبير محمد شفيق غربال فى كتابه تكوين مصر أن "تاريخ إنشاء الجامعة المصرية فصل أساسى فى تاريخ مصر الحديثة"، بل ويعتبر البعض أن إنشاء الجامعة فى عام ١٩٠٨ كان نقطة تحول فى تاريخ مصر الثقافى، والركيزة التى قامت عليها النهضة العقلية والروحية، والقلب النابض بالحيوية والاستنارة فى مصر المعاصرة. ولعل اختيار يوم ٢١ ديسمبر من كل عام ليكون عيدا للعلم فى مصر منذ عام ١٩٩٩ لخير شاهد على مدى أهمية ذلك اليوم الذى افتتحت فيه الجامعة فى حياة الأمة المصرية. من ناحية أخرى لعبت الجامعة دورا مهما فى التحديث والتنوير فى المنطقة العربية، وما زالت تتحمل حتى الآن مسئولية خاصة فى خدمة محيطها المحلى والخارجى سواء فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل.

وإن فكرة وضع سجل عن تاريخ جامعة القاهرة فى مائة عام يصل الماضى بالحاضر والمستقبل، هى فكرة تستحق الأهتمام، وآمل أن يمنحنى الله سبحانه وتعالى من العمر حتى أقدم للقارئ الكريم هذا السجل فى ثوب علمى قشيب، يبرز صورة جامعة القاهرة على مدى هذه الفترة المزدهرة من عمرها المديد، كما آمل أن لا يقف هذا السجل عند حد كتابة السيرة الذاتية لجامعة القاهرة منذ إنشائها تحت مسمى " الجامعة المصرية " وحتى اليوم، ولكنه يتعدى هذا بالتأريخ للدور الحضارى والتنويرى لهذه المؤسسة العلمية الرائدة ذات المذاق الخاص والعبق التاريخى المميز، وأن يكون سجلا لتطورها العمرانى أيضا، وأهم إنجازات رموزها وخريجيها.

وفى الواقع ما زلت أتطلع إلى نشر هذا السجل الشامل عن تاريخ جامعة القاهرة، وهى مهمة تلقى فى الواقع على عاتق من يتصدى لها تبعات جسامًا. خاصة وقد خرجت دراسات قيمة ومتخصصة عن تاريخ الجامعة فى فترات تاريخية متتالية ولأساتذة مشهود لهم بالكفاءة. وحتى يتم نشر هذا السجل المنشود أتشرف هنا بأن أقدم إلى القارئ الكريم واحدة من صفحات تاريخ جامعة القاهرة التليد ألا وهى: "ملامح الهوية الوطنية تاريخ الجامعة المصرية".

وقد وضعت فى تقديرى أن أتبع منهج الكتابة التاريخية الذى يتلاءم مع هذا اللون من الدراسات التاريخية، من حيث تسجيل الحدث وتحليله وتوثيقه.

وتعالج هذه الدراسة موضوعها من خلال عدد من المحاور، برزت فيها بقوة الروح الوطنية عند كل من شارك فى تحقيق مشروع هذه الجامعة العريقة منذ أن كانت فكرة، حتى انطلاق التدريس بها، رغم أنف سلطات الاحتلال البريطانى، وصولًا إلى أبعاد وأشكال الدور الوطنى البارز على امتداد تاريخ هذه الجامعة الموقرة. وتبحث الدراسة أيضًا فى سبل مقاومة الوطنيين المصريين لمحاولات سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر، والتى سعت لتعديل فكرة تأسيس الجامعة المصرية فى مهدها، إلا أن هذه المقاومة آدت إلى فشل تلك المحاولات.

وتبحث هذه الدراسة من ناحية أخرى فى ذلك الدور الوطنى البارز الذى لعبه أحفاد أسرة محمد على من أمثال الخديوى عباس حلمى الثانى، والأمير ثم الملك أحمد فؤاد، والأميرة فاطمة إسماعيل، وغيرهم، فى مساندة أمانى المصريين معنويًّا وماديًّا، ذلك الدور الذى كان له عظيم الأثر فى تحقيق حلم تأسيس هذه الجامعة، وإبتعاث أفواج متتالية من أبناء المصريين الى الجامعات الأوربية، لإستكمال دراساتهم هناك، ونقل خبراتهم العلمية الى طلاب الجامعة.

وفى دراستنا هذه سوف نناقش مدى اهتمام الشريحة المصرية المثقفة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، من أمثال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل وسعد زغلول وجورجى زيدان وقاسم أمين وسلامة موسى وأحمد لطفى السيد، وغيرهم كثر، بتحقيق حلم إقامة جامعة لأبناء الوطن فى ذلك الوقت. الأمر الذى يعنى أن مصر كانت قد أفاقت إلى حد ما من الصدمة التى لحقت بها وزلزلت كيانها من جراء انتكاس الثورة العرابية ووقوع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، كما يعكس هذا أيضا أن

نخبة لا بأس بها من المصريين أدركت بأن تقدم الأمم ونهضتها مرتبط بقدر ما يتاح لأبنائها من منافذ العلوم والآداب. ومن ثم تفاعل الكثير من أبناء الوطن مع الحملة الصحفية الواسعة لجمع التبرعات، ومع دعوة قادة الفكر والسياسة من المصريين آنذاك لتأسيس الجامعة مصرية. وشهد المجتمع المصرى يقظة لافتة، أخذت تدب حثيثا فيما بين أبنائه الوطنيين، والتى جاءت صدى لجهود التنوير التى قام بها فى الأصل رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ونظر كثير من المصريين لفكرة الجامعة على أنها أحد سبل مناهضة الاحتلال الإنجليزى فى بلادهم.

وسوف نتعرض فى دراستنا أيضًا إلى المقرات المتعددة التى شغلتها الجامعة، لكى نكشف عن الملامح الوطنية فى تطورها المكانى وعند إختيار هذه المقرات. وهنا نلاحظ أن أصحاب مشاريع هذه المقرات عرضوا مواقع متميزة، تتوافر فيها أعلى المعايير الصحية، لإقامة دار الجامعة عليها، ووضعوا نصب أعينهم أن تتسم هذه المواقع بالهدوء والسكينة، وأن تكون نائية عن العمران، ومحاطة بالحدائق الغناء. وهذه الملاحظة الأخيرة لا تثير العجب بقدر ما تدعو إلى الاحترام، وذلك لفطنة هؤلاء الرواد الأوائل للعلاقة التلازمية بين محيط بالجامعة وما يدور فى داخلها، وحرصهم الواضح على أن تكون الجامعة فى أجمل بقعة من أرض مصر، لكى تكتمل العملية التعليمية فيها فى جو صحى على خير ما يرام.

كما تلقى الدراسة الضوء على دور الجامعة المصرية الرائدة فى تنوير المجتمع المصرى، وخاصة تنوير المرأة، عندما قررت فى أواخر عام ١٩٠٩ أنشاء فرع نسائى، رغم أنف المعارضين والمتشددين، حيث كانت تلقى فيه دروسًا تثقيفية حرة فى علوم النفس والتربية والأخلاق والتاريخ والتدبير المنزلى، وقد واظب على حضور هذه الدروس الكثير من فتيات وسيدات المجتمع المصرى آنذاك من أمثال: هدى شعراوى وصفية زغلول وفاطمة عمر،

وعدد لا بأس به من أميرات البيت الحاكم. وكلفت الجامعة سيدات بإلقاء معظم هذه الدروس ومنهن: نبوية موسى ولبيبة هاشم ورحمة صروف، بالإضافة إلى بعض الأجنبيات مثل الآنسة الفرنسية كوفرور، التى ألقت سلسلة من المحاضرات بعنوان " المرأة فى جميع أدوار التاريخ ". وقد أحدثت هذه المحاضرات أثرا عظيما فى مجتمع القاهرة، سجلته صحيفة الأهرام الصادرة فى ٨ يناير ١٩١٠ بقولها: "أحدثت المحاضرات النسائية التى تلقيها الأستاذة كوفرور فى الجامعة المصرية دورا خطيرا فى منازل المتعلمات وبين السيدات والعقائل الكريمات".

وسوف تتعرض الدراسة بالتفصيل أيضًا إلى ملامح الهوية المصرية فى التطور الاسمى للجامعة منذ أن كانت مجرد فكرة ، حيث مرت الجامعة المصرية طوال تاريخها العريق بمسميات عدة. وقد تتبعنا جذور وأصول كل تسمية على حدة، من بين ثنايا ملفات أرشيف الجامعة، حتى استقرت فى عام ١٩٥٣ عند اسمها الحالى "جامعة القاهرة ".

الدراسة

أولًا- ملامح الهوية الوطنية فى فكرة تأسيس الجامعة.

لا شك أن النهضة التعليمية فى عصرى محمد على الكبير والخديوى إسماعيل مهدت الطريق فيما بعد لبروز فكرة تأسيس الجامعة المصرية، فقد أنشأ محمد على المدارس (العليا) المتخصصة، كما أنشأ الخديوى إسماعيل عام ١٨٧١ مدرجًا للمحاضرات العامة فى سراى درب الجماميز، وعهد إلى النابهين من أساتذة المدارس آنذاك إلقاء المحاضرات فى هذا المدرج، وحضر بعضها بنفسه.

من ناحية أخرى كانت فكرة تأسيس جامعة للمصريين قد تحدث بشأنها كثير من طلاب البعثات المصرية الذين أرسلوا إلى أوربا فى عصرى محمد على وخلفائه من بعده. حيث تناقشوا فيما بينهم بعد عودتهم الى مصر حول

خبراتهم فى الجامعات الأوربية ونظم وشكل أبنية هذه الجامعات وعدد الكليات التى تحويها كل جامعة، وبيان ما فيها من العلوم والفنون، وأفاضوا فى حديثهم عن مزايا هذه الجامعات وفوائدها فى رفعة شأن بلادها، وفى نشر التربية والعلوم والثقافة بين شعوبها. كما كان أعضاء هذه البعثات على بينة من أن أوضاع المعاهد المتخصصة التى تخرجوا منها تختلف كثيرا عن فكرة الجامعة التى تطلعوا إليها، فتحدثوا عن جامعة تساعد على تقدم البلاد وتهيئ الجو الصالح والبيئة الملائمة لخلق روح البحث العلمى الحر ولا تكتفى بإعداد الكوادر المهنية والإدارية اللازمة للجهاز الحكومى فى أنحاء الوطن، ولذا خلصوا إلى أنه لا غنى لمصر وشعبها عن جامعة ترقى بشأن البلاد إلى رحاب المدنية الحديثة، وتنتظم فى سلك الحضارة الحقيقية. إلا أن حديثهم هذا عن الجامعة فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن إلا من قبيل الأحلام والأمنيات، وظل فى مكانه دون أن يتحقق على أرض الواقع.

ولكن فى تقديرنا أن تعبير الشريحة المثقفة من المصريين عن حلم إقامة جامعة لأبناء الوطن فى ذلك الوقت إنما يعنى أن مصر كانت قد أفاقت إلى حد ما من الصدمة التى لحقت بها وزلزلت كيانها من جراء انتكاس الثورة العرابية ووقوع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، كما يعكس هذا أيضا أن نخبة لا بأس بها من المصريين أدركت بأن تقدم الأمم ونهضتها مرتبط بقدر ما يتاح لأبنائها من منافذ العلوم والآداب. ومن ثم تفاعل الكثير من أبناء الوطن مع تلك الأحاديث، وهذه اليقظة التى أخذت تدب حثيثا فيما بينهم، والتى جاءت صدى لجهود التنوير التى قام بها فى الأصل رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ونظر كثير من المصريين لفكرة الجامعة على أنها إحدى سبل مناهضة الاحتلال الإنجليزى فى بلادهم.

من ناحية أخرى، ومنذ أواخر عصر الخديوى توفيق أخذت الصحف العربية والأجنبية والمجلات الوطنية الصادرة فى مصر تشير لضرورة إنشاء

جامعة للمصريين، واقترحت فى عدد من مقالاتها على الوطنيين إسراع الخطى فى تحقيق هذه الفكرة وتأسيس هذه الجامعة، كى تعفى طلاب العلم من المصريين الميسورين من الاغتراب فى جامعات الخارج، وتقدم العلم للنابهين فى طول البلاد وعرضها وخاصة الفقراء من بينهم فى داخل وطنهم. ونشرت هذه الصحف على القارئ فى مصر عدة إحصائيات عن جامعات أوربا وعددها، ونفقاتها وأهم النظم المعمول بها. ومع توالى السنين أكثرت هذه الصحف من حديثها فى هذا الاتجاه، الأمر الذى ساعد على انتشار فكرة الجامعة بين عدد كبير من قراء هذه الصحف فى مصر.

ونعتقد أن هناك علاقة وثيقة بين ارتقاء الخديو عباس حلمى الثانى للحكم عام ١٨٩٢ خلفا لولده وانتشار فكرة الجامعة على نطاق واسع بين أبناء الطبقة الوسطى والشريحة المثقفة من بينها. فقد كان اختلاف عباس حلمى فى كثير من الوجوه عن والده الخديو توفيق محل تقدير كثير من أبناء هذه الطبقة طوال العقد الأول من سنوات حكمه على الأقل، خاصة وأنهم لمسوا منه فى بداية حكمه التشجيع لزعماء الحركة الوطنية المصرية، وفى مقدمتهم الزعيم مصطفى كامل، وكذاك تبنيه لعدد من تطلعات هؤلاء الزعماء، وصدامه المتكرر مع المعتمد البريطانى اللورد كرومر، وكراهيته الملموسة لنفوذ وهيمنة هذا المعتمد على السياسة المصرية. ومن ثم كان من الطبيعى أن يكون لكل هذا بالغ الأثر فى تحمس كثير من شبان المثقفين المصريين لشخص الخديو الشاب من ناحية، ولفكرة إنشاء جامعة مصرية تتحقق فى عهده من ناحية ثانية.

كما يبدو أن انتشار مدارس الطوائف غير الإسلامية فى ذلك الوقت قد أثار حفيظة الوطنيين المصريين، وخاصة مدارس الجاليات الأجنبية مثل: مدارس الأرمن وألمدارس الإيطالية واليونانية والألمانية، ومدارس الإرساليات الدينية مثل: الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية متعددة الانتماءات الأجنبية. ولعل أكثر ما أثارهم من تخوف هو هيمنة الثقافات الأجنبية آنذاك

على التعليم فى مصر، وما دعا البعض إليه من أمثال جورجى زيدان صاحب الهلال عام ١٩٠٠ من إن تقوم الإرسالية البروتستانتية الأمريكية بتأسيس كلية لها فى مصر. ومن هنا اخذ بعض الوطنيين المصريين يفكرون بجدية فى الإسراع بإنشاء جامعة مصرية بعيدة عن كل هذه التيارات، التى لا تتماشى مع تقاليد البلاد.

ومن الواضح أن خلفية النشأة والدراسة عند جورجى زيدان فى الشام قبل أن يستقر به المقام فى مصر قد لعبت دورا مهما لديه من ناحيتين: الأولى أنه استحضر التجربة الأمريكية للتعليم فى لبنان – والتى كان هو نفسه أحد نتاجها – عند حديثة حول فكرة تأسيس جامعة فى مصر على صفحات جريدته التى أصدرها من القاهرة. والثانية أنه جاء فى مقدمة الداعين لهذه الجامعة، وظل يدعو لها فى جريدته لعدة سنوات متعاقبة، رغبة منه فى إيجاد شريحة عريضة من المصريين المتشبعين بنفس الثقافة التى نهل منها.

ومن الجدير بالذكر أن عام ١٩٠٥ شهد أيضا بداية التفكير العملى فى إنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة، عندما تشكلت فى ذلك العام لجنة من مبشرى الإرسالية الأمريكية لدراسة مراحل تنفيذ هذه الجامعة، وتوصلت فى تقرير لها إلى أن مصر مؤهلة فى هذا الوقت لإقامة مثل هذا المشروع، ومن ثم تشكلت لجنة ثانية عام ١٩١٢م قام أعضاؤها بفحص شامل للأنظمة التعليمية فى مصر، وقررت هذه اللجنة الأخيرة ضرورة إقامة جامعة مسيحية بمصر ويكون مقرها مدينة القاهرة.

وبمناسبة الحديث عن الجامعة الأمريكية، فمن الواضح أن السلطات البريطانية لم تكن مرتاحة أيضا لفكرة تأسيس هذه الجامعة، ولكن لأسباب تختلف عن عدم ارتياحها لمشروع الجامعة المصرية. فقد كان لدى البريطانيين تخوف مبكر وحساسية شديدة تجاه تنامى النفوذ الأمريكى فى مصر والمنطقة المحيطة بها، بدليل أنه حتى عام ١٩١٤م قوبل الطلب الأمريكى لإنشاء

جامعة مسيحية أمريكية بالرفض من قبل السلطات البريطانية فى مصر، بحجة أن تحديد مكان الإنشاء بالقرب من أهرام الجيزة – كما جاء فى الطلب الأمريكى – غير مناسب، كذلك اعترضت هذه السلطات على تسمية الجامعة باسم "الجامعة المسيحية". ولذا فيما بعد وقع أخيرًا اختيار"تشارلز واطسون"، أحد كبار رجال الإرسالية الأمريكية، على موقع قلب القاهرة هو: قصر "نيستور جانكليس" (الذى كان أيضا مقرا سابقا للجامعة المصرية) ، ليكون مقرا لجامعة الإرسالية الأمريكية، بعد أن استقر على أن يكون اسمها "الجامعة الأمريكية"، والتى تمت الموافقة على افتتاحها بعد توقف الحرب العالمية الأولي، وفى ضوء التودد البريطانى للقوة الأمريكية الصاعدة، والتى أنقذتهم من الهزيمة فى هذه الحرب.

على الجانب الآخر، كانت مسألة تدبير نفقات تنفيذ فكرة الجامعة المصرية تعد العقبة الرئيسة التى تقف على طريق تحقيق هذا الحلم للمصريين. فمن ناحية كانت هذه النفقات فوق مقدرة فرد واحد، كما كان أسلوب العمل الجماعى وروح الفريق حتى ذلك الوقت غير متغلغلة بين طبقات وشرائح المجتمع المصري. وهذا يفسر أن أولى محاولات تنفيذ فكرة إنشاء جامعة مصرية كانت محاولات فردية، قام بها أحمد باشا المنشاوى – من أعيان ذلك العصر –، عندما أعلن فى عام ١٩٠٥ عن رغبته فى إنشاء جامعة مصرية على نفقته الخاصة.

واتصل المنشاوى باشا من أجل هذا الغرض ببعض من أصدقائه، من رواد الفكر فى ذلك العصر أمثال الشيخ محمد عبده وسعد زغلول باشا وقاسم أمين بك، ليخبرهم بعزمه على وقف أربعين فدانا من خاصة أملاكه فى جهة باسوس وأبى الغيط (بالقرب من القناطر الخيرية) لكى يؤسس عليها منشآت هذه الجامعة، كما بحث مع أفاضل العلماء آنذاك فيما ستلزمه هذه الجامعة من نفقات الإنشاء وغيرها من النفقات السنوية، وفى كيفية تدبير الأساتذة للتدريس واستحضار الأدوات التعليمية، وكانت هذه الفكرة شغله الشاغل فى السنة

الأخيرة من حياته وموضوع حديثه المطول مع الشيخ محمد عبده.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ محمد عبده كان فى ذلك الوقت من أبرز دعاة النهضة الفكرية والإصلاح والتجديد فى المجتمع المصري، ولذا نجده حتى وفاته حاضرا ومشاركا فى كل عمل تثقيفي، ومبادرا وظاهرا فى كل فكرة تنويرية، كما كان يدرك مدى حاجة الأمة المصرية لمدرسة " جامعة " تدرس فيها العلوم العصرية والإنسانية، وتساعد على سرعة ترقيتها إلى مصاف الأمم الحديثة. ولذا ليس من المستغرب أن يتداول الشيخ محمد عبده مع صديقه أحمد باشا المنشاوى خطة إنجاز مشروع هذه المدرسة " الجامعة ". بل أننا نميل إلى الظن بأن الشيخ محمد عبده كان فى الأصل صاحب المبادرة فى طرح فكرة هذا المشروع على هذا صديقه المنشاوى باشا، الذى عرف عنه ميله للعلم وامتلاك للمال، ورغبة فى إنجاز هذا المشروع. إلا أن المنية سبقت الإمام محمد عبده، ومن بعده صديقه أحمد باشا المنشاوى قبل أن يخرج المشروع إلى النور.

وفى الحقيقة، لم تذهب محاولة المنشاوى باشا بعد وفاته سدي، ولكنها زادت من عدد المولعين بفكرة الجامعة، وأخذت تراود أذهان عدد أكبر من المفكرين وصفوة المثقفين والسياسيين فى مصر، الذين تباروا فى التعبير عن رغبة حقيقية فى سرعة إنشاء هذه الجامعة، من خلال الكتابة بأقلامهم على صفحات الجرائد الوطنية وغير الوطنية، داعين الناس إلى الاكتتاب لهذا المشروع. وطرح الأستاذ "أحمد حافظ عوض" على صفحات جريدة المؤيد فى ذلك الوقت نقاشا موسعًا حول فكرة الجامعة وطرح مناظرة حول موضوع: "أى أنفع للقطر المصرى فى حالته الحاضرة الكتاتيب أم مدرسة كلية؟". وقد لفتت مثل هذه المناقشات جموعًا غفيرة من المصريين إلى الفوائد الجمة لمشروع الجامعة على عموم الوطن.

وكتبت جريدة المؤيد عددها الصادر فى ٢٥ فبراير ١٩٠٦ نقدًا لاذعًا

وجهته للحكومة وأعيان البلاد قالت فيه: "ضاقت علينا دائرة التعليم العالى والمتوسط، وحفت بنا الأغراض السياسية، وحيث إننا نشتهى وجود جامعة ونحلم بها فى كل وقت، والحكومة فى أشغل شاغل بتكثير الإيرادات وتحصيلها منا ونحن صاغرون ". وحملت الصحيفة مسؤولية تأخر تنفيذ مشروع الجامعة للحكومة، ومعها علية القوم من رجال الأمة، الذين أصبحوا – على حد وصف الصحيفة – فى شغل عن فكرة الجامعة، ودعت الصحيفة إلى إنشاء ما أسمته " شبه جامعة "، وطالبت نادى طلبة المدارس العليا إلى أن يكلف بعض أعضائه من خريجى هذه المدارس بان يلقى كل منهم درسا عاما مطولا فى علم أو فن مخصوص، فى وقت معين بعد الظهر وفى محل معلوم، بحيث يحضر تلك الدروس كل من يرغب من أفراد الأمة بدون أدنى قيد أوشرط.

وعرض الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد فى أوائل عام ١٩٠٦ على المهتمين بمشروع الجامعة أن يجتمعوا فى دار جريدته، وأن يتخذوا من هذه الدار مقرا مؤقتا للتدارس فى المشروع والدعاية له. كما تكررت فى الصحف الأخرى مقالات لعدد من المتحمسين لهذا المشروع، مؤكدين على ضرورة إنشائها كجامعة أهلية بتبرعات من أموال الأفراد، فقراء كانوا أو أغنياء، ومنوهين الى أن تبرعات الكثرة من أبناء المجتمع أدل على نهوض الأمة، من إنشائها بمال فرد واحد، وحثوا الناس على أهمية العمل الجماعى والتعاون فى هذا الأمر الجلل.

ومن خلال هذه الكتابات لاقت فكرة الجامعة رواجا كبيرا بين الأهالي، وخاصة بين جماعة الصفوة الاجتماعية، وتبلورت هذه الفكرة فى "جامعة أهلية" غير حكومية. ونحو أواخر عام ١٩٠٦ نشرت بعض الصحف عن اكتتاب مصطفى بك كامل الغمراوى – من وجهاء بنى سويف – بمبلغ ٥٠٠ جنيها لمشروع الجامعة المصرية "الأهلية"، وتلاه اكتتابات عديدة فى صحف مختلفة، لوجهاء آخرين. وصارت الصحف تنشر كل يوم قائمة بأسماء عدد من المتبرعين، وتبشر مع هذه القوائم القراء بقرب تحقيق مشروع الجامعة الأهلية.

وبذلك حصل المشروع على قوة دفع كبيرة، وطالب عدد كبير من الحريصين على تحقيق هذه الفكرة، ومنهم أحمد بك الشريف، أحد كبار المتحمسين لها، بتأليف لجنة لتلقى الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة بين جموع المواطنين.

كما كتب حسين البكرى شيخ تجار دمياط إلى مدير جريدة الأهرام رسالة، نشرتها له نفس الجريدة فى ٨ أكتوبر ١٩٠٦، يعلن فيها عن سروره بمشروع الجامعة الأهلية، وتبرعه لها بألف جنيه، ودعوته لتأسيس هذه الجامعة فى موقع مميز بمدينة دمياط، وجاء فى هذه الرسالة: "يسرنى أن أرى فى مصر رجالا يجيبون داعى الرقى والإصلاح ويسعون وراء التقدم والكمال، وأرى أن ما بدا من المصريين فى مشروع الجامعة المصرية فاتحة خير وسعادة وباكورة نهضة وطنية صحيحة سيكون لها فى التاريخ دور جديد تكلله عبارات الحمد والافتخار فقد برهنوا بعملهم هذا على ما لهم من الهمة والاقتدار وإنى أود أن أكون مندرجا فى سلك هؤلاء الأركان المحسنين، ولهذا فقد تبرعت لذاك الغرض الشريف عن طيب خاطر وارتياح تام بألف جنيه مصري، ومتى تألفت اللجنة وأخذت على عهدتها جمع التبرعات، لذلك فإنى أكون أول عضو مساعد لها فى دمياط، لأنى أرى جميع الأعيان والتجار الذين تحت رئاستى مستعدون كل الاستعداد للمساعدة فى ذلك، وكثير منهم يتبرع بمثل تبرعي، واقلهم لا يتبرع بأقل من مائة جنيه مصري... وحبذا لو كان مركز هذه الجامعة هو ثغر دمياط فإنها مدينة الهدوء والسكون والذكاء وقد كان من رأى المرحوم على باشا مبارك أن يجعل المدارس العليا بها لهذه الأسباب، ولكن لسوء حظها توفى قبل تحقيق ذلك".

ولكن مدينة القاهرة كونها عاصمة البلاد كانت الأوفر حظا عن غيرها من المدن لكى تكون فى نهاية المطاف مقر الجامعة الوليدة. فهى مقر الحكم، ومقر سكنى غالبية المهتمين بمشروع الجامعة من الأعيان والمثقفين، ومركز الصحف الداعية له. ومن ثم عمل القائمون على دفع المشروع إلى الأمام وإزالة

العوائق المبدئية التى كانت تحول دون الاستمرار فى الاكتتاب له، وطلبوا من المكتتبين الذين ظهرت أسماؤهم على صفحات الجرائد، ومن غيرهم ممن يود سرعة تنفيذ هذا المشروع، أن يحضروا بدار "المؤيد"، للبحث فى مختلف متطلبات المشروع، والاتفاق على سرعة تحقيقه. إلا أن بعضًا من كبار المهتمين بأمر الجامعة خاف أن يؤول مشروعها الى غير المقصود منه حال اجتماعهم بدار المؤيد، ولذا اقترحوا الاجتماع فى محل آخر غير مقر الجريدة، لا يكون لصاحبه صبغة سياسية. واستقر الرأى على أن يعقد هذا الاجتماع فى منزل سعد زغلول، المستشار آنذاك فى محكمة الاستئناف الأهلية. ومن الواضح أن سعد زغلول نفسه كان هو صاحب ذلك الرأي، وصاحب الدعوة. ونشرت معظم صحف ذلك الوقت خبر الدعوة لهذا لاجتماع، الذى تحدد له الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ من شعبان ١٣٢٤، الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٠٦.

وفى الموعد المحدد حضر المدعوون إلى منزل سعد زغلول بجهة الإنشاء بحى السيدة زينب بالقاهرة، وعقدوا اجتماعهم الأول فى ضيافته، وفيه أيد الحاضرون اكتتابهم للجامعة، واتفقوا على عدة قرارات، كان أولها: انتخاب اللجنة التحضيرية، واختاروا سعد زغلول وكيلا للرئيس العام، الذى علقوا تسميته إلى حين، كما اختاروا قاسم أمين بك سكرتيرا للجنة، وأسندوا أمانة الصندوق إلى حسن سعيد بك، الذى كان يعمل وكيلا للبنك الألمانى الشرقي. كما حددوا أسماء ثمانية أعضاء آخرين أعضاء فى هذا اللجنة.

واستقر المجتمعون بدار سعد على تسمية الجامعة باسم "الجامعة المصرية"، وأن تنشر جميع قراراتهم ودعوتهم للناس للمساهمة فى إقامة هذه المؤسسة العلمية، بجميع الصحف المحلية عربية كانت أم أجنبية. وبعد الجلسة وقع جميع المكتتبين على المبالغ التى تبرع أو يشرع فى التبرع بها كل منهم، وبلغ إجمالى ما تم جمعه من الاكتتابات فى هذه الجلسة ٤٥٨٥ جنيها. ولكن لم يتم فى هذا الاجتماع اختيار شخص رئيس الجامعة، واقترح الحاضرون

تأجيل هذا الأمر إلى جلسة أخرى.

وحرصا من جانب القائمين على تنفيذ مشروع الجامعة على التعريف بمضمون هويتها وأهدافها، ولشدة خوفهم من أن يلقى المشروع الرفض من جانب سلطات الاحتلال أو الحكومة أو أى من شرائح المجتمع، أعلنوا فى بيان نص دعوة التبرع له، والذى نشرته جميع الصحف آنذاك على النحو التالى: "أن الجامعة ليس لها صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة، ولا المشتغلين بها، فلا يدخل فى إدارتها ولا فى دروسها ما يمس بها، على أى وجه كان، وأن الهدف من إنشائها إنما لتكون مدرسة لتعليم العلوم والآداب لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه".

ولما كان إنشاء هذه الجامعة قد تم بمبادرات أهلية، وليست بقرار حكومي، فقد أطلق البعض عليها منذ البداية اسم " الجامعة الأهلية "، وهى صفة لكونها قامت أيضا بالتبرعات الشعبية، دون أن يكون هذا الاسم " الأهلية " اسما رسميا أو علما على واجهتها. ومن رأينا أن هذا البيان الذى نشره هؤلاء المؤسسون الأوائل عن مشروع الجامعة فى الصحف قد أضفى مصداقية حقيقية على صفة " الأهلية " لهذه الجامعة. فهو من ناحية يتحدث عن جامعة لعموم أهل مصر من الذكور والإناث، بحيث تفتح أبوابها لكل طالب علم دون النظر الى دينه أو جنسه. كما أنه يتحدث – كما كان متصورا فى البداية – عن مدرسة جامعة لكل العلوم والآداب وتحتوى على درجات التعليم الثلاث، تبدأ بالتعليم العالى كمرحلة أولي، لحين تيسر افتتاح أقسام التعليم التجهيزى والابتدائي. كما أكد هذا البيان على أن الجامعة سوف تسمح لمن يريد حضور دروسها من غير طلابها الخصوصيين أن يحضر. هذا بالإضافة إلى التصور الثابت عند القائمين آنذاك على تنفيذ مشروع الجامعة من أنها سوف تقدم خدماتها التعليمة للدارسين نظير مصروفات محددة، أي إنها لن تكون جامعة مجانية.

وقد استقبل المصريون هذا البيان استقبالًا حسنًا، وأحدث نشره فى الصحف بين الأوساط الثقافية دويا هائلًا، وتردد صداه على نحو ايجابى فى نفس كل مصري، وانهالت على الصحف الرسائل المؤيدة والمحبذة للمشروع. وما لبثت أن تدفقت التبرعات على اللجنة التحضيرية للجامعة، والتى تشكلت ببيت سعد، كاشفة عن همة عظيمة وعزم لا يلين لعامة شرائح المصريين. ومما لا شك فيه أن المساهمين فى الاكتتاب لمشروع الجامعة المصرية كانوا فى البداية من صفوة "البكوات والأفندية" وبعض العلماء والمشايخ فى مصر، ولكن سرعات ما تحمس لها عامة شرائح المجتمع المصري، الكبير منهم والصغير، وأخذ عدد من أمراء الأسرة الحاكمة وأعيان البلاد يتنافسون بتبرعاتهم المادية وبجهودهم فى تسهيل مهمة إقامة هذه الجامعة.

فى الجلسة الثانية للجنة التحضيرية التى عقدت فى منزل أحد أعيان ذلك العصر " حسن بك جمجوم " بالعباسية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦، تم اختيار قاسم أمين بدلا من سعد زغلول فى منصب وكيل اللجنة (نائب الرئيس). ومن الواضح أن جماعة الصفوة السياسية المهتمة بمشروع الجامعة كانت على وعى كامل بمغزى المخاوف التى تطرحتها الصحف الأجنبية والناطقة بلسان حال سلطات الاحتلال الإنجليزى فى ذلك الوقت، والتى ادعوا فيها أن مشروع الجامعة إنما هو لأغراض سياسية، وأنها "جامعة إسلامية" سوف تناهض الاحتلال. وفيما يبدو دفعت بعض من هذه المخاوف سعد زغلول لأن يعلن فى بداية هذه الجلسة الثانية للجنة التحضيرية لمشروع الجامعة عن تنحيته عن منصب نائب رئيس اللجنة فى أعقاب توليه منصب ناظر وزارة المعارف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، على اعتبار أن منصبه الجديد منصبٌ سياسيٌ، ولا يصح الجمع بينه وبين منصب نائب رئيس اللجنة التحضيرية للجامعة، وانتخبت اللجنة بالإجماع قاسم بك أمين عوضا عنه فى منصب نائب الرئيس.

وبعد أن ترأس قاسم أمين الجلسة، أعلن المجتمعون عن ضرورة انتخاب لجان فرعية فى الأقاليم لجمع التبرعات من المصريين فى كل مكان

من أنحاء البلاد، خاصة بعد أن تبين لهم ضرورة الاعتماد فقط على هذه التبرعات الأهلية، وأن لا يعلقوا آمالهم على أى مساعدة حكومية، لأن الحكومة المصرية كانت تنظر للمشروع بعين الرضا وتستحسن مبادئه، إلا أنها كانت ترى أنه سابق لأوانه، وأن تكاليفه باهظة. وبالطبع لم تكن توجيهات السلطات الإنجليزية فى هذا الصدد خافية عن أعضاء اللجنة التحضيرية للجامعة، إذ إن اللورد كرومر كان من جانبه يحبذ العناية بمشروع نهضة الكتاتيب، الذى دعا إليه كثيرًا وكان يفضله على مشروع الجامعة.

من ناحية أخرى شكلت هذه اللجنة التحضيرية فى جلستها الثانية تلك لجنتين أساسيتين، إحداهما فنية لوضع لوائح ونظام الجامعة وما يتعلق بلوازم واحتياجات التعليم فيها، والأخرى لمتابعة جمع الاكتتابات من المتبرعين. ومما يعكس مشاركة جميع أطياف الأمة المصرية فى تأسيس هذه الجامعة، هو أن بطريخانة الأقباط الأرثوذكس أوفدت من قبلها إلى نفس هذه الجلسة مرقص أفندى فهمي، ومرقص أفندى حنا المحامين، للاكتتاب باسمها فى مشروع الجامعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

ونمت بين جميع أعضاء اللجنة فى هذه الجلسة الثانية فكرة إسناد رئاسة المشروع لأمير من أمراء البيت الحاكم تجتمع عليه الكلمة، وحتى يضمنوا انتظام سير الإجراءات المتخذة للمشروع. كما قرروا إيداع ما يجمع من مال فى البنك الألمانى الشرقى على وجه التحديد، وذلك لأنه البنك الوحيد الذى قبل أن يساعد الجامعة بإعطائها فائدة٥.٥% سنويًّا على رصيدها لديه، وأن يعطى مساعدة لها زيادة على ذلك ١.٥% سنويًّا، ويكتتب بمبلغ أربعين جنيها سنويا من أجل الجامعة، بحيث تستفيد الجامعة من كل هذه المزايا، بينما عرضت جميع البنوك الأخرى فوائد أقل، كما أن هذه البنوك الأخرى لم تقبل سحب جميع المبالغ الخاصة بالجامعة فى أى وقت يحتاجها المشروع، فى حين قبل بهذا الشرط البنك الألمانى الشرقي. وكان قد بلغ إجمالى الاكتتاب فى

الجلسة الثانية للجنة التحضيرية ١٦٥٣٦ جنيها، تم إيداعهم فى حساب الجامعة الذى تم افتتاحه بهذا البنك.

ثانيًا- موقف سلطات الاحتلال الإنجليزى من مشروع الجامعة المصرية.

درج معظم من تعرض لهذا المسألة بالدراسة من الكتاب والباحثين المصريين على الخوض فى اتجاه واحد لكتاباتهم أو حتى دراساتهم العلمية، ألا وهو أن سلطات الاحتلال وعلى رأسها اللورد كرومر، كرهت قيام الجامعة المصرية، ومن ثم حاربتها ووضعت العراقيل والمصاعب فى طريقها، وعمل هؤلاء على إثبات ذلك الرأى بشتى الوسائل. ومن الواضح أن النزعة الوطنية عند هؤلاء الكتاب والباحثين دفعتهم إلى الخروج بهذه النتيجة العاطفية على كل حال، ومن ثم أخذوا فى توجيه كيل من الاتهامات إلى كرومر ورجاله، على اعتبار أن هذا الاحتلال لم يضمر فى كل أفعاله سوى الشر لمصر. ونحن نرى أن فرط الشعور الوطنى لهؤلاء الكتاب والباحثين طغى على الموضوعية التاريخية إلى حد ما عند معالجتهم لهذه المسألة. فى حين أن البحث والتدقيق يكشف لنا عددا من الحقائق الجديرة بالأنتباه والتى تؤدى بالتروى إلى نتيجة أخري.

فالحقيقة الأولى، ذكرها زعيم الحركة الوطنية آنذاك سعد زغلول فى مذكراته وهى أن اللورد كرومر استحضر بنفسه من الهند الأنظمة الخاصة بجامعة " عليكرة " وسلمها الى فتحى زغلول لكى يتدارسها مع القائمين على مشروع الجامعة المصرية. ومن الجدير بالذكر ان جامعة عليكرة هذه أسسها أحمد خان أحد قادة المسلمين فى الهند فى أواخر القرن التاسع عشر من آجل تدريس الثقافة الغربية والشرقية للطلاب دون تعصب وبعيدا عن الأهواء السياسية. ومن الواضح أن غرض كرومر من إحضار أنظمة جامعة عليكرة (اللوائح والقوانين المعمول بها والمناهج الدراسية) التى تأسست فى بلد شرقى (الهند) قريب الشبه بمصر هو أن يستفيد منها دعاة الجامعة المصرية عند وضع مشروعهم موضع التنفيذ، وحتى يخرج هذا المشروع على نفس منوال جامعة عليكرة.

والحقيقة الثانية، ذكرها كرومر فى تقريره الموجه إلى وزارة الخارجية البريطانية لعام ١٩٠٦، وقد جاء فيه بمناسبة احتدام النقاش بين المصريين حول مشروع الجامعة المصرية، ودعوة البعض منهم على صفحات الجرائد إلى سرعة إنجاز هذا المشروع " إنى أشير على أصحابه أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس والجامعة فى البلدان الأخرى، ويبذلوا الجهد فى إفهام المصريين الغرض الحقيقى الذى يتوخونه، ويجدر بهم أيضا إعمال الفكر فى بعض التفاصيل الخاصة بالمشروع، وأهمها أمر تدبير الطلبة وتعيين اللغة التى تتخذ أساسا للتعليم وإعداد الأساتذة والمعلمين للجامعة فى المستقبل، يتلوها أمر الشئون المالية وعلاقة الجامعة بنظارة المعارف والمدارس الفنية العالية، وتأليف مجلس إدارة لها ووضع نظام لإدارة الطلبة والسكن وغير ذلك من الأمور ". ونحن هنا نعتقد أن اختلاف الطبيعة الغربية المتأنية فى دراسة المشروعات الحيوية عن الطبيعة الشرقية المتعجلة فى النظر لكثير من الأمور، وخاصة تلك التى تصطبغ بالصبغة الوطنية، كانت السبب فى أن يدعوا كرومر المصريين إلى التريث وعدم التسرع فى دراسة مشروع الجامعة المصرية، وكان من الطبيعى أن تواجهه هذه الدعوة الصادرة عن شخص مثل كرومر باندفاع ملحوظ من جانب المتحمسين لهذا المشروع من قادة الحركة الوطنية نحو سرعة تنفيذه، وعلى رأسهم الزعيم الوطنى مصطفى كامل، وهذا أيضا ما دفع معظم الباحثين المصريين إلى نقد وإدانة موقف المندوب السامى البريطانى اللورد كرومر من مشروع الجامعة المصرية برمته.

أما الحقيقة الثالثة، فقد أوردها المؤرخ الكبير وفقيد مصر الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق فى كتابه " فؤاد الأول " فى معرض حديثه حول حجة دار المعتمد البريطانى فى القاهرة فى طرح مشروعها بنهضة الكتاتيب فى وقت تنامى الدعوة لمشروع الجامعة أو ما عرف فى تلك المرحلة " بالكلية المصرية "، وتلخصت هذه الحجة، أو ما يمكن لنا أن نسمية برؤية المعتمد البريطانى لأولويات أى من المشروعين فى التنفيذ " أن بلدًا تنتشر فيه الأمية على نحو

لحق بأكثر من ٩٠ فى المائة من سكانه لن تكون الجامعة ذات فائدة تذكر بالنسبة لأبنائه، المطلوب أولًا مناهضة الأمية بالكتاتيب ثم فى مرحلة آجلة ينفذ المشروع الذى يتنادى به المصريون ". ونحن هنا نترك لضمير القارئ الكريم أن يتمعن فى تروٍّ هذه الرؤية الكرومرية لمشروعى نهضة الكتاتيب والجامعة المصرية، لربما يقود هذا التمعن إلى تفهم استقبال اللورد كرومر الفاتر لمشروع الجامعة، وأن المسألة كانت مسألة أولويأت قبل أن تكون مسألة اعتراضات كرومرية على الجامعة المصرية.

كما نعتقد أن اللورد كرومر – حتى بعد حادثة دنشواى – كان يملك من السلطة والنفوذ ما يمكنه من منع مشروع الجامعة المصرية من المرور والتقدم، هذا لو أراد. من ناحية أخرى لا يتنكر أحد للدور الرائع الذى قامت به الكتاتيب فى نشر التعليم فى ربوع مصر فى ذلك العصر، وشاهدنا فى هذا عبد الله عنان الذى أشاد فى مذكراته " ثلثا قرن من الزمان " بفضل الكتاتيب ألتى التحق بها فيما اكتسبه من حصيلة طيبة من الخط واللغة وحفظ القرآن، والنطق العربى السليم والتمكن من القراءة الجيدة، والإملاء الصحيحة. ونحن هنا نتساءل، إذا كان الأمر كذلك، كيف ينكر البعض طرح سلطات الاحتلال لمشروع نهضة وتطوير الكتاتيب؟ خاصة وأن هذا المشروع كان يهدف إلى محو الأمية أولًا. ولا يخفى على أحد أن كل قادة النهضة الوطنية والفكرية فى مصر الحديثة كانوا جميعًا من خريجى هذه الكتاتيب، التى لو عممت على نطاق واسع فى جميع ربوع البلاد منذ وقت مبكر لعاد هذا بالنفع الوفير على الوطن، ولتحقق به محو أمية قطاع عريض من الشعب.

ومما نتقدم نخلص إلى نتيجة مفادها: أن سلطات الاحتلال حقيقة لم تتبن مشروع الجامعة المصرية، ولها فى هذا حججها ومبرراتها، ولكن عدم تبنيها لهذا المشروع لم يصل إلى حد وضع العراقيل والمصاعب فى طريق تنفيذه، طالما أن تنفيذه سوف يكون بالتبرعات الأهلية ولن تتحمل الحكومة فيه أية نفقات. كما أن اللوم هنا إنما يوجه إلى كثير من قادة المجتمع المصرى

آنـذاك، الـذين ربطـوا مـواقفهم مـن المشـروعين ببوصـلة سـلطات الاحـتلال تجاههما، حيث كان كبار هؤلاء القادة على استعد دائم لأن يتحركوا مع اتجاه هذه البوصلة.

من ناحية أخرى، تزعم جورجى زيدان الرد على وجهة نظر كرومر فى مشروع الجامعة فى مقال نشره فى مجلة الهلال فى نوفمبر ١٩٠٦ جاء فيه: "نرى أن التعليم الإبتدائى والثانوى والفنى موجود الآن بمقدار ما يفى حاجتنا على قدر الإمكان، ويظهر أنه يمكننا بدون أن نخشى ضررا أن نؤجل الإشتغال بهذه الأنواع الثلاثة من التعليم وأن نوجه جميع مساعينا الآن إلى تأسيس دروس عالمية مما لا وجود له عندنا ولا يمكننا الاستغناء عنه؛ دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنور عقول طلابها وتربى ملكاتهم وتهذب عقولهم وتبلغ بهم الكمال بقدر ما يتلقون منها. دروس تؤخذ عن أساتذة ينتخبون من رجال العلم هنا وفى أوربا".

ومن رد جورجى زيدان هذا، يتبين لنا أن هدف جل من دعى إلى الجامعة المصرية آنذاك، كان هو نشر التنوير والتعريف بالمناهج الحديثة والتعمق فيها بين قطاع عريض من المصريين، دون أن يكون الهدف من هذا الحصول على شهادة من جامعة نظامية من أجل التوظف فى الدوائر الحكومية.

ثالثًا- دور الأمير (الملك) أحمد فؤاد فى إقامة الجامعة المصرية.

كان الأمير سعيد باشا حليم أول من اهتم من الأمراء بمشروع الجامعة، وأخذ على عاتقه رئاسة " لجنة الأمراء " التى جمعت للمشروع حوالى ٨٠٠٠ جنية، كما وعد بالإستمرار فى تقديم الدعم المالى للمشروع، وبهذه المناسبة كتب مصطفى كامل إلى مدام جولييت آدم يقول: " إن فكرتى بإنشاء الجامعة الوطنية قد توجت بالنجاح، فأنها انتقلت إلى أيدى أمراء بيت (حليم)، وقد قرروا مبدئيا إيفاد فريق من الطلاب إلى أوربا لتخريج أساتذة وطنيين ". ولكننا لا

نستطيع أن نجزم بأن الأمير سعيد حليم أوفى بكل ما وعد به، بدليل أن جريدة المؤيد ناشدته على صفحاتها بأن " يبر بوعده الذى صدر منه فى باريس، بمتابعة العمل إلى النهاية ". كما أبدى الأمير حيدر فاضل بعض الاهتمام بهذا المشروع وشارك مع بعض أفراد الأسرة المالكة فى جمع التبرعات له.

ومن أجل إنجاح المشروع وتشجيع مزيد من الأمراء والمواطنين على التبرع له، قام قاسم أمين بمقابلة الخديو عباس حلمى الثانى وعرض عليه أن يضع المشروع تحت رعايته الرسمية وأن يعين ولى عهده رئيسا للجنته التحضيرية. وعلى الرغم من موافقة الخديو على هذا الاقتراح، إلا أنه تريث ولم ينفذ منه شيئا لفترة من الوقت.

ويبدو أن عدم تبنى المندوب السامى البريطانى فى مصر اللورد كرومر للمشروع الجامعة ترتب عليه تراجع كثير من الأمراء عن مواصلة دعم المشروع، كما أدى إلى ابتعاد الخديوى عباس حلمى نفسه عن تقديم الدعم العلنى المباشر له. ويؤكد أحمد شفيق فى مذكراته أن اللورد كرومر كان ينظر إلى مشروع الجامعة بعين الشك " ولم يصادف لديه هوى ولا قبولا .... فعاد لما بدئ به عام ١٩٠٥ ونادى بأن الأمة أحوج إلى التعليم الأولى من التعليم العالى ودعا لإنشاء الكتاتيب وأقبل بعض الأعيان على إنشائها "

ثم اتجهت الأنظار إلى الأمير حسين الكامل، وكلف الخديو رئيس ديوانه أحمد شفيق بمقابلته وعرض منصب رئاسة الجامعة عليه، ولكنه اعتذر فى وقت لاحق لسببين: الأول أنه أحس بعدم الرضا من جانب الإنجليز عن وجوده فى رياسة الجامعة، والثانى تخوفه من التبعات المادية فى حالة عدم كفاية مواردها المالية.

وبتكليف من الخديو أيضا عرض أحمد شفيق رئاسة لجنة الجامعة على الأمير عمر طوسن، فاشترط أن يكون هو رئيسا عاملا ويكون ولى العهد رئيس شرف، ويقول أحمد شفيق فى مذكراته : " لما كان هذا مما لا يقبله

الإنجليز بحال، اتجهت أفكارنا إلى البرنس محمد على باشا، ولكن اللورد كرومر عارض فى ذلك أيضا، فعرض الأمر ثانية على البرنس حسين كامل باشا، فاقترح تعيين شقيقة (الأصغر) دولة البرنس أحمد فؤاد باشا، إذ ربما لا يعارض المحتلون فى قبوله، فأمرت بالذهاب إلى بطرس غالى (ناظر الخارجية) لأعرض عليه الاسم الجديد. وزارنى بعد ذلك الشيخ على يوسف وقاسم أمين بك، فأخبرتهما بترشيح الخديو لدولة البرنس أحمد فؤاد باشا فارتاحا لذلك"

وفى ١١ يناير من عام ١٩٠٧ أبلغ بطرس غالى باشا أحمد شفيق بأن اللورد كرومر لم يبد اعتراضا على ترشيح الأمير أحمد فؤاد لرئاسة الجامعة. إلا أن الأمير حسين كامل بصفته الشقيق الكبر للأمير أحمد فؤاد، نصح هذا الأخير بالتروى والنظر فى برنامج الجامعة وفى مقدار الاكتتابات وكفايتها قبل أن يقبل هذا المنصب، وحتى لا يورط نفسه فى تبعات مالية. ومن أجل تذليل مثل هذه العقبات سافر أحمد شفيق بتكليف من الخديو إلى تفتيش بردين بالشرقية لمقابلة الأمير أحمد فؤاد والتفاهم معه، وبعد أخذ ورد قبل الأمير هذا المنصب، وأن يتولى أحمد شفيق منصب وكيل الجامعة.

ويبدو أن الأمير أحمد فؤاد كان منذ البداية أكثر أمراء البيت الحاكم اهتماما بهذا المشروع، لما عرف عنه من دعم للحركة الفكرية فى مصر، كما كان مجلسة عبارة عن منتدى للوطنيين الساعين للنهوض بالمجتمع المصري، الذى كان على صلة وثيقة به، وساهم فى العديد من مشروعاته الخيرية، وهذا يفسر لنا مشاعر الارتياح التى ألمت بأعضاء اللجنة التحضيرية عندما بلغهم نبأ قبول الأمير أحمد فؤاد رئاسة هذه اللجنة ومجلس إدارة الجامعة فى تشكيلته النهائية.

وعندما عقدت الجلسة الثالثة للجنة التحضيرية فى ١٩ يناير ١٩٠٧، أعلن قاسم بك أمين أن الخديو، تفضل بجعل اللجنة تحت رعاية سموه، وبجعل

الأمير أحمد فؤاد رئيس شرف لها. وفى جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة موافقة الخديوى على إسناد الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد، وكتب قاسم أمين إلى الأمير "أحمد فؤاد باشا" يعرض عليه الرئاسة، كما جاء فى نص الخطاب التالي:

" دولتلو أفندم الأمير "أحمد فؤاد باشا "

لما عرضنا أمس على أعضاء لجنة إدارة الجامعة، ما تفضلتم به دولتكم، من العناية بأمر الجامعة، والاستعداد لتعضيد مشروعها، قابلوا هذه البشرى بالسرور، ووثقوا بالفوز القريب، وقرروا إيفاد وفد منهم لتقديم الشكر لدولتكم. وهم محمد علوى باشا، ويوسف صديق باشا، وحفنى بك ناصف، وحسن بك سعيد. فإذا تكرمتم بقبولهم، أرجو إخبارى باليوم والساعة الذين تتفضلون بتحديدها لذلك، وأرجو قبول احترام عبدكم الخاضع.

فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧. إمضاء : قاسم أمين

ومما لا شك فيه أن تولى الأمير أحمد فؤاد منصب رئاسة لجنة الجامعة ساعد إلى حد كبير على تحريك حملة الاكتتاب لها، فقد نشرت جريدة الأهرام فى ١٢ مارس ١٩٠٨ أن لجنة الجامعة جمعت تبرعات خلال الخمسة شهور الأخيرة بلغت ٢٣٦٥٢ جنيها و٦٥٧ مليما. وتابعت صحف ذلك العصر هذا الزخم فى حملة الاكتتابات للجامعة بالوصف والتحليل، فبمناسبة قيام أحمد الشريف بك – من أعيان ابيار فى الغربية – بوقف مائة فدان من أجود أطيانه على الجامعة. علقت جريدة الأهرام على هذا بقولها: أن ثمن الفدان الواحد منها مائتا جنيه، وصافى دخله السنوى ١٠ جنيهات، وبهذه المناسبة "اجتمع جمهور من الأفاضل والأعيان والأماثل فى دار الواقف فى طنطا يتقدمهم سعادة مدير الغربية ورئيس محكمة طنطا ورجال القضاء والنيابة وحكمدار الغربية ولفيف من علمائها الكبراء بتقدمهم قاضى المحكمة الشرعية والمفتى فتم التوقيع على الوقفية بحضورهم".

من ناحية أخرى، كان الأمير أحمد فؤاد يشجع هذه الحملة من خلال حضوره مناسبات وقف الأراضى على مشروع الجامعة. فعندما أعلن حسن زايد بك – من أعيان المنوفية – وقف خمسين فدانا من أجود أراضيه لصالح الجامعة، حضر الأمير أحمد فؤاد الحفل الفخم الذى أقامه حسن زايد بهذه المناسبة فى قصره، الذى أفاضت صحف ذلك الوقت فى وصف جماله وإبداع مبانيه، بصراوة مركز أشمون فى ١٨ أبريل ١٩٠٨، وألقى الأمير أحمد فؤاد خطبة شكر فيها المتبرعين للجامعة، بصفته رئيس شرفيا لها فى ذلك الوقت، وتسلم حجة هذه الوقفية بيده من حسن بك زايد صاحب الحفل، بعد أن تليت على مسامع الحضور.

وجاء فى هذه الحجة، التى نشرتها الأهرام فى عددها بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٠٨: "أن سعادة حسن بك زايد قد أوقف على الجامعة ٥٠ فدانا وأخرجها من ملكه وجعل ناظرا عليها رئيس الجامعة ما دامت موجودة بدون شرط ولا قيد، وإذا تلاشت الجامعة يتحول إيراد هذه الأطيان الموقوفة للتعليم العام فى القطر المصرى ".

وقد وصفت جريدة المؤيد هذه الحفلة التى حضرها جميع أعضاء مجلس إدارة الجامعة وحوالى ١٦٠ شخصا من الأعيان فى قصر حسن بك زايد بقولها : "ركب حضرات المدعوين لهذه الحفلة سفينتين بخاريتين، إحداهما (قاصد خير) لحضرة صاحب الحفلة والثانية من وابورات كوك، حيث كانت الساعة ثلاثة بعد الظهر. وكان فى مقدمة مجيبى الدعوة، صاحب الدولة الأمير الجليل، والوطنى الغيور (أحمد فؤاد باشا) رئيس لجنة الجامعة، ومن أعضائها حضرات أصحاب السعادة يعقوب أرتين باشا، وحسين رشدى باشا، وعلوى باشا، وقاسم بك أمين، وحفنى ناصف، وأحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي، وباغوص باشا نوبار، وأباتا باشا، وإبراهيم مراد باشا، وأصحاب العزة يوسف بك صديق، ومحمد بك يوسف، وفتح الله بك بركات، وعاطف بك بركات، وحسن بك سعيد وكيل البنك الألماني، وعزيز خانكى أفندى المحامي، وجملة من أصحاب

الصحف الكبرى ومكاتبيها، بحيث كان عدد الذين فى مرسى سميراميس – حيث أقلع الركب الأميرى – نحو ٨٠ مدعوا، وكان مثلهم من سراة الأرياف، قاموا من مرسى القناطر الخيرية إلى محل الاحتفال " فى قرية صراوة.

وهكذا دبت الحياة فى أوصال مشروع الجامعة بعد أن تولى الأمير أحمد فؤاد رئاسة لجنة تأسيسها، وقطعت الفكرة فى سبيل الخروج إلى ميدان التنفيذ شوطا بعيدا، وانتشرت فكرتها فى جميع البيئات، ووجدت لها صدى فى نفس كل مصري. وقام الخاص والعام بتأييدها، والعمل على نصرتها، وانهالت التبرعات من سراة القطر وأغنيائه، وأعلن الخديوى عباس حلمى الثانى عن منح المشروع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه سنويًّا، الأمر الذى جعل المشروع منذ ذلك الوقت يتحرك بخطى أسرع. فبدأ التخطيط لإرسال البعوث، ووضعت البرامج التعليمية، ودعي الأساتذة، ثم اعترفت بها الحكومة المصرية كإحدى المنشآت ذات المنافع العامة، ولم يبق إلا أن تحتفل الأمة المصرية بافتتاح هذه المؤسسة الجليلة، وهذا الصرح المنيف.

وقد أدلى الأمير أحمد فؤاد بحديث إلى جريدة اللواء الصادرة فى ٣ أبريل ١٩٠٨ بين فيه المناهج الدراسية التى سوف تبدأ بها الجامعة المصرية قائلا: "إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما وثرائهما، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه فى الجامعة ملكة التفكير والمقارنة والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها فى الجامعة أحسن ما جادت به الأفكار الإنسانية "

من ناحية أخرى استخدم الأمير أحمد فؤاد صلاته بساسة أوربا فى دعم مشروع الجامعة، ونتيجة لهذه الصلات أهدى فيلهم الثانى إمبراطور ألمانيا للجامعة كتبا تركية نادرة، ومجموعة ثمينة من المؤلفات الألمانية أكثرها خاص بالشرق، وكذلك أدوات وأجهزة معمل لقسم الطبيعة، كما أهدى ملك إيطاليا للجامعة كتبا نادرا، ومجموعة مؤلفة من النقود الإيطالية، ومجموعة من المعادن

الإيطالية النادرة. وكانت ايطاليا بذلك أكثر سخاء فى عطائها للجامعة تليها فرنسا، وحذت بلجيكا حذوهم فى إهداء الجامعة مجموعة من المؤلفات النادرة، كما أهدى سلطان مراكش للجامعة عدة مطبوعات، طبعت بمطبعته الخاصة فى فاس.

وبذلك حصلت مكتبة الجامعة بفضل مساعى الأمير أحمد فؤاد لدى حكومات أوربا على المراجع الأساسية والخرائط ونسخ من الأعمال الفنية العامة والنوت الموسيقية والدوريات، دون أن تتحمل ميزانية الجامعة منها شيئا، واستطاع الأمير أن يحصل أيضا على موافقة حكومتى إيطاليا وفرنسا لاستقبال بعثات من صغار الطلبة المصريين بالمجان فى مدارسهم، لكى يتم تأهيلهم حتى يصبحوا أعضاء تدريس فى الجامعة المصرية.

كذلك تنافس بعض المثقفين المصريين وعائلاتهم فى تقديم هبات الكتب للجامعة، مثل: محمد وسيم بك القاضى بمحكمة مصر المختلطة، وحمزة بك فهمي، ومحمد لطفى جمعة وعائلة شفيق بك منصور، وعائلة يحى باشا منصور يكن، وعائلة إبراهيم بك مصطفى الذى كان ناظرا لدار العلوم، وعبد الغنى بك شاكر، حيث قدمت تلك العائلات المكتبات الخاصة لرجالهم الراحلين إلى الجامعة، وكونت هذه الهبات مع ما قدمته الدول الأجنبية نواة مكتبة الجامعة.

ولعل هذا أيضا ما جعل محمد شفيق غربال فى تقديمه لكتاب أحمد عبد الفتاح بدير "الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية" يصف الأمير أحمد فؤاد بأنه "زعيم الحركة المصرية فى طور التحرر العقلي، ومنشئ الجامعة المصريه"، على الرغم من أن الطريقة التى استقال بها الأمير من رئاسة الجامعة فى عام ١٩١٣ بعد ست سنوات من رئاسته لها منذ عام ١٩٠٧، تثير بعض الشكوك حول حقيقة هذه الزعامة. خاصة وأن استقالته جاءت فى وقت كانت الجامعة فى أمس الحاجة لجهوده لكى ينقذها من الأزمة

المالية التى ألمت بها. ولكن يبدو أن عدم استطاعة الأمير أحمد فؤاد تقديم يد المساعدة المالية للجامعة، بسبب ما عرف عنه آنذاك من أنه الأمير "المفلس"، كان يضعه والجامعة التى يرأسها فى موقف حرج أمام الرأى العام والصحافة، التى وجهت بعضها إليه انتقادات مبطنة لعدم نمو الجامعة على النحو المأمول. ولذ آثر الأمير أن يستقيل من هذا المنصب حتى يتخلص من كل هذا الحرج. كما أننا لا نستبعد دوره الإيجابى فى إقناع شقيقته الأميرة فاطمة بمد يد المساعدة السخية للجامعة منذ عام ١٩١٤.

وقد قبل مجلس الجامعة فى ٢٠ مايو ١٩١٣ كتاب استقالة الأمير أحمد فؤاد، الذى خاطب فيه أعضاء مجلس الجامعة يقول: "أؤكد لكم بأنى ما أقدمت على ذلك إلا وأنا آسف على ترك الجامعة التى كنت أود أن أشركها حياتى وأراها فى أعلى درجات النجاح وأفتخر برقيها وتقدمها، ولكن لما لم يكن لدى من الوقت ما يسمح لى بتحقيق أمنيتى رأيت من الواجب على أن أقدم على الاستقالة من رئاستها". وفور قبول هذه الاستقالة أنتخب أعضاء مجلس الجامعة حسين رشدى باشا لرئاسة الجامعة.

رابعًا- دور الأميرة فاطمة إسماعيل فى تأسيس الجامعة

هى إحدى بنات الخديو إسماعيل وشقيقة الأمير (الملك) أحمد فؤاد. تزوجت الأميرة فاطمة من الأمير طوسون بن محمد سعيد باشا الوالى الثالث لمصر بعد محمد على (الكبير)، وانفردت مع شقيقها أحمد فؤاد من بين أخواتها بحبهما للعمل العام، كما حرصت الأميرة فاطمة بصفة خاصة على المساهمة السخية فى أعمال الخير، ورعاية العلم والثقافة طوال حياتها. وقد ورث منها ابنها الأمير عمر طوسون هذه الصفات الحميدة، حتى إنه كان أكثر أمراء أسرة محمد على إقبالا على العمل العام، وتجاوبا مع الحركة الوطنية المصرية، ورعاية للعلم وتشجيعا للعلماء، ومما لا شك فيه أن هذا الجانب من حياته عكس مدى تأثره بأمه الأميرة فاطمة.

وكان للأميرة فاطمة بنت الخديو إسماعيل آثارٌ خالدة على الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن). فعلاوة على منح الجامعة ستة أفدنة بجوار سراياها بالدقى بمنطقة بولاق الدكرور لبناء مقر الجامعة عليها – وهو المبنى الحالى لوزارة الزراعة والمتحف الزراعى بالدقى –، والتى استبدلتها الحكومة المصرية بمساحة الأرض التى يقام عليها الآن حرم الجامعة، فإنها أوقفت ما يزيد عن ستمائة فدان من أجود أراضيها الزراعية على الجامعة، حتى تؤمن مصدرا دائما لتمويل الجزء الأكبر من ميزانية التعليم والبعثات. كما تبرعت للجامعة بجواهرها الثمينة، لكى تتولى إدارة الجامعة بمعرفتها بيع هذه المجوهرات، ومن ثمنها تقوم بالإنفاق على بناء حرمها الجامعي.

كما وقفت الأميرة فاطمة على الجامعة ستة أفدنة وأربعة أسهم فى الجيزة، وهى القائم فيها الآن مبانى وزارة الزراعة والمتحف الزراعى وما اليهما، بدلت فيما بعد من جانب الحكومة بأطيان زراعية فى منطقة الجيزة، (بنى على جزء منها فى منطقة الأورمان – حوالى ٩٠ فدانا – المقر الحالى للجامعة ومعظم كلياتها). كذلك وقفت على الجامعة ٦٦١ فدانا من أجود الأطيان شائعة فى ٣٣٥٧ فدانا كائنة بمديريتى الجيزة والدقهلية خصصتها لجهات البر. وبيعت جواهرها ومصوغاتها، التى تبرعت بها للجامعة، بعد أن رسا مزادها فى عام ١٩١٩ على الأمير ابن الحكم بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه. وفى حفلة وضع الحجر الأساسى فى سنة ١٩١٤ تبرعت بدواة ومسطرين وقلم وشاكوش من الذهب الخالص وحوض من الفضة الخالصة قومت بمبلغ ٨٠٠ جنيه.

فإذا حسبنا جملة ما تبرعت به للجامعة هذه الأميرة الجلية من أطيان ومجوهرات وأدوات ذهبية وفضية، نجد قيمتها تزيد عن ٣٥٠ ألف جنيه (بقيمة ذلك العصر، وهو مبلغ يقدر بالملايين فى وقتنا الحاضر). وختم عزيز بك خانكى حديثة عن سخاء الأميرة فاطمة بقوله : "هى مكرمات أميرة من أولات الفضل جزاها الله الجزاء الأوفى على ما أجزلت على الجامعة من بر وإحسان."

ويبرز دور الأميرة فاطمة ابنة الخديو إسماعيل، وفى ذلك الوقت العصيب الذى مرت به الجامعة، عندما أعلنت عن رغبتها فى المساهمة الكفيلة بضمان استمرارها، وكذا توطيد أساس جميع أركانها، وبناء مقر دائم لها على نفقتها الخاصة. فكما سبق الذكر، كانت الدار التى تقيم فيها الجامعة (قصر جانكليس) ليست ملكا لها، وكانت تنفق فى كل عام لإيجارها أموالا تفوق طاقة تحملها آنذاك، بلغت فى العام الجامعى ١٩١٣ – ١٩١٤م ٧٢٠ جنيها، كانت الجامعة فى أمس حاجة إليها، لإنفاقها فى سبل أخرى، كالبعثات والتعليم وغير ذلك، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدار (المقر الحالى للجامعة الأمريكية) أصبحت مع التوسع الدراسى والعلمى الذى شهدته الجامعة لا تفى بحاجاتها، ومن ثم لا تصلح لأن تكون مقرا ثابتا لها. من ناحية أخرى كان صاحبها "نستور جناكليس" غير راغب فى استغلالها على سبيل الإيجار، وإنما كان يريد بيعها سواء للجامعة أو لغيرها، حتى لقد تدخل الأمير أحمد فؤاد، وطلب من الخواجة جناكليس مد عقد الإيجار حتى نهاية عام ١٩١٤، فقبل الأخير على أن لا يؤجرها للجامعة بعد انقضاء تلك المدة.

وما كادت تزف بشرى مكرمات الأميرة فاطمة إلى مجلس إدارة الجامعة، حتى بادر هذا المجلس بالأتصال بمهندسين وطنيين مشهود لهم بالخبرة، وهما: صابر صبرى باشا باشمهندس نظارة الأوقاف سابقا، ومحمود فهمى بك الباشمهندس بنظارة الأوقاف. وطلب المجلس منهما أن يضعا رسما لمقر الجامعة على طراز جميل، فواظبوا على العمل تطوعا منهم لخدمة الجامعة، إلى أن انتهوا إلى تخطيط رسم هندسى لها على طراز الجامعات الحديثة. وانضم اليهما – لإبداء الرأى فى محتويات هذا التخطيط – من أعضاء مجلس إدارة الجامعة كل من: سعادة عزيز باشا عزت وكيل نظارة الخارجية سابقا، والمسيو ماسبيرو مدير الانتكخانة المصرية، وإسماعيل صدقى باشا وكيل نظارة الداخلية، وعبد الله وهبى مفتش رى بنظارة الأشغال، والدكتور محمد علوى باشا. ثم عرض بعد ذلك هذا الرسم على لجنة مؤلفة من: مستر

بويد كارتيز مفتش أول نظارة المعارف العمومية، والمستر بتس مدير البلديات بنظارة الداخلية، ومستر سيتون المهندس المعمارى، فوافقوا عليه، وتقرر بناء على هذا الشروع فى إنشاء القسم الأول من مشروع هذا الرسم، وتبلغ مساحته نحو أربعة آلاف مترا، ويشتمل على مركز الإدارة العامة، وغرف تدريس العلوم الأدبية والقانونية، وغيرها من العلوم التى لا تحتاج إلى تمرينات عملية.

من فيض كرم الأميرة فاطمة إسماعيل أنها أعلنت فى بداية عام ١٩١٤ عن تحملها كافة نفقات حفل وضع حجر الأساس لدار الجامعة، خاصة بعد أن أعلن الخديو عباس حلمى الثانى أنه سيحضر حفل الافتتاح. وقد نشرت إدارة الجامعة بيانا فى جميع الجرائد اليومية المحلية تحت عنوان "نفقات الاحتفال بوضع حجر الأساس لدار الجامعة "، وهذا نصه:-

"أبت مكارم ربة الإحسان، صاحبة العصمة، ودولة الأميرة الجليلة فاطمة هانم أفندم، كريمة المغفور له إسماعيل باشا الخديو الأسبق، إلا أن تضيف أية جديدة من آيات فضلها، فأمرت بأن تكون جميع نفقات الحفلة، التى ستقام لوضع حجر الأساس لدار الجامعة، فى إرسال تذاكر الدعوة. ونظرا لتنازل الجناب العالى بوعد سموه بتشريف هذه الحفلة قد أوصت دولتها بمزيد العناية بترتيب الزينة، مما يليق بمقام سمو الأمير عزيز مصر. ومجلس إدارة الجامعة، لا يسعه تلقاء هذه المآثر العديدة إلا تقديم عبارات الشكر الجزيل، بلسان الأمة، على النعم الكثيرة، التى أغدقتها صاحبة هذه الأيادى البيض فى سبيل العلم، ويسأل الله أن يطيل حياتها، ويتولى مكافآتها عليها بالإحسان".

وأقيم سرادق فاخر جرى فيه الاحتفال بوضع حجر الأساس لمقر الجامعة فى الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر يوم الاثنين الموافق ٣٠ مارس ١٩١٤م على نفس الأرض التى تبرعت بها الأميرة فاطمة لبناء مقر الجامعة عليها، ومساحتها ستة أفدنة بمنطقة الدقى (مقر وزارة الزراعة والمتحف الزراعى حاليا)، كما شاركت الأميرة فاطمة فى هذا الحفل الذى تصدره الخديو

عباس حلمى الثانى. وبعد أن افتتح الحفل الشيخ أحمد ندا بقراءة ما تيسر من القرآن الكريم، تلا أحمد زكى باشا سكرتير مجلس النظار محضر وضع حجر الأساس، وقع عليه الخديو، وصاحبة الدولة الأميرة فاطمة، وتلاهما فى التوقيع الأمير أحمد فؤاد باشا رئيس شرف الجامعة، فرئيس وأعضاء مجلس إدارتها.

ثم قام الخديوى ووضع بيده حجر الأساس، بعد أن قدم له عبد الله وهبى باشا المهندس حوض (قصعة) من الفضة، ومحارة ومطرقة من الذهب، قبضتاهما من الأبنوس المنقوش، وكتب على كل منهما العبارة التالية: "الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة ابنة إسماعيل سنة ١٣٣٢ ". وقد جرى هذا بحضور الأمراء والنظار، وفضيلة قاضى مصر، وشيخ الجامع الأزهر، وصاحب الدولة فريد باشا الصدر الأعظم العثمانى الأسبق، وأكابر العلماء، وقناصل الدول، ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية، وأعضاء مجلس إدارة الجامعة، وذوى المقامات وأصحاب الصحف والأدباء.

وبهذه المناسبة تعطلت فى ذلك اليوم الدراسة فى الجامعة المصرية حتى تتاح الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس والموظفين والنابغين من الطلاب لحضور الحفل، الذى ذكرت جريدة الأهرام الصادرة فى يوم ٣١ مارس أن مجموع من حضره بلغ ألف شخص. ولكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن كلاً من المندوب السامى البريطانى اللورد كتشنر، وقائد الجيش البريطانى فى مصر، لم يحضرا هذا الاحتفال، كما أنهما لم يعتذرا، مما يعكس أضطراب العلاقة آنذاك بين سلطات الاحتلال والخديو عباس من ناحية، وموقف هذه السلطات غير المتحمس منذ البداية لتأسيس هذه الجامعة من ناحية أخرى.

أما حجر الأساس نفسه فقد كتب عليه أيضا: "الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة بنت إسماعيل، سنة ١٣٣٢ هجرية"، وأودع هذا الحجر باطن الأرض، ومعه صندوق مغطى بالرخام وبداخله أصناف العملة المصرية الذهبية والفضية المتداولة، ومجموعة من الجرائد التى صدرت فى يوم الاحتفال،

ونسخة من محضر وضع حجر الأساس.

وبعد أن تم وضع أساس دار الجامعة، عاد الخديو عباس حلمى الثانى والمدعوون إلى مجالسهم فى سرادق الاحتفال، وأمام الحفل تلا سعادة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة خطبة أشاد فيها بأفضال الأميرة فاطمة على الجامعة، كما وقف حضرة زكى أفندى عكاشة، فأنشد بصوت رخيم قصيدة من بدائع أمير الشعر العربى أحمد شوقى بك.

وقد كان للمعانى الرقيقة لتلك القصيدة من التأثير على مشاعر الحاضرين، ما أعجبهم وأطربهم. وكان هذا الاحتفال الكبير من الأيام المشهودة فى تاريخ مصر العلمى والثقافي، فقد ابتهجت له الأمة بأسرها، وعم السرور جميع أرجائها، وفى هذا دليل على ما أصبح للجامعة من مكانة سامية فى النفوس.

وفى اليوم التالى لهذا الحفل، قام أعضاء مجلس إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب بالتوجه إلى سراى الأميرة فاطمة لتقديم أسمى آيات الشكر والعرفان على جميلها، وقدموا إليها المطرقة والقصعة التى استخدمها الخديو عباس فى وضع حجر الأساس داخل علبة فاخرة من الفضة. وهنا أعلنت الأميرة فاطمة فى حضور وفد الجامعة أن سائر تكاليف البناء سوف تتحملها كاملة، والتى قدرت آنذاك بمبلغ ٢٦ ألف جنيه.

وقررت الأميرة –كما سبقت الإشارة– عرض بعض أثمن ما فى جواهرها وحليها للبيع، بعد أن أهدتها للمشروع، لعدم توفر ذلك القدر من المال نقدا لديها. وطلبت من مجلس إدارة الجامعة أن يتولى بيعها وفقا لما يتراءى لمصلحة الجامعة. وعندما عرض مجلس إدارة الجامعة هذه المجوهرات للبيع لم يحالفه التوفيق لضعف العروض التى تقدمت لشرائها، ولذا اتخذ المجلس قرارا بأن يتم عرضها للبيع فى وقت لاحق. وبسبب تأخر بيع هذه المجوهرات توقف مشروع المقر الدائم للجامعة بالدقى لنضوب الموارد المالية وارتفاع أسعار مواد البناء فى ظل قيام الحرب العالمية الأولي.

وكانت الجامعة قد أوكلت للدكتور محمد علوى باشا (طبيب الأميرة فاطمة) عملية بيع هذه المجوهرات، ولكنه توفى قبل إتمام بيعها، وأخيرا تمكنت الجامعة من بيعها فى مزاد علنى عام ١٩١٩ بسعر مناسب عاد عليها بالنفع الكبير، اذ بلغ إجمالى بيعها حوالى ٢٥٠٠٠ جنيه مصرى كما سبق الذكر. وقد تم الاتفاق مع راغب الشراء والذى أناب عنه بنك الأنجلو إجيبشيان بمصر، ليتسلم الجواهر، ويدفع الثمن، ولكن هذا البنك أراد أن يتسلم الجواهر بغير تعيين نوعى لها، ولا تقدير دقيق لثمنها، فرفضت الجامعة التسليم بهذه الكيفية، إلى أن كتب هذا البنك للجامعة بما فيه رفع المسئولية عنها بمجرد تسلمه لها، عندئذ تم تسليم الجواهر وتسلم الثمن.

وفقدت الجامعة هذه الأميرة الفريدة من نوعها، ففى الساعة الثالثة من بعد ظهر الخميس ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ توفيت الأميرة فاطمة بنت إسماعيل، واشتركت الجامعة فى تشييع جنازتها، ممثلة فى أعضاء مجلس إدارة الجامعة وأساتذتها وموظفيها وطلابها، وقررت الجامعة إقامة حفلة تأبين لها بمقر الجامعة فى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٢٠. وبذلك انتقلت الأميرة فاطمة بنت إسماعيل إلى رحمة الله قبل أن ترى صرح الجامعة وقد شيد ومنارتها فى مقرها الحالى بالجيزة، وتسطع بنور العلم على مصر والوطن العربي.

خامسًا. ملامح الهوية الوطنية عند أبرز دعاة تأسيس الجامعة.

١ – زعيم الحزب الوطنى مصطفى كامل باشا

كان مصطفى كامل يعتبر أن تعليم المصريين، وخاصة التعليم العالى منه، إحدى وسائل مكافحة الاحتلال الإنجليزي، كما كان من أوائل من شكا من حرمان المصريين من الدراسات الرياضية والأدبية التى تتيح لهم فرص إنضاج مواهب البحث والمقارنة والاستنتاج والخروج بهم من الحفظ والاستذكار، وانتقد الإكثار من المعلمين الأجانب، وعلى وجه خاص بالمعلمين الإنجليز فى

المدارس الثانوية والعليا والإغداق عليهم بالمرتبات الوفيرة، والضن على المدرس المصرى بما يستحقه من المكافأة أو المرتب. ومن خلال مقالات صحفية عديدة، لفت مصطفى كامل أنظار النخبة المثقفة فى المجتمع المصرى إلى أهمية تأسيس جامعة بالتبرعات الأهلية تخرج "الأساتذة والباحثين، وليس الحفاظ والمقلدين، وطالبى الوظائف الحكومية، وأدوات الحاكم سلسة القيادة"، على حد ما جاء فى كتاب فتحى رضوان عن مصطفى كامل.

وفى ٣ فبراير ١٩٠٥، كتب مصطفى كامل إلى مدام جوليت آدم يحدثها عن حملته الصحفية لإنشاء الجامعة، وأخبرها بأن الجميع فى مصر قد وافقوا على هذا المشروع، ورجاها أن تكتب مقالا فى تأييده بالصحف الفرنسية.

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦، أرسل مصطفى كامل من باريس إلى محمد فريد بك رسالة بمناسبة قرب عقد أول اجتماع للجنة التحضيرية لمشروع الجامعة، دعا فيه إلى عدم جمع تبرعات لإقامة حفل بمناسبة عودته من أوربا، بعد أن شن حملة دعائية قوية ضد الاحتلال الإنجليزى لمصر، ولما ارتكبته سلطاته فى مصر من جرم فى حادثة دنشواي. وعوضا عن ذلك الحفل طالب مصطفى كامل بأن تركز الأمة جهودها على إنجاح مشروع الجامعة الذى وصفه بأن "كله خير ونفع عميم ".

كما كان مصطفى كامل يرى أن خير هدية يجب تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة، هى "أن تقوم اللجنة التى شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء وتهب الأمة الرجال الأشداء الذين يكثرون عداد خدامها المخلصين ممن لا يخافون فى الحق لوما ولا عتاب ويعملون لمداواة أدوائها وجمع أمرها وبث روح الوطنية العالية فى كافة أبنائها لأن كل مليم يزيد عن حاجة المصرى ولا ينفق فى سبيل التعليم هو ضائع سدى والأمة محرومة منه بغير حق ". وأضاف مصطفى كامل فى رسالته تلك نداء مهم إلى كل القوى الحزبية فى

مصـر آنـذاك قـال فيـه: "فلتـنس الأحـزاب انقسـاماتها، وليـنس الصـحافيون خصـوماتهم، ولتلـق بالأحقـاد ولـو يومـا واحـدا، فـى هوة لا يسـمع فيهـا لغـو ولا دوي، ولتجتمع الأمة لإتمام هذا العمل الضخم، ولتحقق ذلك المشروع الذى كله خير ونفع عميم " وكان لرسالة مصطفى كامل تلك وقع طيب فى نفس كل من أطلع عليها.

وفى الحقيقة كان مصطفى كامل خير داعية لمشروع الجامعة، وخير من يعمل – بعد وفاة الأمام محمد عبده – على إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجـود، لمـا مثلـه آنـذاك مـن ثقـل الزعامـة الوطنيـة، وزخـم الإعجـاب الشـعبى الجارف بشخصه فى نفوس المصريين. ولكن التجاذبات السياسية عملت على إبعاد مشروع الجامعة عن أحضـان مصـطفى كامل، خاصـة وأن بعض القوى السياسية كانت لا تميل لأن ينسب هذا المشروع إليه، كما أن فتور علاقته مع الخديوى عباس حلمى الثانى آنذاك كان لها دور مهم فى أبعاده عن مشروع الجامعة.

مـن ناحيـة أخـرى، تعـرض كـل مـن بحـث فـى تـاريخ مصـطفى كامـل لمكاتبته لمدام جوليت آدم بشأن مشروع إنشاء الجامعة المصرية. وقال بعض هؤلاء الباحثين: أنه كان يبحث عن المساندة المعنوية من هذه السيدة الشهيرة فى فرنسا لمشروع هذه الجامعة، دون أن يبين لنا أي منهم الآثار التى عادت على مشروع الجامعة نفسه من وراء هذه المكاتبات. ونحن نعتقد أن الدافع وراء مكاتبـة مصـطفى كامـل لمـدام جوليـت، ودعوتـه لهـا بـأن تكتـب فـى الصـحف الباريسية عن مشروع الجامعة فى مصر هو أن العاصمة الفرنسية كانت تعد فـى ذلـك الوقـت مقـرا محببـا لكثيـر مـن الأمـراء والمفكـرين ودعـاة الحريـة والمناهضين لنظم الحكم الاستبدالية، فاستقر بها عدد من أمراء البيت الحاكم فى مصر والدولة العثمانية، وأقام فيها عدد كبير من المثقفين والمفكرين الأتراك والشوام، ولجأ إليها كثير من الشرقيين الرافضين لكل أشكال النفوذ الأجنبي.

ولذا فمن المؤكد أن مخاطبة هذه الجالية الكبيرة نسبيا من الشرقيين وخاصة الأمراء المصريين المقيمين فى فرنسا من خلال المدام جوليت آدم كان لا بد وأن يعود على مشروع الجامعة بعدد من المنافع، منها:

أولا. التعريف بهذا المشروع بين أبناء هذه الجالية، وإثبات أن الأمة المصرية ما زالت على الرغم من الاحتلال أمة حية وقادرة على الشروع فى تأسيس مؤسسة علمية وثقافية بحجم الجامعة.

ثانيا. جذب بعض الأمراء المصريين لتقديم الدعم المالى لهذه الجامعة. وقد تحقق لمصطفى كامل بعض من هذا عندما تزعم الأمير سعيد حليم حملة بين الأمراء المصريين المقيمين فى باريس لجمع التبرعات لمشروع الجامعة بلغت ثمانية آلاف جنيه.

وعلى كل حال، شاء القدر أن يكون هذا الزعيم الوطنى ثالث الفرسان الذين توافتهم المنية قبل أن يشاهدوا تحقيق حلم الجامعة على أرض الواقع، وهم: الإمام محمد عبده، وأحمد المنشاوى باشا، ثم مصطفى كامل نفسه، الذى توفى فى فبراير من عام ١٩٠٨ قبل افتتاحها.

٢ – سعد زغلول باشا:

تأثر سعد زغلول بالمفكر المستنير الإمام محمد عبده بعد أن عرفه عن قرب ، وعرف برغبته فى إنشاء جامعة للمصريين قبل وفاته عام ١٩٠٥، ووجد سعد أن خير ما يعمل لإحياء ذكرى أستاذه الإمام هو إتمام تأسيس الجامعة.

ومن اللافت للنظر أن تبرع سعد زغلول لمشروع الجامعة كان نقديا وبمبلغ لم يتعد مائة جنيه. ولكن المساهمة الفعلية تمثلت فى استعداده لعقد أول اجتماع للجنة التحضيرية لهذا المشروع فى داره بشارع الإنشاء بحى السيدة زينب بالقاهرة فى ١٢ أكتوبر ١٩٠٦. ومن ثم كان دعم سعد زغلول للجامعة معنويًا بفضل مكانته الرفيعة بين أبناء المجتمع أكثر من كونه ماديًّا. كما انتشر على نطاق واسع آنذاك الاعتقاد بان اللورد كرومر أختار فى ٢٨ أكتوبر

١٩٠٦ سعد زغلول فى منصب ناظر المعارف لكى يبعده عن مشروع الجامعة المصرية، وظنا منه أنه بذلك يوقف من عجلة تحقيقه.

وقد تخوف الخديوى عباس حلمى من أن يؤدى انشغال سعد بالنظارة إلى تراجع مشروع الجامعة، ولذا أرسل إليه كلاًّ من أحمد شفيق وإسماعيل أباظة يطلبان منه ألا يغفل أمر الجامعة بعد توليه منصبه الجديد وأن يستمر فى الأشراف عليها كلما سنحت مسؤولياته الوزارية بذلك. وفى هذه المقابلة وعد سعد زغلول بألا ينسى الجامعة، ولكنة تكتم تحديد موقفه صراحة من مسألة الاستمرار فى الإشراف عليها، الأمر الذى غضب له الخديوي.

ويبدو أن غضب الخديوى هذا كان السبب فى استبعاد سعد زغلول من التحدث فى حفل افتتاح الجامعة، الذى حضره الخديوى فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨. وقد ترك هذا الاستبعاد شيئاً من المرارة فى نفس سعد كلما تذكر هذه المناسبة، حتى إنه انتقد بشدة فى مذكراته اجراءات تنظيم هذا الحفل، وخاصة خطبة أحمد زكى فيه ووصفها بأنها "كانت أثقل الكلمات على السمع وأبعدها عن الموضوع، وأفرغها من حسن الذوق "لأنه تكلم فيها عن الإسلام ومجده بأمور (اعتبرها سعد) متكلفة وليس من اللياقة إلقاؤها فى افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم".

ويعكس نقد سعد زغلول لخطبة أحمد زكى مدى تمسكه بالصفة المدنية للجامعة الوليدة، ولذا امتدح الكلمة التى ألقاها عبد الخالق ثروت فى هذا الحفل، والتى أشار فيها إلى دور الجامعة فى النهوض بالمجتمع وفتح باب البحث والدرس المستمر فى العلم ومختلف أوجه المعرفة دون أدنى قيد، ودون أن يقتصر دورها على تخريج مجموعة من الموظفين.

وفى الحقيقة، كان من المأمول أن تنال الجامعة المصرية عناية سعد زغلول بعد أن تولى منصب ناظر المعارف، ولكن من المثير للدهشة أن هذه النظارة لم تقدم للجامعة مساعدة مالية تذكر طوال عامى ١٩٠٧/١٩٠٨، وهذا ما

تكشف عنه ميزانيتها المنشورة فى الوقائع المصرية فى ديسمبر ١٩٠٨.

٣ – مصطفى بك كامل الغمراوى

أما مصطفى الغمراوى "وهو من أعيان بنى سويف" فمن وجهة نظرنا كان من أكثر الأدوار فاعلية فى مسيرة تأسيس الجامعة المصرية. فبعد أن نظر فى وضع التعليم العالى فى مصر، ووجد أنه لا يشفى غليل من يريد التعمق والتبحر فى مجالاته، وأن من يريد استكمال معارفه لا بد من سفره إلى أوربا، وعليه أن يتحمل ما يترتب على هذا من مشقة السفر وبعد عن الأهل وإرهاق فى النفقات، جال مشروع الجامعة فى خاطره، وشعر بأن من العار على المصريين أن يقفوا وغيرهم يتقدم فى هذا المجال، وثم قرر الوقوف بقوة من وراء الدعوة لهذا المشروع وجمع التبرعات له. وبعد أخذ رأى مستشاره القانونى الأستاذ نجيب شقرا بك المحامى بدأ مصطفى كامل الغمراوى خطوته الأولى العملية فى تأسيس الجامعة بأن نشر نداء فى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦ فى جميع الصحف العربية والأفرنجية فى مصر يدعو فيه القادرين من أبناء الأمة إلى مساندة مشروع الجامعة والتبرع لها.

واستنكر مصطفى الغمراوى فى ندائه أن تعجز الأمة المصرية وقد بلغت فى ذلك الوقت قرابة العشرة ملايين عن أتمام هذا المشروع الحيوي، وفى الوقت نفسه هم فيه فرد واحد هو المرحوم المنشاوى باشا بتنفيذه قبل أن توافيه المنية، على الرغم من أن ثروته تبلغ جزءا يسيرا من ثروة غيره من الأفراد، وفى وقت يعلم فيه الجميع أن ترقية المعارف والعلوم ركن أساسى من رقى الأمة وتقدمها، وتساءل الغمراوى فى ندائه "وهل لا يعد إحجام أغنياء الأمة عن الاكتتاب دليلاً على أنها لا تزال بعيدة عن الترقى الحقيقى؟ وهل يعتقد الناس أن الوطنية تقوم بشقشقة اللسان أو ببذل النفس والنفيس فى سبيل الوطن وترقيته بالطرق التى تفيد ولا تضر؟ وبالطرق التى يجمع عليها العقلاء المعتدلون".

كما استنكر أن يكتفى المصريون بالشكوى والتحسر من الزمان والأقدار لعدم إتمام هذا المشروع، وأضاف "ولاعتقاده بأن على كل منا دينا لوطنه يجب وفاؤه وعدم المماطلة فيه، بادرت للاكتتاب بخمسمائة جنيه (وهو مبلغ ضخم بمقياس ذلك العصر) لمشروع إنشاء مدرسة جامعة مصرية على الشروط الآتية:

أولا: ألا تختص بجنس أو دين بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون واسطة للألفة بينهم.

ثانيا: أن تكون إدارتها فى السنين الأولى فى أيدى جماعة ممن يصلحون لإدارة مثل هذا المعهد العلمى الكبير وتثبت كفاءتهم للملاء.

ثالثا: أن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه، ويجوز أن يزيد عن هذا المبلغ إلى ما شاء كرم الواهب وحبه لوطنه والإنسانية.

رابعا: أن يقام بناء هذه المدرسة الجامعة فى بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر على شاطئ النيل، وتعمل لها حديقة من أجمل الحدائق وغير ذلك من الأمور التى يقرها المكتتبون.

ويقينى أن كل من فى فؤاده ذرة من حب الوطن الحقيقى من الميسورين يجود بمائة جنيه أو أكثر لخير وطنه وخير أولاده ليتربوا فى وطنهم التربية الحسنة ولكى نبرهن للأمم الغربية أن فينا بعض الاستعداد والكفاءة. "

من هذا النداء، يتبين لنا أن مصطفى كامل الغمراوى كان يرى أن هذه "المدرسة/ الجامعة " سوف تزيد من تلاحم وألفة المصريين فيما بينهم، وأنها يجب أن تبنى على نسق الجامعات الأوربية التى أقيمت فى أفخم قصور الأمراء والملوك ذات الحدائق الجميلة، وكان يراها فرصة لإثبات أن المصريين قادرون على مجاراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية، كما كان يعتبر أن اكتتاب الأفراد فى مشروع الجامعة سوف يظل عملا خالدا فى

سجلات كبار الرجال الذين كانت لهم الأيدى البيضاء فى ترقية أوطانهم، وأثر جميل لا يمحى.

وقد تم انتخاب مصطفى كامل الغمراوي، فى الاجتماع الأول الذى عقده المهتمون بمشروع الجامعة بمنزل سعد زغلول فى ١٢ أكتوبر ١٩٠٦، عضوا فى اللجنة التحضيرية، التى شكلت من أجل الإشراف على تنفيذ هذا المشروع، كما شارك بفاعلية فى اجتماعات هذه اللجنة. وفى هذا الاجتماع الأول تكلم أحمد زكى بك مع الغمراوي، محاولًا إقناعه بتحويل هبته للجامعة إلى عقار حتى يشجع الآخرين على التبرع لها بعقارات، لأن التبرع بعقارات دعامة ثابتة للمشروع، فاقتنع الغمراوى بهذا الاقتراح وتبرع بستة أفدنة بدلا من الخمسمائة جنيه وتبعه الكثيرون فى ذلك وأقبلوا على الاكتتاب.

٤ – قاسم بك أمين

أتم قاسم أمين دراسته التخصصية فى الحقوق بعد أربع سنوات فى مدينة مونبلييه الفرنسية. وعايش فى فرنسا تلك الحرية السياسية التى تسمح لكل كاتب أن يعبر عن فكره دون قيد أو تخويف. وفى أثناء دراسته بفرنسا جدد صلاته مع جمال الدين الأفغاني وتلاميذه فى أثناء إقامتهم آنذاك بالعاصمة الفرنسية باريس، كما قام هناك بدور المترجم الخاص للإمام عبده. ونحن نعتبر أن قاسم أمين أحد رجال الإصلاح المنتمين لمدرسة الإمام عبده، الذين آمنوا بالإصلاح التربوى التدريجي، الذى من شانه أن يكون جيلا مثقفا مستنيرا قادرا على القيام بأعباء التغيير بعد أن يتمرس تدريجيا، ويجد فى نفسه القدرة على تحمل المسؤولية.

عمل قاسم أمين فى القضاء بعد عودته إلى مصر عام ١٨٨٥م. واشتهر بمعالجة قضايا المجتمع آنذاك، وخاصة قضايا التعليم ومشروع الجامعة المصرية، الذى تحمس له بشدة، وبذل مجهودا كبيرا حتى لا يصاب المشروع بالخمول بعد ترك سعد زغلول له، وبعد أن تبين له أن السلطات البريطانية

ومعها الحكومة المصرية شرعتا فى تبنى مشروع إنشاء الكتاتيب بدلا من تشجيع الدعوة إلى إنشاء الجامعة. ومن ثم أصبح قاسم أمين أول سكرتير للجامعة المصرية فى مشوار تاريخها الطويل.

وبصفة عامة كان قاسم أمين يدعو إلى أن لا يكون طلب العلم فى الجامعة مجرد وسيلة لمزاولة صناعة أو للالتحاق بوظيفة، بل يجب أن يطلب طلابها العلم حبا للحقيقة، وشوقا لاكتشاف المجهول، وأن يكون مبدأهم التعلم للعلم. كما كان يتطلع إلى أن يرى من خريجى الجامعة مثل البلاد الأخرى "عالما يحيط بكل العلم الإنساني، وإخصائيا أتقن فرعا مخصوصا من العلم، ووقف نفسه على الإلمام بجميع ما يتعلق به، وفيلسوفا اكتسب شهرة عامة، وكاتبا ذاع صيته فى العالم، وعالما يرجع إليه فى حل المشكلات، ويحتذا برأيه" ومن وجهة نظر قاسم أمين التى طرحها فى خطبة له فى اجتماع اللجنة التحضيرية الثالث للجامعة؛ فإن أمثال هؤلاء العلماء هم "قادة الرأى العام عند الأمم الأخرى، والمرشدون إلى طرق نجاحها والمديرون لحركة تقدمها، فإذا عدتهم أمة حل محلهم الناصحون الجاهلون والمرشدون الدجالون".

كما أكد قاسم أمين على رؤيته لمشروع الجامعة فى خطبته التى ألقاها فى منزل حسن باشا زايد بالمنوفية فى ١٨ أبريل ١٩٠٨ عندما ذكر: "نحن نطمع أن نرى بين أبناء وطننا طائفة تطلب العلم حبا لمعرفة الحقيقة وشوقا إلى اكتشاف المجهول، فئة يكون مبدؤها التعلم للتعلم".

ولعل أكثر ما اشتهر به قاسم أمين هو دفاعه عن قضية المرأة وتعليمها، إذ كان يرى أن تربية المرأة هى أساس كل شيء يؤدى إلى رفعة المجتمع العصرى وتنشئة جيل صالح من البنين والبنات، ولذا دعاها لكى تشارك فى بناء المجتمع وتلمّ بشؤون الحياة، كما دعاها إلى ألسفور وألتعلم ومشاركة الرجل فى الحياة العامة، كما كان على رأس المهاجمين لرجال الدين المتشددين. وقد لقيت هذه الآراء عاصفة شديدة من الاحتجاج والنقد، وأنكر

عليه عدد من كتاب جيله بعض هذه الآراء. وحين أصدر كتابه "تحرير المرأة" عام ١٨٩٩ فى الرابعة والثلاثين من عمره. وقد تولى قاسم أمين الرد على معارضيه فى كتابه الثانى "المرأة الجديدة" الذى أصدره عام ١٩٠٦، قبل عامين من وفاته، حيث توفى فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٨م بالقاهرة، عن عمر يناهز ٤٣ عامًا، دون أن يشهد افتتاح الجامعة المصرية.

٤ - أحمد لطفى السيد

تلقى أحمد لطفى السيد تعليمه الأولى فى كُتاب قريته "برقين" التابعة لمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية ، ومكث به ست سنوات تعلم فى أثنائها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، ثم التحق بالسنة الثانية بمدرسة المنصورة الابتدائية وكان ناظرها فى ذلك الوقت العلامة الشهير أمين سامى باشا.

ثم نال أحمد لطفى السيد الشهادة الابتدائية بعد ثلاث سنوات سنة ١٨٨٥م، فالتحق بالمدرسة الخديوية بالقاهرة ونال منها شهادة الدراسة الثانوية سنة ١٨٨٩م، والتحق بعد ذلك بمدرسة الحقوق.

وفى أثناء دراسته بمدرسة الحقوق تعرف على الشيخ محمد عبده الذى شجعه لما رأى فيه أمارات النبوغ وميله إلى الحرية واحترام حقوق الآخرين، وقدرته على الكتابة الصحفية، وكان من أثر هذا التشجيع أن قام أحمد لطفى السيد وجماعة من نوابغ مدرسة الحقوق بإنشاء مجلة "التشريع"، كما التقى بجمال الدين الأفغانى فى أثناء زيارته لاستانبول سنة ١٨٩٢م. وتأثر بأفكاره.

وبعد أن أتم أحمد لطفى السيد دراسة الحقوق عام ١٨٩٤م عين كاتبًا فى النيابة بالقاهرة ثم سكرتيرًا للنائب العمومي، ثم منتدبًا للنيابة ببنى سويف حيث التقى بصديقه عبد العزيز فهمى وكيل النيابة، وهناك فى تلك المدينة شرع الرجلان يفكران طويلًا فى حالة مصر، وانتهى بهما التفكير عام ١٨٩٦ إلى إنشاء "جمعية سرية" غرضها تحرير البلاد من الاحتلال البريطاني.

وفى ذات يوم من ذلك العام، كان لطفى السيد بالقاهرة والتقاه الزعيم

الوطنى مصطفى كامل، وقال له: إن الخديوى عباس يعلم كل شيء عن الجمعية السرية وأغراضها، وأظن أنه لا تنافى بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رياسة الخديوي، فوافق لطفى السيد على ذلك، واستأذن له مصطفى كامل فى مقابلة الخديوي، وتحدثا معًا فى أغراض الحزب الذى يراد تأليفه، وطلب منه الخديوى السفر إلى سويسرا لمدة عام لكى يكتسب الجنسية السويسرية، ثم يعود إلى مصر بعد حمل الجنسية السويسرية لينشئ جريدة تقاوم الاحتلال البريطاني. واجتمع لطفى السيد ومصطفى كامل وغيرهما بمنزل محمد فريد بك، وتم تأليف الحزب الوطنى كجمعية سرية رئيسها الخديوي.

وبناء على طلب الخديوى سافر لطفى السيد إلى سويسرا عام ١٨٩٧، لكنه عاد إلى مصر دون أن يحقق هدفه من السفر، إذ إن الخديوى علم أن الشيخ محمد عبده كان قد زار جنيف فى نفس ذلك الوقت واتصل به طوال فترة إقامته بها، فى وقت كان الخديوى غاضبا على الشيخ محمد عبده بشدة. ومع هذا قدم لطفى السيد فور عودته إلى الخديوى تقريرًا دوَّن فيه رأيه فى الحالة فى مصر، وخلص فيه إلى أن مصر لا يمكن أن تتخلص من الاحتلال إلا بجهود أبنائها، وأن المصلحة الوطنية تقضى بأن يرأس الخديوى حركة شاملة للتعليم العام. وعاد لطفى السيد للعمل بالنيابة حتى عام ١٩٠٥م، عندما استقال منها لخلاف فى الرأى القانونى بينه وبين النائب العمومى (كربيت بك)، فاشتغل بالمحاماة مع صديقه عبد العزيز فهمى بك، ثم أسس صحيفة "الجريدة" سنة ١٩٠٧م. وبعد ظهورها ببضعة أشهر، تألف "حزب الأمة" وكان أسبق الأحزاب المصرية كلها إلى الظهور واختير أحمد لطفى السيد سكرتيرًا عامًّا له.

وفى أول أعداد الجريدة دعا لطفى السيد كل مصرى ينشد تقدم مصر أن يكتب للجريدة ويوقع باسمه، وقال: "ما الجريدة إلا صحيفة مصرية، شعارها الاعتدال الصريح ومراميها إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقى الصحيح والحض على الأخذ بها وإخلاص النصح للحكومة والأمة بتبيين ما هو خير

وأولى. تنقد أعمال الأفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن من غير تعرض للموظفين والأفراد فى أشخاصهم وأعمالهم التى لا مساس لها بجسم الكل الذى لا ينقسم وهو الأمة".

على جانب آخر وجدت مصر نفسها فى ذلك الوقت واقعة بين سلطة الاحتلال المتحكمة بمقاليد الأمور، ودولة الخلافة التى تدين لها بالولاء والتبعية الاسمية، وتنازعها تياران فكريان؛ أحدهما كان يرى ضرورة أن تتمسك مصر برباطها مع دولة الخلافة، وربط مصيرها بها والتمسك بهذا الرباط حتى ولو كان واهنا، وكان لهذا التيار دعاته، ويأتى فى مقدمتهم: مصطفى كامل، وعبد العزيز جاويش، والشيخ على يوسف، والشاعر أحمد شوقي. أما التيار الآخر، فكان ينادى بفكِّ ارتباط مصر بدولة الخلافة، وتعميق الشعور الوطنى المصري، والالتفات إلى قضايا البلاد الداخلية دون انشغال بهموم الآخرين، والدعوة إلى مبدأ "مصر للمصريين"، وكان أحمد لطفى السيد ومن ورائه حزب الأمة أبرز الدعاة إلى هذا الاتجاه.

وكان أحمد لطفى السيد بصفة خاصة يرى أن الاعتزاز بالجنسية المصرية والانتماء إلى الوطن ليست عيبًا، وليس فيها ما يخالف الانتماء الإسلامي؛ فلا يمنع أن يكون الإنسان مصريًّا وفى الوقت نفسه عربيًّا ومسلمًا؛ فالانتماءات الثلاثة لا تعارض بينها، بل على كل منها أن يخدم الآخر، أما أن يقتصر انتماء مصر على الدائرة العثمانية، فكان هذا مكروها لديه. وكانت سياسة صحيفة الجريدة التى أسسها تقوم بصفة عامة على الدعوة إلى فكرة "مصر للمصريين"، ورفض الجامعة الإسلامية، التى كان يدعو إليها السلطان عبد الحميد الثاني، وعبر أحمد لطفى السيد عن هذا الاتجاه بقوله: "نريد الوطن المصرى والاحتفاظ به، والغيرة عليه كغيرة التركى على وطنه، والإنجليزى على قوميته، لا أن نجعل أنفسنا وبلادنا على المشاع، وسط ما يسمى بالجامعة الإسلامية".

وازدادت هذه السياسة وضوحًا بدعوته إلى حياد مصر عندما وقع الهجوم الإيطالى على ليبيا، حين رأى تعاطف المصريين مع الدولة العثمانية. وكتب لطفى السيد فى هذا يقول: "وقد أخذت أنبه على استحياء إلى واجب مصر من هذه الحرب، وهى أن تكون على الحياد، وأن سيادة تركيا لا تجلب لمصر منفعة ولا تدفع عنها ضرًّا"، غير أن دعوته لم تلقَ استجابة، وضاعت وسط عواطف المصريين، وتعلق قلوبهم بدولة الخلافة العثمانية.

وسلكت الجريدة مسلكًا مهادنًا مع الاحتلال البريطاني، بل نوهت بالتحسن المادى والإدارى الذى وصلت إليه مصر فى عهد الاحتلال، وقبل أن يرحل اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر إلى بلاده أقيم له فى مايو ١٩٠٧م حفل وداع بالأوبرا، وكان فى مقدمة المحتفلين به من أعضاء حزب الأمة. وأفردت الجريدة ملحقًا عن حياة المعتمد البريطانى وأعماله فى مصر، فأشادت بأعماله المالية والاقتصادية، وفى نفس الوقت نددت بشدة بأعماله السياسية؛ "لأنه حرم مصر من حياة سياسية تطمح إليها كل أمة حية". كما هاجم لطفى السيد على صفحات الجريدة اللورد كرومر، الذى كتب إثر استقالته تقريرا اتهم فيه المصريين بالتعصب الديني، ورفض لطفى السيد إلصاق هذه التهمة بالمصريين، وهذا أيضا ما عبر عنه لطفى السيد فى مذكراته التى نشرها له "كتاب الهلال".

ولنتأمل معا مكونات شخصية أحمد لطفى السيد وهو يروى فى مذكراته ما يلي: "فى أوائل سنة ١٩١٤ طلب إلى سعد زغلول باشا أن أطلب مقابلة الخديوى لأنه يرغب فى لقائي... فقلت له: إذا كان الخديوى يريد أن يتفضل بلقائى فليدعونى هو إلى ذلك". وقد حدث أن طلب الخديوى من لطفى السيد أن يقابله. ويضيف لطفى السيد "أن الخديوى قال له فى نهاية هذا اللقاء: قد عرفت الطريق... فتعال عندى كل يوم سبت.. فرد لطفى السيد قائلًا: يا مولاى ما شأن الكاتب والاتصال بالسلطات.. فقال الخديوى إذن أنت لا تريد أن تأتى عندى؟ فرد لطفى السيد: أجيء يا مولاى كلما دُعيت".

وفى سنة ١٩١٥م عاد لطفى السيد إلى الوظائف الحكومية فعين رئيسًا لنيابة بنى سويف، ثم مديرًا لدار الكتب، ثم استقال من دار الكتب فى نوفمبر سنة ١٩١٨م ليشترك فى تأليف "الوفد المصري" الذى تولى قيادة البلاد فى ثورة سنة ١٩١٩م، ثم إنسحب من الوفد إذ كان عقليًّا وثقافيًّا أقرب للأحرار الدستوريين، وعاد ثانية إلى دار الكتب بعد الخلاف الذى وقع بين سعد زغلول رئيس الوفد، وعدلى يكن رئيس الأحرار الدستوريين.

ظل أحمد لطفى السيد يعمل بالجامعة المصرية، التى كان وكيلًا لها، إلى أن صدر مرسوم بتعيينه مديرًا لها بعد أن أصبحت جامعة حكومية عام ١٩٢٥. وربما من المفيد هنا أن نشير إلى أن اختيار لطفى السيد دون غيره ليشغل فى ذلك الوقت أعلى منصب بالجامعة إنما جاء استمرارا لنهج الاعتدال الذى سارت عليه الجامعة منذ أن كانت مجرد فكرة. إذ من الملاحظ أن الجامعة خلال مشوار نشأتها ابتعدت عن كل مظاهر التعصب، وتخلصت من أشخاص المتشددين، بغض النظر عن مكانتهم الوطنية وحماسهم فى الدعوة لتأسيسها، واستمر فى رعايتها والإشراف عليها ممن وصفوا بالاعتدال والوسطية فى السياسة المصرية، بل كانت بحكم دورها التنويرى الذى رسمه الداعون الأوائل لها تميل إلى أصحاب الفكر الحر. وفى نفس هذا السياق، أصبح أحمد لطفى السيد أول مدير للجامعة المصرية "الحكومية".

اتسعت الجامعة المصرية فى عهد أحمد لطفى السيد؛ فضمت إليها كلية الهندسة والحقوق والتجارة والزراعة، والطب البيطري، كما قبلت الجامعة فى العام الجامعى ١٩٢٨– ١٩٢٩م أول مجموعة من الفتيات للالتحاق بها دون ضجة أو دعاية لهذا الأمر فى الصحف، وسارت الأوضاع فى هدوء إلى حد كبير حتى تخرجت أول دفعة من الطالبات سنة ١٩٣٢م، وكان هذا من مآثره فى سبيل النهوض بالمرأة، والمحافظة على حقها فى التعليم.

من ناحية أخرى، كان لطفى السيد حريصًا على كرامة الجامعة؛ فلم يزج بها فى السياسة، ولم يسمح بما يعوق حركتها أو يؤثر فى سياستها؛ فنأى بها عن العمل الحزبي. وحفاظًا على هذه الكرامة، قدم أحمد لطفى السيد استقالته من منصب مدير الجامعة مرتين. الأولى حين أُقصى طه حسين، الذى كان يشغل منصب عميد كلية الآداب، عن الجامعة سنة ١٩٣٢م، وتم نقله إلى وزارة المعارف.

هذه الحادثة تستحق التوقف عندها لكى نتدبر مدى حرص الجامعة وإدارتها على الدفاع عن إستقلالها وعن أساتذتها. وتعود أصل هذه الحادثة إلى غضب حكومة إسماعيل صدقى باشا فى بداية عام ١٩٣٢ من رفض طه حسين ترأس تحرير جريدة الشعب التى أصدرتها آنذاك، ورفضه حتى الكتابة فيها. ثم اشتد هذا الغضب عندما أعترض طه حسين بشدة على قرار حلمى عيسى باشا وزير المعارف فى حكومة صدقى باشا بمنح عدد من الشخصيات السياسية والحزبية، ممن وصفهم الوزير "بالمصريين الشرفاء"، ألقاب شرف جامعية بمناسبة حضور الملك فؤاد لمراسم الافتتاح الرسمى للجامعة فى فبراير ١٩٣٢.

أسس طه حسين اعتراضه على أنه لا يليق بالجامعة أن تمنح ألقابها بأمر من وزير، ولا يليق بوزير أن يورط الجامعة فى هذا الأمر؛ لأنها جامعة علم وليست جامعة سياسة، ورد وزير المعارف على هذا بنقل طه حسين إلى ديوان الوزارة. وقد رفضت الجامعة هذا القرار، وأضرب طلابها لمدة أسبوعين تضامنا مع طه حسين، وقدم مديرها أحمد لطفى السيد استقالته احتجاجًا على تدخل الوزير فى شئون الجامعة، وقد عكس كتاب الاستقالة وما تضمنه من عبارات الدفاع عن استقلال الجامعة صورة مشرفة من صور تاريخ هذه الجامعة العريق.

وقد نص كتاب الاستقالة هذا على ما يلي:

" هليوبوليس ٩ مارس ١٩٣٢

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

سيدى الوزير

أتشرف بإخباركم أنى أسفت لنقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب إلى وزارة المعارف، لأن هذا الأستاذ لا يستطاع فيما أعلم أن يعوض الآن على الأقل، لا من جهة الدروس التى يلقيها على الطلاب فى الأدب العربى ومحاضراته العامة للجمهور، ولا من جهة هذه البيئة التى خلقها حوله وبث فيها روح البحث الأدبى والهدى إلى طرئقه. ثم أسفت لأن الدكتور طه حسين أستاذ فى كلية الآداب تنفيذا لعقد تم بين الجامعة القديمة ووزارة المعارف – وعلى الأخص لأن نقله على هذه الصورة بدون رضا الجامعة ولا استشارتها كما جرت عليه التقاليد المطردة منذ نشأة الجامعة فيما أعرف – كل ذلك يذهب بالسكينة والاطمئنان الضروريين لإجراء البحوث العلمية، وهذا بلا شك يفوت على غرض قصدت إليه من خدمة الجامعة. ومن أجل ذلك قصدت يوم الجمعة الماضى إلى حضرة صاحب الرفعة رئيس مجلس الوزراء واستعنته على هذا الحادث الجامعى الخطير، واقترحت على دولته تلافيا للضرر من ناحية، واحتراما لقرار الوزير من ناحية أخرى أن يرجع الدكتور طه حسين إلى الجامعة أستاذا لا عميدا، خصوصا وانه هو نفسه ألح على فى أن يتخلى عن العمادة منذ شهر فلم أقبل، فتقبل دولة الرئيس هذا الاقتراح بقبول حسن، وأكد لى أنه سينشغل بهذه المسألة منذ الغد فانشغل بها إلى أن علمت الآن أن اقتراحى غير مقبول وإن قرار النقل نافذ بجملته وعلى إطلاقه. ومن حيث أننى لا أستطيع أن أقر الوزارة على هذا التصرف الذى أخشى أن يكون سنة بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها، أتشرف بأن أقدم إلى معاليكم استقالتى من وظيفتى وأرجو قبولها كما أرجو أن تتقبلوا شكرى على ما أبديتم من حسن المجاملة الشخصية مدة اشتراكنا فى العمل، وأن تتقبلوا فائق احترامي"

ولم يعد أحمد لطفى السيد إلى منصبه إلا بعد أن اشترط أن يعدل قانون الجامعة بما لا يدع لوزارة المعارف الحق فى نقل أستاذ من الجامعة إلا بعد موافقة مجلسها. وفى عام ١٩٣٤ أضربت الجامعة مرة أخرى تضامنا مع عبد الرازق السنهورى بعد أن فصلته وزارة المعارف بسبب تأليفه لحزب أسماه حزب "الشبان المصريين " فى الوقت الذى يعمل فيه أستاذا بالجامعة. وقد عاد السنهورى إلى وظيفته بالجامعة بعد تراجع عن تأليف ذلك الحزب.

ثم قدم أحمد لطفى السيد استقالته مرة ثانية فى عام ١٩٣٧ احتجاجًا على اقتحام الشرطة للحرم الجامعة. ولم يعد إلى منصبه إلا عندما وعدت الحكومة بعدم تكرار ذلك مرة أخري. وقد ظل أحمد لطفى السيد مديرًا للجامعة حتى غادر هذا المنصب فى عام ١٩٤١م بعد أن اطمأن على أوضاعها ورسوخ أقدامها.

ومن الجدير بالذكر أن أحمد لطفى السيد اختير عام ١٩٢٨ وزيرًا للمعارف حتى عام ١٩٢٩، ثم عاد مديرًا للجامعة، ثم اختير وزيرًا للدولة سنة ١٩٣٧، ثم الداخلية والخارجية، ودعاه أحمد ماهر فى عام ١٩٤٤، ليكون عضوا فى الهيئة التى كونها لدراسة مقترحات الحلفاء لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم، كما اشترك فى وزارة إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ وزيرًا للخارجية وعضوًا فى هيئة المفاوضات بين مصر وبريطانيا التى عُرفت بمفاوضات "صدقي– بيفن"، غير أنها فشلت، وخرج لطفى السيد من الوزارة التى كانت قد شكلت برئاسة صدقى لمواجهة المد الشعبى المطالب بالتحرر والاستقلال، ولم يشترك بعد ذلك فى أعمال سياسية أخرى.

ومن مقالاته التى نشرها تعلم الشعب معانى الديمقراطية والحرية والتقدم. لقد كتب فى الحرية مثلًا أكثر من خمسة عشر مقالًا بعدة عناوين منها: "معنى الحرية" و"الحرية الشخصية" و"الحرية والأحزاب" و"الحرية وحقوق الأمة" و"الحرية ومذاهب الحكم" و"حرية التعليم" و"حرية الصحافة" و"حرية

الاجتماع"...إلخ. ودعا إلى حرية الفكر وهو صاحب المقولة الشهيرة «'الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية'».

وكانت للطفى السيد آراء جلبت عليه هجومًا شديدًا مثل إيمانه بأن التعليم أهم من الاستقلال. وعدم تحمسه لفكرة الجامعة الإسلامية، كما نادى بفرعونية مصر، ونادى بتحديد مفهوم جديد للشخصية المصرية يستند إلى أساس يختلف عن الرابطة الشرقية والدينية، ويربط بين الجنسية والمنفعة. وقد ترجم أحمد لطفى السيد كتاب "الأخلاق" ثم كتاب "السياسة" لأرسطو، وكان يعتقد أن الغرب لم يعرف رجلًا رفع من قدر العقل كما فعل أرسطو. ومن هنا ففى تقديرنا أن قاسم أمين كان فى عقله وتفكيره وآرائه الأقرب من بين نجوم هذه الفترة لعقل وفكر وآراء أحمد لطفى السيد.

حصل أحمد لطفى السيد باشا على جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية سنة ١٩٥٨، وتوفى عام ١٩٦٣ عن واحد وتسعين عاما. وقد قال عنه طه حسين فى حفل تأبينه الذى أقامه له بعد وفاته فى مجمع اللغة العربية: "ثم تفتح الجامعة المصرية فيغرينى بالالتحاق بها والاختلاف إلى ما سيلقى فيها من الدروس والمحاضرات(...) وإذا هو ثانى اثنين فتحا لى من أبواب المعرفة ما لم يكن يخطر لى على بال، أحدهما كان يحدثنا فى الأزهر عن الأدب العربى القديم، والثانى كان يحدثنى ويحدث كثيرًا غيرى من طلاب المدارس العليا عن الحياة الأوربية الحديثة وما يملؤها من فنون المعرفة. ولست أغالى أيها الزملاء والسادة إذا قلت: إن هذا الأستاذ الجليل قد أنشأ فى مصر جيلًا جديدًا، ولست أنا وحدى الذى يقول هذا، بل كثيرون من تلاميذه قالوه، وما زالوا يقولونه، فهو أستاذ الجيل بغير منازع، وهو الذى علم الشباب المصريين حق الأمة فى أن تحكم نفسها بنفسها وعلمهم أن مصر يجب أن تكون لأبنائها، وأن تخلص لهم دون الترك العثمانيين أصحاب السيادة حينئذ ومن دون الإنجليز المحتلين."

سادسًا- البعثات الأولى للجامعة

ربما تكون الجامعة المصرية من بين جامعات العالم المعدودة التى فكرت فى أن ترسل بعثاتها إلى الجامعات الأوربية قبل أن يتم افتتاحها الرسمي. فقد أرسل مصطفى كامل يزف إلى أمه الروحية المدام جوليت أدم فى أواخر عام ١٩٠٥ بشرى الاتفاق على إرسال بعثة من نوابغ الطلاب المصريين إلى أوربا لتكون نواة للتدريس فى هذه الجامعة عند افتتاحها، وأنه جمع لهذا الغرض ٨ آلاف جنيه، كما أبلغها بأنه سيبقى باب الاكتتاب مفتوحا لجمع المزيد من التبرعات لهذا الغرض.

وعلى الرغم من أننا لم نعثر على ما يؤكد إرسال هذه البعثة التى تحدث عنها مصطفى كامل، إلا أن التفكير فى إرسالها فى هذه الوقت المبكر من عمر مشروع الجامعة إنما يعكس لنا مدى حرص المؤسسين الأوائل لها على إعداد هيئة التدريس الخاصة بها إعدادًا علميًّا سليمًا، حتى يكفونها مؤونة الاعتماد على الأساتذة الأجانب، وحتى يلعبوا دورا – بعد عودتهم لأرض الوطن – فى تعريف طلاب الجامعة بمختلف المعارف الحديثة.

لذا بادرت الجامعة فور تأسيسها بإيفاد بعثة خاصة من الطلاب المصريين إلى عدد من الجامعات الأوربية، اختارتهم اللجنة الفنية التى شكلت لهذا الغرض بعناية بعد تعهدهم بأن يلتزموا بالعمل فى خدمة الجامعة بعد حصولهم على الدرجات العلمية اللازمة وعودتهم إلى مصر، وأن يقوموا بالتدريس باللغة العربية، التى كانت الجامعة حريصة منذ تأسيسها على أن تكون هى لغة التدريس الأولى فيها للطلاب. وكانت أولى البعثات (الإرساليات) على النحو التالى:-

١ – إرساليات الطلاب:

اختير طلاب هذه الإرسالية من بين طلبة المدارس العليا الثلاث المهندسخانة والحقوق والطب. وسافر أعضاؤها فى ١١ سبتمبر ١٩٠٨،

وكانت تضم: محمد حسن ومحمد صادق جوهر لدراسة العلوم الرياضية بجامعة كمبريدج، وتوفيق سيدهم لدراسة الطبيعة بلندن، وسيد كامل لدراسة التاريخ واللغة بالسوربون، ومحمد توفيق الساوى لدراسة الأدب بالسوربون، ومحمود عزمى لدراسة العلوم السياسية والقانونية بالسوربون، ومحمود فهمى لدراسة الفلسفة بنفس الجامعة، وحسن فؤاد الديوانى لدراسة علم وظائف الأعضاء بجامعة ليون بفرنسا، ومحمود ولى الدين لدراسة التاريخ الطبيعى وقانون علم الصحة بنفس الجامعة، ومحمد كمال لدراسة الطب الشرعى والكيمياء بجامعة ليون أيضًا.

وقد شملت الجامعة طلاب بعثاتها بحفاوة لافتة للنظر سواء عند سفرهم أو عند وصولهم إلى مقار دراستهم فى أوربا. فقبل إبحار طلاب البعثة الأولى كان أحمد زكى باشا وكيل الجامعة فى حفل وداعهم فى الإسكندرية وخطب فيهم قائلا: "يا ذخيرة الوطن يا أمل المستقبل، تودعكم مصر بقلب حنون خفوق، يشيعكم بنو مصر ويعلقون بكم الآمال، تزفكم الجامعة إلى أوربا، وهى ترجو منكم أن تكونوا أساتذة المستقبل، فهل أنتم فاعلون؟ أما نحن فإنا منتظرون". كما توجه الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة إلى باريس لكى يكون فى استقبال أعضاء البعثة الدراسية المرسلة إلى فرنسا.

وقد تبرع بعض الأعيان والذوات بتحمل نفقات دراسة عدد من أولئك الطلاب، وهذا شيء محمود لأبناء الطبقة الثرية فى ذلك الوقت. كما عينت الجامعة مشرفًا من الأساتذة الإنجليز لمتابعة دراسة أعضاء بعثة لندن، وآخر من الأساتذة الفرنسيين لمتابعة أعضاء بعثة فرنسا، وطلب بعض الأعيان ممن أوفدوا أولادهم على نفقتهم للدراسة بهذين البلدين ضم أبنائها إلى بعثة الجامعة للاستفادة من إشرافها مع استمرارهم فى تحمل نفقات الدراسة بالنسبة لأبنائهم فى تلك الجامعات الأجنبية.

وعندما مرت الجامعة بأزمتها المالية منذ عام ١٩١٣ بسبب اضطراب

العلاقات الدولية وقيام الحرب العالمية الأولي، قبل المشرفون الأجانب أن يؤدوا أعمالهم تطوعًا، ودون مقابل خلال تلك الأزمة. وكان المشرف يوالى الجامعة بتقارير عن التقدم الدراسى للطلاب، كما كان على الطلاب أن يكتبوا تقارير للجامعة عن أحوالهم بصورة دورية وإلا وقعوا تحت طائلة العقاب، فيتم خصم نسبة من رواتبهم، كما حرم عليهم الزواج أثناء البعثة.

كان على عضو البعثة أن يحصل على موافقة مجلس الجامعة على موضوع رسالته قبل التقدم بها إلى الجامعة الأجنبية التى يدرس بها، وعندما يفرغ من كتابة رسالته لا يقدمها لجامعته إلا إذا رأت الجامعة المصرية صلاحيتها لذلك. وقد اتخذ هذا القرار بعد ما أثير من لغط حول رسالة منصور فهمى عن "المرأة المسلمة " التى رأى البعض أنها تتضمن ما يمس الدين الإسلامي. وكان على عضو البعثة أن يتولى التدريس بالجامعة بعد عودته إلى أرض الوطن لمدة عشر سنوات، فإن لم يقبل ذلك كان عليه أن يسدد للجامعة ما أنفقته على تعليمه.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ اضطرت الجامعة إلى سحب كثير من مبعوثيها من أوربا، حتى تتحسن ظروفها المادية من ناحية وكذلك الأحوال المضطربة فى أوربا من ناحية أخري، ومن ثم تتمكن من إعادتهم مرة أخرى للدراسة بجامعاتهم. وقد استطاعت الجامعة بالفعل أن تعيد معظمهم بفضل بعض المساهمات المالية – القليلة – التى حصلت عليها من الحكومة وعدد من الأعيان.

٢ – بعثات الأطفال:

استطاع الأمير أحمد فؤاد (رئيس الجامعة) أن يحصل من الحكومة الإيطالية على أربع منح لتعليم صبية (تلاميذ) من المصريين فى المدارس الإيطالية حتى يصلوا إلى أعلى الدرجات العلمية ويعودوا لخدمة الجامعة، وحصل على نفس الشىء من الحكومة الفرنسية، فحصل على ثلاث منح لتعليم ثلاثة من الأطفال

المصريين، وعلى مثلها من النمسا. وبذلك تم فى عام ١٩١٠ إيفاد عشرة أطفال فى ثلاثة بعثات لحساب الجامعة المصرية أربعة إلى ايطاليا، وثلاثة إلى فرنسا، وثلاثة إلى النمسا. ولكن هذه التجربة فشلت بسبب الصعوبات التى واجهت هؤلاء الصبية بالخارج، وعدم قدرتهم على متابعة الدراسة، والمتاعب التى أثارها ذووهم للجامعة بسبب عدم اطمئنانهم إلى أسلوب تربية أبنائهم فى الخارج.

رغم الأزمة المالية التى عاشتها الجامعة خلال الحرب العالمية الأولى والموقف السلبى الذى وقفته الحكومة منها، وتخلى الأمير أحمد فؤاد عن رئاستها عام ١٩١٣، فقد استمرت تؤدى رسالتها تحت رئاسة حسين رشدى باشا، الذى ظل يحتفظ برئاستها حتى بعد توليه رئاسة مجلس الوزراء عام ١٩١٤، ثم تخلى حسين رشدى عن منصب رئاسة الجامعة فى عام ١٩١٦ للأمير يوسف كمال، غير أنه عاد إلى رئاستها عام ١٩١٧ وظل فى موقعه حتى اندمجت المصرية "الأهلية " فى الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥.

سابعًا– ملامح الهوية الوطنية فى التطور المكانى لمقار الجامعة

نود بداية أن نسجل ملاحظة مهمة تتعلق بمشاريع مقرات للجامعة، وهى أن أصحاب هذه المشاريع عرضوا مواقع متميزة، تتوافر فيها أعلى المعايير الصحية، لإقامة دار الجامعة عليها، ووضعوا نصب أعينهم أن تتسم هذه المواقع بالهدوء والسكينة، وأن تكون نائية عن العمران، ومحاطة بالحدائق الغناء . وهذه الملاحظة الأخيرة لا تثير العجب بقدر ما تدعو إلى الاحترام، وذلك لفطنة هؤلاء الرواد للعلاقة التلازمية بين محيط بالجامعة وما يدور فى داخلها، وحرصهم الواضح على ان تكون الجامعة فى أجمل بقعة من أرض مصر، لكى تتم فيها العملية التعليمية فيها فى جو صحى على خير وجه.

ويمكن لنا ان نقسم هذه المقار إلى أربعة أنواع.

النوع الأول. مقار تبرع بها أصحابها، كما أبدوا استعدادهم لتحمل تكاليف بنائها وتأسيسها والإنفاق عليها من مالهم الخاص، ولكن مشاريع هذه المقار لم تدخل مراحل التنفيذ الفعلية وظل مجرد مقترح فردى عرضه صاحبه، وكانت على النحو التالي:

أ – مشروع أحمد باشا المنشاوى فى عام ١٩٠٥، فقد عرض المنشاوى إنشاء مقر للجامعة على نفقته الخاصة على ضفاف النيل وبالقرب من القناطر الخيرية.

ب – مشروع الشيخ حسين البكرى فى عام ١٩٠٦، حيث عرض الشيخ البكرى إنشاء مقر للجامعة فى دمياط، مدينة "الهدوء والسكون" على حد وصف صاحب المشروع للموقع المقترح.

ب– النوع الثاني. مقار حازت على قدر من اهتمام اللجنة التحضيرية للجامعة الأهلية، ولكن لم تتخذ خطوات فعلية فى اتجاه استئجارها، وظلت مجرد مقترحات طرحت على بساط البحث. وكان قد استقر رأى أعضاء اللجنة التحضيرية لمشروع الجامعة أن تكون مدينة القاهرة دون غيرها مركزا لدار الجامعة، وأقروا هذا الرأى فى قانونها الأساسى بالمادة الثانية من الباب الأول. ويبدو أن تفضيل القاهرة كمقر للجامعة لعبت فيه عدة اعتبارات مثل: كونها هى العاصمة ومركز الحكم، وتتوفر فيها المواصلات، ويتيسر فيها سبل إقامة الطلاب والأساتذة وخاصة الأجانب منهم، بالإضافة إلى سكن غالبية القائمين على أمر الجامعة من الإدارة والموظفين بها.

ولذا طرح بعض المهتمين بالمشروع عدة أسماء لبنايات فى القاهرة بغرض استئجارها لكى تكون مقرا للجامعة، وكانت على النحو التالى:

أ– سراى المرحوم على باشا شريف بالعباسية، وهى كانت أولى البنايات التى يتم طرح اسمها لتصبح مقرًّا للجامعة بمدينة القاهرة، ففى ٢٨

ابريل ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للجامعة لمناقشة استئجار هذه السراي، التى كانت تتخذها مدرسة البوليس مقرا لها، ولكن تخوف أعضاء اللجنة من عدم إخلاء مدرسة البوليس للسراى بالسرعة المطلوبة دفعهم إلى طرح اسم مقر بديل، وهو جامع الظاهر برقوق.

ت- جامع الظاهر برقوق، المطل على شارع المعز لدين الله الفاطمي، كمقر لمدة طويلة للجامعة، وعرض الأمير أحمد فؤاد أن يقود بنفسه مسألة التفاوض مع الحكومة حول هذا المسجد. وفى اجتماع اللجنة الفنية فى ٢ مايو ١٩٠٨ أعلن الأمير أحمد فؤاد أنه اتصل بأهل الحل والعقد فى الحكومة حول جامع الظاهر، ووعدوه بالنظر فى هذا الأمر، دون أن يقدموا له إجابة قاطعة. ولذا طرح أعضاء اللجنة اسم سراى الخواجة جورجى عيد.

ث- سراى الخواجة جورجى عيد، وتم تكليف الدكتور محمد علوى باشا بمباشرة التفاوض مع هذا الخواجة، الذى تمسك بتأجير السراى للجامعة بمبلغ ٣٠٠ فى الشهر ولمدة ٦ شهور فقط، الأمر الذى أدى إلى صرف النظر عن استئجار هذه السراى تلك المدة القصيرة.

النوع الثالث. مشروع مقر دخل بالفعل حيز التنفيذ والإنشاء، لكنه لم يكتمل، الأمر الذى حال دون انتقال الجامعة اليه، وهو مشروع الأميرة فاطمة اسماعيل فى عام ١٩١٤. فكما سبقت الإشارة تبرعت الأميرة بمساحة ٦ أفدنة من حدائق قصرها فى منطقة الدقى (بولاق الدكرور) لانشاء مقر ثابت عليها للجامعة. وكانت الجامعة قد شرعت فى بناء القسم الأول من هذا المقر فى حوالى منتصف يونيو ١٩١٣، إلا أن ارتفاع أسعار مواد البناء بسبب قيام الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤، والأحوال المالية المتعثرة التى وجدت الجامعة آنذاك نفسها فيها، أدت إلى توقف المقاول عن مواصلة البناء بعد أن كان قد أنتهى من بناء الدور الأول من هذا القسم الأول. ومن ثم لم يكتمل بناء هذا المقر لحساب الجامعة الأهلية، وظل مجرد مشروع، انتقلت

اليه فيما بعد وزارة الزاعة بعد أن استكملت بناءه.

النوع الرابع. مقار فعلية للجامعة

وبالإضافة إلى ما سبق، فهناك مشاريع بمقار تم تنفيذها بالفعل على مدى تاريخ الجامعة، وكانت كما يلي: –

المقر الأول : سراى جانكليس من ١٩٠٨ إلى ١٩١٥.

انطلقت مسيرة التطور المكانى الفعلى للجامعة بإستئجار سراى الخواجة اليونانى وتاجر التبغ نستور جانكليس (مقر الجامعة الأمريكية الحالى فى ميدان التحرير). ولذا تعد سراى جانكليس أول مقر لهذه الجامعة الوليدة. ففى الجلسة العامة للجنة التحضيرية المنعقدة فى ٢٤ مايو ١٩٠٨، والتى تم فيها تشكيل أول مجلس إدارة للجامعة، طرح اسم سراى الخواجة جانكليس كمقر للجامعة فى وسط القاهرة. وتقرر فى هذه الجلسة تشكيل لجنة برأسة الأمير أحمد فؤاد وعضوية الدكتور محمد علوى باشا ويعقوب أرتين باشا وأحمد زكى بك، للتفاوض مع شركة التحسينات المصرية، التى كانت تستأجر هذه السراى، لكى تتنازل عن الدور الأرضى للجامعة.

ولكن بعد مفاوضات مطولة مع شركة التحسينات ومالك العقار الخواجة جانكليس، وبعد تدخل الأمير أحمد فؤاد فى هذه المفاوضات، تم الاتفاق على استئجار هذه السراى لمدة عام، حتى يتمكن مجلس إدارة الجامعة من الاستعداد لبدء الدراسة بقاعاتها فى العام الجامعى الأول لها فى شتاء ١٩٠٨ – ١٩٠٩. وقد تم استئجار هذه السراى بإيجار شهرى بلغ فى العام الأول ٣٥٠ جنيها، واصلت القيمة الإيجارية للسراى وملحقاتها الارتفاع لتبلغ فى العام الدراسى ١٩١٤ – ١٩١٥م ٧٢٠ جنيه شهريا. وظلت الجامعة فى سراى جانكليس حتى منتصف عام ١٩١٥.

افتتحت الدراسة رسميا بالجامعة فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨، بعد أن جرى فى صباح باكر ذلك اليوم حفل كبير حضره الخديو عباس حلمى الثانى بالقاعة

الكبرى لمجلس شورى القوانين. وقد بدأ هذا الحفل باصطفاف تلاميذ مدرسة خليل أغا والحسينية ومعهم أعلامهم وأساتذتهم على طول الطريق من ساحة قصر عابدين حتى مبنى مجلس شورى القوانين، الذى كان مدخله مزدانا بالزهور والأعلام، وأرضه مفروشة بأفخر أنواع السجاجيد، كما أعدت القاعة الكبرى فيه خير إعداد. ففى صدر القاعة من جهة الجنوب وضع كرسى العرش للخديو، وفى الجهة الشرقية من القاعة جلس الأمير أحمد فؤاد ومن حوله على شكل نصف دائرة جلس نظار الوزارات وأعضاء مجلس إدارة الجامعة، وفى الجهة الغربية جلس فى نصف دائرة أيضا كبراء وعظماء الشخصيات المدعوة، وعلى أطراف الناحية الشمالية جلس رجال الصحافة والكتاب.

وفى تمام الساعة العاشرة ونصف وخمس دقائق دخل الخديو قاعة الاحتفال، حيث أجريت له مراسم الاستقبال اللائقة به، ثم وقف الأمير أحمد فؤاد فتلا خطبة قصيرة بصفته رئيسا لمجلس إدارة الجامعة، رحب فيها بتشريف سمو الخديو وشكره على تصدره لحفل الافتتاح، ثم تلا الخديو "النطق الكريم" بافتتاح الجامعة المصرية، وفى هذا الحفل القيت ثلاث خطب أخرى من جانب عبد الخالق ثروت باشا بصفته رئيسا لمجلس النظار، وأحمد بك زكى عن أعضاء هيئة التدريس المصريين، والمسيو بوفيليه مدرس الأدب الفرنسى عن أعضاء هيئة تدريس الجامعة من الأجانب.

وفى اليوم التالى لذلك الافتتاح الرسمى، بدأت الدراسة بالجامعة بمحاضرات مسائية فى علوم الآداب والتاريخ، كان يعلن عنها فى الصحف اليومية. كما كانت بعض هذه المحاضرات تعقد فى مقر نادى المدارس العليا وفى قاعات مجلس شورى القوانين، وسمحت الحكومة بأن تعقد عدد من هذه المحاضرات فى الدور الأسفل من المكتبة الخديوية فى ميدان باب الخلق، بعد أن حضر الأساتذة الأجانب الذين أختارهم من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا كل من: مسيو ماسبيرو مدير المكتبة الخديوية، وأرتين باشا وكيل نظارة المعارف.

وكان قد تقرر أن تكون لغة التدريس فى الجامعة هى اللغة العربية "لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد، ولكى ترتقى اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة "، وأن يسمح فى حالات الضرورة بإلقاء بعض الدروس باللغة الفرنسية والإنجليزية. وفى بداية افتتاح الجامعة قام بتدريس تاريخ الحضارة الإسلامية وآدابها أحمد بك زكى سكرتير الجامعة، كما قام بتدريس تاريخ المدنية القديمة فى الشرق الأدنى أمين دار الآثار المصرية أحمد كمال بك أمين، وتم اختيار ثلاثة أساتذة من الأجانب (فرنسى وإنجليزى وإيطالي)، لتدريس الأدب الفرنسى (المسيو بوفيليه)، والأدب الإنجليزى (المستر ميللر)، وتاريخ الفنون عند العرب (السنيور جويدى). كما كان الأمير فؤاد نفسه يلقى دروسا فى الفروسية والرماية أمام طلاب الجامعة.

وفى هذه المرحلة المبكرة من عمر الجامعة اتسمت نظمها التعليمية بالمرونة الواضحة لجذب أكبر عدد من الطلاب والمستمعين لحضور محاضراتها. وكان الملتحقون بها، طلابًا نظاميين، من خريجى المدارس الخصوصية أو العالية أو الأزهر، الذين ينتظمون فى حضور درس أو أكثر من الدروس التى تقدمها الجامعة بهدف الحصول على شهادة منها بعد اجتياز امتحاناتها.

أما القسم الآخر، فكان طلابًا مستمعين، من الراغبين فى التزود الحر بالثقافة وترقية المعارف فى فرع أو أكثر من فروع العلم دون أن يكون غرضهم الحصول على شهادة فيما يقبلون على دراسته. كما كان كل من الطلاب النظاميين والمستمعين يحضرون الدرس معا نظير مصروفات حددتها الجامعة فى عامها الأول بأربعين قرشا فى الدرس الواحد طوال العام للطالب المنتظم، وخمسة قروش فى المرة الواحدة للدرس الواحد للطالب المستمع.

ومنذ عام ١٩١٠ طورت الجامعة من نظمها التعليمية وأنشأت "قسم الآداب والفلسفة" – كلية الآداب فيما بعد – وتولى رئاسته المستشرق الألمانى

ليتمان، وجعلت الدراسة فيه للطالب النظامى أربعة أعوام، يدرس الطالب خلالها تسع مواد فى كل عام، منها ثمانية باللغة العربية فى فروع الآداب والفلسفة المختلفة، ومادة فى أدب أى من اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية حسب اختيار الطالب، وكان طه حسين من بين أوائل الطلاب الذين التحقوا بهذا القسم.

وقد وصف طه حسين هذه الفترة بقوله: "كانت حياة الجامعة فى أول عهد المصريين بها عيدا متصلا يحيونه إذا أقبل المساء من كل يوم، حين يتزاحمون على غرفة الدراسة بمختلف حالهم من الفقير والغنى وحظوظهم من الثقافة، وعلى اختلاف أزيائهم أيضا، وكان منهم القاضى والطبيب والموظف والمجاور فى الأزهر الشريف".

وفى عام ١٩١١ أنشأت الجامعة للطالب النظامى قسما ثانيا أسمته "قسم العلوم الاجتماعية والاقتصادية"، جعلت الدراسة فيه لمدة سنتين، يدرس فيها الطالب خمس مواد فى العام الواحد، منها أربعة باللغة العربية فى فروع الاجتماع والاقتصاد والري، ومادة بأى من اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية.

وكانت الجامعة قد قررت فى أواخر عام ١٩٠٩ أنشاء فرع نسائى كانت تلقى فيه دروس تثقيفية حرة فى علوم النفس والتربية والأخلاق والتاريخ والتدبير المنزلي، وقد واظب على حضور هذه الدروس الكثير من فتيات وسيدات المجتمع المصرى آنذاك من أمثال: هدى شعراوى وصفية زغلول وفاطمة عمر، وعدد لابأس به من أميرات البيت الحاكم. وكلفت الجامعة سيدات بإلقاء معظم هذه الدروس ومنهن : نبوية موسى ولبيبة هاشم ورحمة صروف، بالإضافة إلى بعض الأجنبيات مثل الآنسة الفرنسية كوفرور، التى ألقت سلسلة من المحاضرات بعنوان "المرأة فى جميع أدوار التاريخ". وقد أحدثت هذه المحاضرات أثرا عظيما فى مجتمع القاهرة، سجلته صحيفة الأهرام الصادرة فى ٨ يناير ١٩١٠ بقولها: "أحدثت المحاضرات النسائية التى تلقيها

الأستاذة كوفرور فى الجامعة المصرية دورا خطيرا فى منازل المتعلمات وبين السيدات والعقائل الكريمات، ونذكر فضل الأميرات الجليلات اللائى كن فى مقدمة المنشطات لهذه الدروس".

كما أثار برنامج التعليم النسائى هذا حفيظة عدد من المتشددين والمعارضين لظهور المرأة داخل قاعات الجامعة المصرية، على اعتبار أن هذا منافٍ للآداب العامة، والمتوارث من عادات وتقاليد، وتجمع بعض من هؤلاء أمام أبوابها للتحرش بهن ومنعهن من دخولها. وشاركت بعض صحف ذلك الوقت فى الحملة بمقالات انتقدت فيها الجامعة على إنشائها هذا البرنامج النسائى من التعليم، الأمر الذى اضطرت معه إدارة الجامعة فى عام ١٩١٢ إلى إغلاق هذا البرنامج.

من ناحية أخرى، نجحت الجامعة فى عام ١٩١٢ فى التوصل إلى اتفاق مبدئى مع الحكومة بشأن الإعتراف بشهاداتها الجامعية، حيث تقرر أن تعين وزارة المعارف مندوبين لها لحضور الامتحانات التى تجريها الجامعة لطلابها، ومن ثم يصبح من حق حاملى هذه الشهادات التعيين فى الوظائف العامة.

وفى نفس عام ١٩١٢ وضعت الجامعة قواعد تشكيل مجلس إدارتها، الذى تقرر أن يتكون من خمسة عشر عضوا، ويتم انتخابهم بالاقتراع السري، وسمحت هذه القواعد بانضمام أجانب من أصحاب الخبرة لعضوية المجلس، كما لم تشترط هذه القواعد. وقد أسفرت الانتخابات السرية التى جرت فى ذلك العام عن تشكل مجلس الإدارة تحت رئاسة الأمير أحمد فؤاد من الخمسة عشر عضوا التالية أسماؤهم: الأمير يوسف كمال، وحسين رشدى باشا، وعبد الخالق باشا، والدكتور محمد علوى باشا، وعبد الله وهبى باشا، وإسماعيل صدقى باشا، وأحمد شفيق باشا، ويعقوب أرتين باشا، وعزيز عزت باشا، وإبراهيم نجيب باشا، وعلى ذو الفقار باشا، وحسن سعيد بك، ومرقص حنا

بك، على بهجت بك، ومسيو ماسبيرو.

وفى بداية العام الجامعى ١٩١٣- ١٩١٤ قررت الجامعة التوسع فى البرامج التعليمية التى تقدمها للطلاب النظاميين، على الرغم من بوادر تعرضها لضائقة مالية منذ ذلك العام، بسبب تراجع تبرعات الأهالى لها؛ حيث قرر مجلس الإدارة إنشاء قسم جديد أسماه "قسم العلوم الجنائية"، يدرس فيه الطلاب فروع علوم القانون والتدقيق الجنائى والطب الشرعي. وقد شهد هذا القسم منذ افتتاحه إقبالا ملحوظا وخاصة من جانب العديد من العاملين فى مجال المحاماة، نظرا لأن دارسى القانون والحقوق كان يشار إليهم بالبنان ويحتلون مكانة رفيعة فى المجتمع المصري.

وكانت الجامعة قد واصلت منذ افتتاحها إرسال بعض طلابها المتميزين إلى جامعات أوربا للحصول على الدكتوراه والعودة إليها لتدريس العلوم الحديثة، بهدف إعداد نواة لهيئة التدريس مصرية بها. وكان على رأس هؤلاء المبعوثين طه حسين، ومنصور فهمي، وأحمد ضيف. ومن الجدير بالذكر أن طه حسين كان أول طالب يحصل على درجة الدكتوراه من الجامعة المصرية فى ٥ مايو ١٩١٤، وكان موضوع رسالته حول أبى العلاء المعري، ولكنه سافر فى بعثة إلى فرنسا وهناك حصل على درجة الدكتوراه فى الآداب عام ١٩١٨ عن رسالته التى كان موضوعها "الفلسفة الاجتماعية عند ابن خلدون".

إلا أن الجامعة اضطرت إلى سحب معظم مبعوثيها من الجامعات الأوربية قبل الانتهاء من دراستهم – كما سبقت الإشارة – بسبب اشتعال نار الحرب العالمية الأولى فى أغسطس من عام ١٩١٤، وبسبب وقوعها فى أزمة مالية طاحنة من جراء توقف التبرعات، التى كانت تساعدها على الاستمرار فى نشاطها العلمي. وعلى الرغم من ان هذه المحنة المالية لازمت الجامعة طوال سنوات الحرب، وحتى تم تحويلها إلى جامعة حكومية، فإنها عادت وبعثت مرة أخرى جل طلابها إلى أوربا أواخر عام ١٩١٥، وكان من بينهم طه حسين.

المقر الثاني: سراى محمد صدقى من ١٩١٥ إلى ١٩٢٥.

اضطرت الجامعة نتيجة للمصاعب المالية التى تعرضت لها فى العام الدراسى ١٩١٤ – ١٩١٥، واقتصادا للنفقات إلى ترك قصر جانكليس، بعد أن ارتفع إيجاره الشهرى إلى ٧٢٠ جنيهًا، والانتقال فى ١٦ فبراير ١٩١٥ إلى سراى محمد صدقى – التى يحمل موقعها حاليا رقم ٣٨ – بشارع الفلكى فى ميدان الأزهار القريب من باب اللوق بإيجار شهرى بلغ ٢٥٠ جنيهًا شهريا فى العام الأول، ثم ٣٠٠ جنيه للسنة التالية. واستمرت القيمة الإيجارية فى تصاعد حتى وصلت إلى ٦٠٠ عام ١٩١٩ والأعوام التالية له. وظلت الجامعة تتخذ من سراى محمد صدقى باشا مقرا لها حتى عام ١٩٢٥، عندما انتقلت إلى قصر الزعفران بعد إشراف الحكومة عليها.

وبذلك نلاحظ أن إدارة هذه الجامعة الوليدة فضلت فى عام ١٩١٥ الانتقال لمقر أقل تواضعا من سراى جانكليس حتى تظل واقفة على قدميها، وتواصل دورها التعليمى دون توقف أمام الأزمة المالية التى تواجهها. وفى الحقيقة كان لقيام الحرب العالمية الأولى، والخسائر الااقتصادية التى تسببت فيها هذه الحرب لكثير من الشركات والأعيان فى مصر بالغ الأثر السلبى على الجامعة. فمن ناحية قررت الحكومة إنقاص الإعانة التى كانت تمنحها للجامعة من سبعة آلاف جنيه إلى ثلاثة ألاف وثمانمائة، وخفضت وزارة الأوقاف إعانتها للجامعة من ٥٠٠٠ جنيه الي٢٠٠٠ بعد العام الأول للحرب، ثم إلى ١٨٠٠ بعد العام الثاني، ثم ٧٠٠ جنيه فى العام الثالث. ومن ناحية أخرى خسرت الجامعة كثيرًا من الإعانات التى كانت تحصل عليها من وقت لآخر من المهتمين والأعيان بدورها التعليمي. كما دفعت الأزمة المالية التى وقعت فيها الجامعة منذ أواخر عام ١٩١٣ إلى تنازل عدد من أساتذتها عن ربع مرتباتهم وتبرع عدد آخر لإلقاء الدروس مجانا.

من ناحية أخرى، أولت حكومة حسين رشدى التعليم اهتماما خاصا

خلال سنوات الحرب بفضل الجهود التى بذلتها وزارة المعارف العمومية، فتم ضم معظم الكتاتيب فى أنحاء البلاد إلى هذه الوزارة، وتحولت إلى مدارس أولية، ووضع لها نظام خاص وتحول معلموها إلى موظفين حكوميين قررت لهم رواتب شهرية، وجعلت الدراسة بها لمدة أربع سنوات ينال بعدها الطالب شهادة إتمام الدراسة الأولية، ونال التعليم الثانوى أيضا قدرا من الإصلاح، كما نالت المدارس العليا نصيبها من الاهتمام.

يبدو أن حكومة وزارة حسين رشدى باشا كانت تعمل من أجل توسيع البنية الأساسية لنظام التعليم. بدليل أن ميزانية وزارة المعارف زادت فى عهدها بنسبة ٧٩٠% عام ١٩١٨ عما كانت عليه عام ١٩١٤.

وانطلاقا من هذه السياسة، ظهرت لأول مرة على السطح فكرة تحويل الجامعة المصرية "الأهلية" إلى جامعة حكومية. وتعود جذور هذه الفكرة إلى بداية عام ١٩١٧، عندما فكرت وزارة المعارف فى عهد وزيرها عدلى يكن باشا فى إنشاء جامعة "سلطانية" تضم عددًا من المدارس العليا القائمة وقتئذ، خاصة بعدما شاع فى ذلك الوقت من اتجاه الإرسالية التبشيرية والبروتستانتية فى مصر إلى إقامة جامعة أمريكية – ذات طابع تبشيرى – فى مدينة القاهرة.

وهنا نتفق مع ما ذكره الباحث الأمريكى "دونالد ريد" فى كتابه بعنوان: "جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة"، من أنه فى ضوء التفكير فى إنشاء الجامعة الأمريكية حدث تغير واضح فى نظرة السلطات البريطانية للجامعة المصرية منذ عام ١٩١٧، حيث تخوفت هذه السلطات من استقطاب الجامعة الأمريكية للمثقفين وطلاب العلم فى ظل جمود الجامعة المصرية "الأهلية" وانعدام فرص نموها، مما كان يعنى تفوق الثقافة الأمريكية فى غضون سنوات قليلة على الثقافة الإنجليزية بعيدا عن رقابة من جانب سلطات الاحتلال على هذه الجامعة الأمريكية.

ومن هنا تجاوبت سريعًا الحكومة المصرية مع هذه الرؤية الجديدة لدار المندوب السامى البريطانى تجاه التعليم الجامعى فى مصر، وقدم عدلى يكن باشا وزير المعارف آنذاك مذكرة بشأن مشروع الجامعة الحكومية "السلطانية" إلى مجلس الوزراء، فوافق المجلس فى ١٧ فبراير ١٩١٧ من حيث المبدأ على اقتراح وزير المعارف بإنشاء جامعة تخضع لإشراف الوزارة، وشكلت لجنة لدراسة المشروع، واقتراح نظام للجامعة والهيئات المكونة لها، وما يخص أعضاء هيئة التدريس بها من قواعد ولوائح.

وتولى رئاسة هذه اللجنة إسماعيل حسنين باشا وكيل المعارف وضمت فى عضويتها الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب آنذاك، والمستر والتون ناظر مدرسة الحقوق، والمستر شيرر ناظر مدرسة الزراعة، ومحمد على المغربى مراقب التعليم، ومحمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى، وأحمد برادة ناظر مدرسة المعلمين، ومسيو كليش ومستر ادجار المفتشين بالوزارة.

وحدد مجلس الوزراء اختصاص اللجنة بالنظر فى تشكيل لجان فرعية لوضع المناهج الدراسية لأقسام الجامعة المقترحة والقواعد العامة للالتحاق بها ونظم الامتحانات والشهادات والميزانية اللازمة للمشروع مع دراسة مدى إمكانية الاستفادة من المبانى القائمة وما تحتاجه الجامعة من مبانٍ جديدة.

وفى ٢٧ نوفمبر ١٩١٧ قدمت اللجنة تقريرها المبدئى إلى وزير المعارف، الذى أوصت فيه بإدماج المدارس العليا فى الجامعة "السلطانية". ووضعت اللجنة فى تقريرها ملامح لائحة الجامعة الجديدة ونظم امتحاناتها، وأوصت فى نهاية هذا التقرير بضرورة الإسراع فى إقامة هذه الجامعة الأميرية، كما أوصت بأن تكون إدارة الجامعة مستقلة وقائمة بذاتها، ولها ميزانيتها الخاصة، ويرأسها وزير المعارف، فى حين يتولى إدارتها مدير الجامعة. وقد بررت اللجنة بوصياتها هذه بأن أى هيئة أهلية لا تستطيع

النهوض بهذا العمل الذى يتطلب نفقات كبيرة لا تتوافر إلا للحكومة.

وطبقا لما جاء فى تقرير مشروع "الجامعة السلطانية"، كان من المتصور أن تتشكل الجامعة الجديدة من هيئات ثلاث هى: مجلس الإدارة، والمجلس العلمي، وهيئة أساتذة الأقسام، وأن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضوان على الأقل يمثلان وزارة المعارف، وأن تضم الجامعة سبعة أقسام هى: –

قسم الآداب (ويشمل فروعا خاصة بالتربية والعلوم الشرقية والآثار)، قسم العلوم، قسم الطب (ويشمل طب الاسنان)، قسم الحقوق، قسم الهندسة والعمارة، قسم الزراعة والطب البيطرى، قسم التجارة والعلوم الاقتصادية.

وقد أوصت هذه اللجنة فى تقريرها أيضا ان تكون اللغة العربية لغة التدريس الأساسية بالجامعة، كما هو الحال فى الجامعة المصرية "الأهلية"، واقترحت إنشاء قسم للترجمة والنشر، ليترجم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية المراجع الأساسية فى كل علم من العلوم التى تدرس بالجامعة، ويعرب المصطلحات العلمية، ويشجع على نشر المؤلفات العربية باللغات الأجنبية. على أن يتم – فى المراحل الأولى – الاحتفاظ بالأساتذة الأجانب، وأن يستبدل بهم بالتدريج أساتذة مصريين يستخدمون اللغة العربية.

وقد احتفظت الحكومة بتقرير مشروع الجامعة الجديدة، الذى بلورته هذه اللجنة لحين توقف الحرب، فلم تكن ظروف مصر فى ظل هذه الحرب العظمى الدائرة من حولها تسمح حينذاك بالشروع فى تطبيق ما جاء بهذا التقرير من توصيات.

ولكن عندما انتهت الحرب، شهدت مصر فى عام ١٩١٩ ثورة شعبية تدعو للاستقلال. واضطرت بريطانيا تحت ضغط هذه الثورة إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذى ترتب عليه تطورات نيابية عميقة الأثر فى المجتمع المصري، وقيام المملكة المصرية، ومن ثم أصبح السلطان أحمد فؤاد

– أول رئيس للجامعة الأهلية – ملكا لمصر.

عندئذ عادت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت إلى تقرير لجنة مشروع الجامعة "الحكومية"، لتبحث فى أمر وضعه موضع التنفيذ، خاصة بعد أن أصبحت البلاد فى ظل هذا الوضع الجديد فى حاجة لمزيد من الكوادر الإدارية والفنية، كما أن هذه الحكومة أصبحت على ثقة من تحمس السلطات البريطانية لمشروع هذه الجامعة الحكومية.

وفى نفس هذا الوقت وعلى وجه التحديد فى منتصف عام ١٩٢٢ زار أحمد لطفى السيد وكيل الجامعة الملك فؤاد ليعرض علية خطط ومقترحات تطوير الجامعة "الأهلية " لكى تعترف الحكومة المصرية بشهاداتها اعترافا كاملا، حتى يتاح لحاملى هذه الشهادات تولى الوظائف الحكومية. وفى هذا اللقاء ذكر له الملك أن الحكومة تعتزم إنشاء جامعة تضم المعاهد والمدارس العليا، وانه يرى إمكانية اعتبار الجامعة المصرية "الأهلية " وكلية الآداب فيها نواة هذه الجامعة الجديدة. وبذلك جاءت مبادرة ضم الجامعة المصرية إلى الجامعة الحكومية من جانب الملك فؤاد نفسه، مما يعكس اهتمامه الشخصى بضمان مستقبل الجامعة التى قاد عملية تأسيسها، وترأسها لمدة ست سنوات.

وقد اغتبط أحمد لطفى السيد لهذه المبادرة، ونقلها على الفور إلى مجلس إدارة الجامعة، فاتخذ هذا المجلس فى جلسته المنعقدة فى٩ ديسمبر ١٩٢٣ قرارا بتسليم الجامعة المصرية "الأهلية " إلى وزارة المعارف العمومية، وفوض حسين رشدى باشا – رئيس الجامعة آنذاك – فى توقيع الاتفاق الخاص بذلك مع وزير المعارف.

وقد جاء فى المحضر الرسمى لتسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف العمومية ما يلي: "نظرا إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية، أن تعتبر شهادتها كالشهادات العالية التى تخول التوظف فى الحكومة، وأن الأخيرة أجابتها بأنه ليس فى وسعها الاعتراف بالشهادات

التى تمنحها الجامعة لخريجيها بالكيفية المرغوبة ما دامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها، ولما كانت الوزارة معتزمة إنشاء جامعة أميرية، فسيكون بالضرورة بين أقسامها كلية للآداب قد تنافس كلية الآداب بالجامعة المصرية. ولا بأس من ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف فتصبح نواة لقسم الآداب بها ".

فى ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ وقع حسين رشدى باشا الاتفاق مع أحمد زكى أبو السعود باشا وزير المعارف، فتنازل بمقتضاه – كما جاء فى المادة الأولى من نص هذا الاتفاق –عن كل ما تمتلكه الجامعة المصرية من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية.

وقد تولى صياغة المحضر التاريخى لجلسة مجلس إدارة الجامعة، ووضع شروط الاتفاق مع وزارة المعارف أحمد لطفى السيد، الذى أورد النص الكامل له فى مذكراته الشخصية.

وشكلت وزارة المعارف لجنة برئاسة إسماعيل حسنين باشا وكيل الوزارة – الذى ترأس لجنة مشروع الجامعة فى عام ١٩١٧ على نحو ما ذكرنا –، ضمت فى عضويتها ممثلين لمدارس الحقوق والمعلمين العليا والطب والجامعة المصرية، من أجل وضع نظام الدراسة لكليات الجامعة الأربع، وهى: الآداب والحقوق والعلوم والطب، مع مراعاة المرحلة الانتقالية من نظام المدارس العليا إلى نظام الجامعة بالنسبة لكليتى الحقوق والطب.

وتولت هذه اللجنة وضع لائحة تحدد اختصاصات رئيس الجامعة ومديرها ومجلس إدارتها، وأعضاء هيئة التدريس بكلياتها، وسلطات الكليات، والشهادات التى تمنحها، وخطط الدراسة بها ومناهجها.

وتقرر أن يكون "من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وعليها مهمة القيام بتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد، وأن تكون اللغة العربية

هى لغة التعليم فيها، ما لم يقرر مجلس الجامعة – فى أحوال خاصة – لغة أجنبية".

ويذكر أحمد لطفى السيد فى مذكراته أن قانون الجامعة قد روعى فى وضعه أن تكون رسالة الجامعة أبعد من أن تحد بحدود معينة، فجاء نص رسالتها مرنا يتسع لكل ما تقدر عليه من الألوان المختلفة لخدمة العلم والقيام بالتعليم، وقد جاء فى مادته الثانية "أن اختصاص الجامعة يشمل كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وعلى وجه العموم فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل لرقى الآداب والعلوم فى البلاد". وإذا أضفنا إلى ذلك ما جاء بالبند الأول من اتفاق الجامعة المصرية مع وزارة المعارف أدركنا مدى حرص قادة الجامعة آنذاك على إطلاق الطاقات الإبداعية داخل مؤسستهم لخدمة العلم دون حدود أو قيود، وحرصهم الشديد على استقلالها وحريتها فى أداء رسالته.

ولكن يكشف لنا تأخر تنفيذ الاتفاق الموقع فى عام ١٩٢٣ بين الجامعة "الأهلية " والحكومة لأكثر من عامين عن شيئين جديرين بالملاحظة.

الأول: حالة عدم استقرار الأجواء السياسية فى مصر خلال تلك الفترة بسبب حمى التنافس بين الأحزاب السياسية آنذاك، وإجراء أول انتخابات دستورية فى مصر، ومن ثم انشغال الحكومات المصرية المتعاقبة – الوفدية منها وغير الوفدية – عن تنفيذ ذلك الاتفاق.

ثانيا: تخوف هذه الحكومات من تحمل تبعات هذه الجامعة حتى صدور المرسوم الملكى الذى قضى بتنفيذ هذا الاتفاق وتحويل الجامعة الأهلية فى عام ١٩٢٥إلى جامعة حكومية، ووضع الجميع أمام الأمر الواقع، دون انتظار الملك فؤاد لمصادقة البرلمان عليه.

وفى يوم الإثنين الموافق ١١ مايو ١٩٢٥، عقد مجلس إدارة الجامعة المصرية "الجديدة" أولى جلساته برئاسة على ماهر باشا وزير المعارف،

وبحضور أحمد لطفى السيد أول مدير لهذه الجامعة الحكومية وأربعة عشر عضوا من أعضائها الخمسة عشر. وطبقا لما جاء فى الشرط الخامس من المادة الأولى لنص اتفاق انتقال تبعية الجامعة المصرية "الأهلية" للحكومة، انضم الدكتور طه حسين، والدكتور منصور فهمى من أعضاء هيئة تدريس هذه الجامعة القديمة إلى عضوية مجلس إدارة الجامعة المصرية الجديدة فى هيئته الحكومية.

وفى الحقيقة يشعر المتابع لعملية تحول الجامعة المصرية من الصفة "الأهلية" إلى الصفة "الحكومية" بالدهشة لما صاحب هذه العملية من مضاعفات جانبية فى اتجاهين.

الأول: انتهى أمر هذه الجامعة المصرية التى تأسست فى عام ١٩٠٨ من أجل التثقيف والتعلم الحر، كما خطط لها روادها المؤسسون، إلى جامعة أصبح جل هدفها بعد أن أصبحت فى يد الحكومة منذ عام ١٩٢٥ أعداد الطلاب لحمل شهادات تمكنهم من التوظيف فى الدواوين الرسمية.

أما الثاني: تراجع الاهتمام الشعبى بأحوال هذه الجامعة بعد أن صارت فى ذمة الحكومية، مما ترتب عليه زوال الدور الداعم المادى والحاضن لها من جانب المجتمع الأهلي.

المقر الثالث : قصر الزعفران من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠.

فى النصف الثانى من عام ١٩٢٥ انتقلت الجامعة المصرية فى ثوبها الحكومى الجديد إلى قصر الزعفران بالعباسية، وهو مقر يليق بالوضعية الجديدة التى أصبحت عليها الجامعة المصرية. ولكن مكتبتها ظلت فى مقرها بسراى محمد صدقى باشا حتى نهاية أكتوبر من عام ١٩٢٥.

وخلال مرحلة الإعداد لنقل تبعية الجامعة إلى الحكومة فتحت مدرسة المعلمين العليا (دار العلوم) التى تطل على شارع قصر العينى بالمنيرة أبوابها لمدة عام دراسى – خلال الفترة من أكتوبر ١٩٢٤ وحتى أكتوبر ١٩٢٥– أمام

طلاب الجامعة لتلقى دروسهم فى قاعاتها.

وعندما أصبحت الجامعة المصرية "حكومية" وانتقلت هيئة الإدارة والمكتبة والدراسة جميعها إلى قصر الزعفران فى ٢٨ أكتوبر ١٩٢٥؛ وكان عدد طلاب الجامعة آنذاك ٢٣٨١ طالبا. وبدأت الدراسة فى العام الجامعى ١٩٢٥-١٩٢٦ بميزانية مقدمة من وزارة المعارف. وفى مقرها الجديد بقصر الزعفران توسعت الجامعة فى محتويات مكتبتها، التى ضمت نفائس الكتب التى أهديت لها من داخل البلاد وخارجها.

أما عن قصر الزعفران نفسه فهو يعتبر تحفة معمارية فريدة من نوعها، لا ينافسه فى جمال المنظر ودقة البناء، سوى قصر فرساى الشهير فى فرنسا. ويرجع إنشاء هذا القصر إلى عام ١٨٧٠ وتحديدا فى عصر الخديوى إسماعيل الذى تقول المراجع التاريخية إنه أتم بناءه على أنقاض "قصر الحصوة" الذى بناه محمد على مؤسس الدولة المصرية الحديثة، ويشير خبراء آثار أسرة محمد على إلى أن الخديوى إسماعيل عهد إلى مهندس يدعى "مغربى بك سعد" بتصميم هذا القصر والإشراف على بنائه، وأنه اشترط عليه أن يبنى القصر على غرار قصر فرساى فى مدينة باريس، الذى كان الخديوى قد قضى فيه فترة من تعليمه فى أوربا. ولقصر الزعفران أربع واجهات معشقة بنوافذ وشرفات وعقود نصف دائرية، وزخارف جصية بهيئة فروع نباتية وأكاليل زهور غاية فى البساطة والرقة، وقد تضمن تصميم القصر فنون النحاس والذهب والزجاج الملون، فضلا عن أسقفه الملونة بألوان السماء.

وكان الخديوى إسماعيل قد طلب نقش الأحرف الأولى من اسمه، وشكل تاجه الخاص على بوابة القصر الحديدية ومداخل القاعات والغرف، وفى عام ١٨٧٢ أهدى الخديوى القصر لوالدته المريضة "خوشيار هانم" لتقيم فيه خلال فترة الاستشفاء من مرض عضال أصابها، حيث نصحها الأطباء بالهواء النقي. ويقال إن إسماعيل أمر وقتها بزراعة حديقة غناء حول القصر بنبات

الزعفران ذى الرائحة الزكية، ومن هنا جاءت تسميته باسم "قصر الزعفران".

على أن القصر لم يكن مجرد واحد من القصور الفاخرة التى بنتها أسرة محمد على فى مختلف أنحاء القاهرة فى القرنين الماضيين، فقد شهد القصر العديد من الأحداث التاريخية الساخنة التى مرت على مصر خلال تلك الفترة، مثل: توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ الشهيرة بين بريطانيا مصر، وما زالت المنضدة التى تم توقيع تلك المعاهدة عليها موجودة فى مكانها بصالون القاعة الرئيسية وحولها طاقم من الكراسى المذهبة. واستخدمته وزارة الخارجية المصرية كدار ضيافة لإسكان الزوار المهمين. ويتبع القصر الآن جامعة عين شمس، وقد انتقلت إليه إدارتها منذ تأسيسها، ولا يزال القصر يحتفظ بطرازه المعمارى الذى يتميز بالبساطة فى العناصر المعمارية والزخرفية، وهو ما يمكن ملاحظته فى عقود النوافذ والشرفات والأعمدة التى تملأ الواجهات، والأشكال الكروية التى تعلوها التيجان الملكية.

ويجمع قصر الزعفران من الداخل بين طرازين هما الطراز القوطى وطراز الباروك، وهما من أهم الطرز المعمارية التى كانت تستعمل فى كثير من قصور القرن التاسع عشر فى مصر. ويتقدم المدخل الرئيسى للقصر إحدى الواجهات، وهو يأخذ شكل البائكة بعقود نصف دائرية تعلوه شرفة كبيرة. ويمكن للزائر الصعود إلى المدخل إما مترجلا عن طريق السلالم الرخامية التى تتوسطه، أو داخل عربة، حيث توجد على جانبى المدخل ممرات منحدرة خصصت لصعود العربات عليها، وهى ممرات تعود بالزائر إلى أجواء القرن التاسع عشر، حيث موكب الخديوى بالعربات التى كانت تجرها الخيول، تصعد على الممرات بينما الأمراء أمام باب القصر فى شرف الاستقبال.

ويتكون قصر الزعفران من ثلاثة طوابق رئيسية إلى جانب طابق تحت الأرض. ويقول خبراء الآثار: إن الطابق الأول كان مخصصا للاستقبال، حيث يضم القاعة الرئيسية إلى اليسار من باب الدخول، وإلى جوارها قاعتا استقبال

أخريان، فيما تقع حجرة المائدة إلى اليمين، وهى تسع لنحو ٤٩ شخصا.

ويعد باب القصر المصنوع من الزجاج المعشق تحفة فنية رائعة الجمال، بألوانه وبما يضمه من أشكال لزهور وشجرة كبيرة ذات ثمار. وينفرد القصر من الداخل بمجموعة من العناصر الزخرفية النادرة، فضلا عن معماره الذى لا يوجد له مثيل، ويتجلى ذلك فى سلم البهو الكبير المصنوع من النحاس والمغطى بطبقة مذهبة، وهو سلم ذو طرفين يرتفع بمستوى طابقى القصر. ويقول الكثيرون: إنه يكاد يكون السلم الوحيد فى مصر الذى يضم هذه الكمية من النحاس.

ويعد سقف قصر الزعفران تحفة فنية فى حد ذاته، وهو عبارة عن زجاج بلورى معشق بالرصاص، تم طلاؤه بألوان زاهية تعكس على السلم ألوان السماء فى مختلف حالاتها، كما يضم الطابق الأول مجموعة من الأعمدة ذات الطراز اليونانى الرومانى من الرخام الأخضر والأصفر بتيجان مذهبة.

ويضم الطابق الثانى للقصر ثمانى غرف، كل غرفة ملحق بها صالون للاستقبال وحمام تركى كبير مصنوع من الرخام ومزود بقطع من الزجاج الملون تجعله يبدو مضاء بإضاءة طبيعية طوال الوقت، أما حوائط الحجرات فهى مزينة بأشكال الورد والزهور الملونة، إضافة إلى التذهب بالذهب الفرنسي. ويصل ارتفاع الأبواب الخشبية للقصر إلى نحو أربعة أمتار، فيما يصل ارتفاع الأسقف إلى ستة أمتار، وهو ارتفاع يساعد بالقطع على تلطيف حرارة الجو خاصة فى فصل الصيف، ما يشعر المقيم فيه دائما بتيار من الهواء المنعش، وتعد الأسقف الملونة أهم ما يميز حجرات الطابق الثاني، وهى بلون السماء، ويقال: إن معمارى القصر نفذها على هذا النحو فى غرف النوم، لأن الخديوى إسماعيل كان يحب أن ينظر إلى السماء وهو مستلق على ظهره قبل النوم!

وقد ظلت إدارة الجامعة فى قصر الزعفران حتى نهاية العام الجامعى ١٩٢٩-١٩٣٠. وطبقا لما جاء فى عدد فبراير ١٩٣٠ من صحيفة الجامعة

المصرية، اضطرت إدارة الجامعة إلى إخلاء قصر الزعفران نظرا لاعتزام الحكومة تخصيص القصر لضيافة أصحاب المقامات الكبرى من الزائرين الأجانب الرسميين. وقد جاء هذا الإخلاء بمناسبة زيارة ملك بلجيكا لمصر فى ذلك الوقت، واختيار الحكومة المصرية لقصر الزعفران ليكون مقرا لإقامة الملك الضيف والوفد المرافق له.ولذا تقرر نقل إدارة الجامعة المصرية إلى سراى عزت باشا المجاورة لوزارة المعارف عند ناصية شارع الإنشاء مع شارع الفلكى بصفة مؤقتة.

وظلت إدارة الجامعة فى سراى عزت باشا لمدة عام تقريبا، حيث انتقلت مرة أخرى إلى سراى شيكوريل أمام مصلحة المساحة بشارع الجيزة لحين الانتهاء من بناء مقر الإدارة الدائم أمام حديقة الأورمان فى الجيزة، فى حين كانت الدراسة قد انتقلت منذ بداية ذلك العام الجامعى ١٩٢٩ – ١٩٣٠ إلى مبنى كلية الآداب الحالى بالجيزة.

المقر الرابع: حرم الجامعة الدائم بالجيزة.

فى عام ١٩٢٥ استبدلت الحكومة المصرية الأرض، التى كانت الأميرة فاطمة بنت إسماعيل قد تبرعت بها للجامعة المصرية فى منتصف عام ١٩١٣ بالدقي، بحوالى ٩٠ فدانا أمام حديقة الأورمان فى الجيزة، كما منحتها الحكومة أربعين فدانا لبناء كلية الطب ومستشفاها فى جزيرة الروضة. وفى الواجهة الشرقية من مساحة الأرض الواقعة أمام حديقة الأورمان، قام الملك فؤاد الأول فى يوم ٧ فبراير من عام ١٩٢٨ بوضع حجر أساس مبانى الجامعة فى مقر إدارتها الحالي. واعتبر كثير من المعاصرين فيما يتعلق بهذا الحدث أن وضع الملك بيده هذا الحجر الأساسى كأنه وضع بيديه "أسس النهضة فى مصر، وأقام دعامة النهضة القومية فى العصر الحديث"، وان ذلك اليوم عيدا من أعياد الوطن، ويوم أغر فى جبين النهضة التعليمية فى مصر.

وكان قد ذهب إلى مكان الاحتفال الوزراء، وكبار رجال الدولة، ورجال

الدين ورجال الجامعة، "الذين ملأهم الفخر بجامعتهم، التى اشتد ساعدها". ووقع الملك بخطه على ثلاث كراسات كتبت فيها العبارة الآتية: "بعون الله تعالي، قد وضع صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول، ملك مصر المعظم، الحجر الأساسى فى بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ شعبان سنة ١٣٤٦ – ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨".

وفى هذا الحفل ألقى كل من على الشمسى وزير المعارف، وأحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة خطبة، أفاضا فيها فى الثناء على دور الملك فؤاد فى نهضة الجامعة منذ عام ١٩٠٨، ودور الحكومة فى تلبية حاجة الجامعة إلى الأموال منذ نشأتها الجديدة سنة ١٩٢٥. فقد ظلت قيمة هذه الإعانة فى إرتفاع متواصل سنويا حتى بلغت ١٣٣.٥٠٠ فى عام ١٩٢٨، وقررت الحكومة تحمل جميع نفقات بناء المقر الدائم بالجيزة. وكانت مصلحة المبانى بوزارة الأشغال هى التى وضعت الرسومات الهندسية لمخطط مشروع مبانى المرحلة الأولي، وهو عبارة عن ثلاث كليات هي: الآداب، والحقوق، والعلوم، بالإضافة إلى مقر إدارة الجامعة. وقد أهدت الجامعة فى ذلك اليوم الملك فؤاد درجة الدكتوراه الفخرية فى الحقوق.

من ناحية أخرى، عجلت الجامعة ببناء مقر كلية الآداب، حتى إنها استطاعت فى النصف الثانى من عام ١٩٢٩ نقل المحاضرات وكل مستلزمات العملية التعليمية من قصر الزعفران إلى مبناها الحالى ومقرها الدائم أمام حديقة الأورمان فى الجيزة.

فى منتصف يناير من عام ١٩٣٤ انتقلت إدارة الجامعة من سراى شيكوريل إلى مقرها الحالى قبل الانتهاء من إتمام بناء القبة. وفى الوقت الحالى تشغل الجامعة رقعة كبيرة من الأرض على جانبى نهر النيل ويقع جزء كبيرة منها فى محافظة القاهرة، بينما يقع جزء آخر ومنه الإدارة العامة للجامعة فى نطاق محافظة الجيزة. ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٣٧ تم فتح الطريق

الحالى الذى يصل حرم الجامعة بكوبرى الجامعة على النيل.

وقد شهد يوم السبت الموافق ٢٧ فبراير عام ١٩٣٢ الافتتاح الرسمى للجامعة المصرية (الحكومية). ونشرت "صحيفة الجامعة المصرية" فى عددها الصادر فى يناير ١٩٣٣ تقريرا وافيا تحت عنوان "الافتتاح الرسمى للجامعة المصرية" وصفت فيه تفاصيل ما جرى فى هذا اليوم من احتفال رسمى وعلمى حضره "صاحب الجلالة" الملك فؤاد الأول وأضافت الصحيفة تقول: "ستظل الجامعة تذكر هذا اليوم فهو يوم تاريخى فى حياتها وهو اليوم الذى اعترف فيه بوجودها رسميا وهو اليوم المبارك الذى فيه شرف حضرة صاحب الجلالة الملك الجامعة بزيارته لها.

ففى الساعة العاشرة تماما وصل الركب الملكي، وكان جلالة الملك فى السيارة الأولى وبمعيته صاحب المعالى كبير الأمناء وفى السيارة الثانية صاحب السعادة محمد زكى الأبراشى باشا مدير الخاصة الملكية ومحمود شوقى باشا السكرتير الخاص لجلالة لملك وفى السيارات التالية كبير الياوران وكبار رجال القصر الملكي.

ولما نزل جلالته من السيارة عند باب كلية الحقوق صافح مستقبلية ثم سار وبمعيته وزير المعارف ومدير الجامعة وكبار رجالها إلى الدور الأول ودخل فى المدرج الأيمن حيث يلقى درس الشريعة لطلبة السنة الثالثة فألقى الطالب حسن أحمد بغدادى أفندى كلمة ترحيب أعرب فيها عن شعور الطلبة نحو مليك البلاد وابتهاجهم بزيارته. وحضر جلالته بعد ذلك جانبا من الدرس الذى ألقاه فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم عن تطور حالة الميراث من عهد الجاهلية إلى ما استقر عليه الرأى أخيرا فى الإسلام وبيان الحكمة فى توزيع الميراث.

وانتقل جلالته إلى المدرج الأيسر حيث كان الأستاذ عبد الرازق أحمد السنهورى يلقى على طلبة السنة الأولى بحثا فى القانون المدنى

عن تطور العقد باعتباره سببا من أسباب اكتساب الملكية تحت تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

وصعد جلالته إلى الدور الثانى وتكرم فزار أساتذة الجامعة فى قاعاتهم، ثم زار قاعة مجلس الكلية وانتقل إلى قاعة المحاضرات حيث كان المسيو شيرون يلقى على طلبة الدكتوراه درسا فى أسباب عدم المسؤولية الجنائية فى القانون الجنائى الإيطالى الحديث. وقصد إلى قاعة المعهد حيث تفضل وشرف دفتر الزيارة باسمه الكريم.

وانتقل جلالته إلى أبناء كلية الآداب وكان فى استقبال جلالته هناك عميد الكلية وأعضاء مجلس الكلية. وقصد إلى الدور الأول وحضر فى الفصل الأول جانبا من درس التاريخ الدستورى الإنجليزى فى القرن التاسع عشر. وحضر فى المدرج الأيمن جانبا من درس الفلسفة الذى ألقاه الأستاذ روجييه عن قيمة العلم.

وأضافت صحيفة الجامعة فى عدد يناير ١٩٣٣ تفاصيل أخرى لزيارة الملك فؤاد بمناسبة هذا الافتتاح الرسمى للجامعة، فقد زار الملك أيضا متحف الآثار بكلية الآداب وكان فى استقباله الأساتذة: سليم حسن ومصطفى عامر وسامى جبره، فطاف متفرجا على تلك الآثار التى عثرت عليها بعثات الكلية وأبدى اهتماما كبيرا بتمثال جميل – لما كان الفراعنة يسمونه الإله رورع، وتماثيل أخرى من مكتشفات الأستاذ سليم حسن "وسر جلالته بما رأه وهنأ الأساتذة الثلاثة فصافحهم قائلا: أهنئكم بمجهوداتكم وبما وصلتم إليه فثابروا على عملكم خدمة للعلم وللجامعة".

كما حضر فى المدرج الأيسر محاضرة فى الفلسفة الإسلامية كان يلقيها الأستاذ مصطفى عبد الرازق عن الفارابى على طلبة السنة الأولي، وفى هذه القاعة ألقى الطالب أحمد سيف الدين أمام الملك خطبة جاء فيها: "إن كلية الآداب، التى تتشرف باستقبالكم، ويعد هذا اليوم أسعد أيام حياتها وغرة عهد

مجيد فى تاريخها، فلقد أنشأتها أميرا جليلا، ورعيتها أبا كريما، واليوم تزورها ملكا عظيما، تشهد فيها ثمار غرسك اليانعة، وآثار أياديك البيضاء، وترى فى غبطة وسرور أبناءك البررة المخلصين، يتعهدهم بالتثقيف أولئك العلماء الذين دعوتهم من الشرق والغرب".

وكانت إدارة الجامعة قد نصبت بهذه المناسبة سرادقا كبيرا فى الفضاء الواقع خلف كلية الآداب. زينته أبهج زينة وأقامت فى صدره عرشا فخما عليه تاج ملكى وإلى يمينه مقاعد وزراء الدول (السفراء) والشيوخ والنواب وكبار المدعوين، وإلى يساره مقاعد وزراء وكبار رجال الدولة والأساتذة وخلف مقاعد هؤلاء وهؤلاء أماكن الطلبة وعلى جانبى العرش مقاعد الصحفيين الأجانب والمصريين.

وفى بداية الحفل قام وزير المعارف حلمى عيسى باشا بإلقاء خطبة، ثم قدمها إلى الملك فتسلمها منه بيده، وقالت الصحيفة: " والخطبة الوحيدة التى جرت العادة بان يتسلمها جلالة الملك بيده هى خطبة العرش. وفيما عدا هذا تقدم الخطب عادة إلى كبير الأمناء ولكن جلالته تسلم خطبة الأمس (بالجامعة) بنفسه إجلالا لمقام العلم".

كما ألقى الأستاذ على الجارم قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقى، ورفع وزير المعارف إلى جلالة الملك كتابا وضعه أحمد شوقى عن "الدولة العربية وعظماء الإسلام" وهو سلسلة منظومات عن اللغة العربية والتاريخ والوطن والكعبة والإسلام وسيدنا محمد (ص) والخلفاء الراشدين. وفى نهاية الحفل تفضل الملك فوزع الدرجات الفخرية والعلمية، حيث منح الدكتوراة الفخرية فى الحقوق لكل من محمد توفيق باشا، وعلى ماهر باشا، وعبد العزيز فهمى باشا، وعبد الحميد فهمى باشا. وفى ختام الحفل أعلن وزير المعارف عن تفضل الملك بمنح اتحاد طلبة الجامعة ٤٠٠ جنيه. ورد اتحاد الطلبة على هذه المنحة بأن توجه برفقة على باشا إبراهيم إلى سراى عابدين وهناك قيدوا أسماءهم شكرا

لحضرة الملك على منحته السنية.

ثامنا: ملامح الهوية الوطنية فى التطور الاسمى للجامعة

مرت جامعة القاهرة طوال تاريخها العريق بمسميات عدة، وذلك على النحو التالي: –

التسمية الأولي: الجامعة المصرية "الأهلية".

ليس من السهل تتبع جذور تسمية "الجامعة المصرية"، لأن من البديهى أن يكون هناك نفر كثير ممن فكر فى تسمية ما لهذه الجامعة، ولكن دون أن يتركوا لنا شيئا مدونا نعتمد عليه عند البحث عن أصول هذه التسمية، ولذا ليس أمامنا سوى أن نتتبع جذور التسمية بين ثنايا ما تركة لنا هؤلاء الدعاة الرواد من مدونات هنا وهناك حول جذور هذه التسمية وتطورها، حتى استقرت عند اسم "الجامعة المصرية".

ومن خلال تتبع هذه المدونات يمكن لنا أن نؤكد أن يعقوب أرتين – الأرمنى الأصل – ووكيل وزارة المعارف المصرية فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر كان أول من دعى إلى إنشاء ما أسماه "مدرسة كلية جامعة" تضم كل المدارس المتخصصة (العليا) الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت. وقد نشر يعقوب أرتين دعوته هذه فى كتابة "القول التام فى التعليم العام"، الذى نشره عام ١٨٩٤.

ومع تطور الوعى الوطنى فى أوائل القرن العشرين عملت نخبة من قادة الحركة الوطنية ورواد حركة التنوير والفكر الاجتماعى فى مصر من أمثال: محمد عبده، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وقاسم أمين، وسعد زغلول، على تحقيق هذا الحلم الذى طالما داعب خيال أبناء هذا الوطن، وهو إنشاء جامعة تنهض بالبلاد فى شتى مناحى الحياة، وتكون منارة للفكر الحر وأساسا للنهضة العلمية وجسرا يصل البلاد بمنابع العلم الحديث، وبوتقة تعد فيها الكوادر اللازمة فى كافة التخصصات لمشاركة العالم فى تقدمه العلمي.

ولكن هذه الأمنية لم تجد تحمسا من جانب سلطات الاحتلال البريطاني، خاصة من عميدها اللورد كرومر، الذى كان على يقين من أن إنشاء جامعة فى مصر يعنى إيجاد طبقة مثقفة من المصريين تدرك أن الاستقلال ليس مجرد تحرير الأرض، وإنما هو تحرير الشخصية المصرية وانطلاقا بها فى مراقى المدينة والحضارة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الموقف من قبل سلطات الاحتلال لم تفت فى عضد المتحمسين للفكرة، فسرعان ما أخذوا بزمام هذه المسألة.

وفى شهر يناير من عام ١٩٠٠ انطلق مصطفى كامل يدعو فى جريدة اللواء لما أسماه فى البداية "المدرسة الكبرى"، لكى تجمع ما بين التعليم العالى وما قبل العالي. ومن الملاحظ أن مصطفى كامل انفرد، من بين المبادرين الأوائل بطرح التسميات، بتعدد التسميات التى خرجت من بنات أفكاره لما تجسد بعد ذلك فى اسم "الجامعة المصرية"، حيث أطلق بمفرده ما لا يقل عن ثلاثة أسماء لهذه الجامعة.

وفى نفس عام ١٩٠٠ كتب جورجى زيدان فى مجلة الهلال يدعو لإنشاء ما أسماه " الكلية المصرية" لتثقيف وتعليم الشباب المصرى بدلا من إرسالهم إلى أوربا. ثم اقترح جورجى زيدان مرة أخرى على صفحات مجلة الهلال عام ١٩٠٣ أن تقوم الكلية السورية آنذاك (جامعة بيروت الأمريكية حاليا) بإنشاء فرع لها فى القاهرة يكون نواة لهذه "الكلية المصرية" على نسق اسم الكلية السورية.

ونعتقد أن استخدام اسم مدرسة قبل كلية انما يعود إلى عدم معرفة معظم الشعب المصرى حتى ذلك الوقت بمعنى ومدلول كلمة "جامعة" أو "كلية"، ولذا لم يجد دعاة الجامعة مفرا من استخدام كلمة مدرسة، معروفة المعنى والمحتوى للجميع، سابقا لكلمة جامعة أو كلية، تلك الكلمات التى كانت حتى ذلك الوقت مجهولة الدلالة لعامة الشعب المصري. ولذا نرى أن أحد

الكتاب فى ذلك الوقت ويدعى أحمد حافظ عوض يطالب أيضا فى جريدة المؤيد عام ١٩٠٣ بإنشاء ما أطلق علية اسم "المدرسة الكلية للمصريين".

وعندما أبدى زعيم مصر فى ذلك الوقت مصطفى كامل مزيدا من الاهتمام بهذه الفكرة، اقترح على صفحة جريدة اللواء فى أكتوبر ١٩٠٤ أن يتم تأسيس كلية مصرية خالصة تحمل اسم "كلية محمد على" وذلك اعترافا منه بدور محمد على فى تأسيس مصر الحديثة، وبمناسبة مرور مائة عام على تولية محمد على حكم مصر، وحتى يكسب تعاطف أبناء الأسرة الحاكمة مع هذه الفكرة. كما كان أحمد المنشاوى باشا عازما قبل وفاته على إنشاء ما أسماه هو "المدرسة الجامعة".

ومن الجدير بالذكر أن الصحافة المصرية فى ذلك الوقت أدلت بدلوها فى طرح مسميات عدة على مشروع الجامعة، ففى الوقت الذى أطلقت فيه صحيفة الأهرام اسم " الكلية الحرة " على هذا المشروع، سمته صحيفة المؤيد "الجامعة المصرية الوطنية"، بينما دعته مجلة الهلال باسم "الكلية المصرية"، وهى تسميات استمدت من تصور القائمين على هذه الصحف لطبيعة هذا المشروع . فهناك من تصورها مقرا للدراسات التثقيفية الحرة ويؤمها كل راغب فى التزود بالعلم دون التطلع لشهادة أو وظيفة، وهناك من حمل أمالًا كبيرة لدورها فى نهضة الوطن وترقية أبنائه رغم أنف سلطات الاحتلال الإنجليزي، وهناك من أراد تشبيهها بالكلية السورية فى بلاد الشام. ومن الملاحظ أن صحيفة المؤيد كانت قد أقرب صحف ذلك العصر إلى تسمية الجامعة بنفس الاسم الذى استقر عليه الرأى فى نهاية المطاف.

فبعد أن شهد عام ١٩٠٦ تطورا ملحوظا فى الدفع بفكرة الجامعة إلى الأمام، وبعد أن شكل الزعماء الوطنيون آنذاك بقيادة سعد زغلول اللجنة التحضيرية لمشروع الجامعة، أصبح اسم "الجامعة المصرية" هو الأكثر شهرة عند تناول الصحف لهذا المشروع، كما تداولته الألسن فى المجالس فى سهولة

ويسر، الأمر الذى ساعد أعضاء هذه اللجنة التحضيرية فى نهاية الجلسة الأولى لاجتماعهم على الاستقرار على تسمية الجامعة باسم "الجامعة المصرية"، التى أصبحت معروفة على نحو ملموس بين معظم المهتمين بشأن هذه الجامعة، وترأس لجنتها التحضيرية الأمير أحمد فؤاد، ثم تم افتتاحها كجامعة أهلية فى الحادى والعشرين من ديسمبر ١٩٠٨ فى حفل مهيب أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره الخديو عباس الثانى وبعض رجالات الدولة وأعيانها.

ونود هنا أن نلفت الانتباه إلى ثلاث حقائق ملموسة فى مسيرة الجامعة المصرية حتى الإعلان عن افتتاحها فى أواخر عام ١٩٠٨، وهي:

الحقيقة الأولى: تنوع الدعاة لهذا المشروع بين رجال العلم والصحافة والقضاء والسياسة والأعيان، حيث شارك كل هؤلاء فى إخراج فكرته إلى النور، وكذلك فى تصور مسميات مختلفة لها.

الحقيقة الثانية: تنوع المتبرعين لمشروع الجامعة من أمراء وأثرياء وفقراء المجتمع المصري، ومن ثم نظرت كل فئات هذا المجتمع إليها على أنها جامعة كل المصريين، ومن ثم كان مسمى "الجامعة المصرية" محل توافق الجميع.

الحقيقة الثالثة: تكاتف أبناء الأمة المصرية من مسلمين ومسيحيين ومن كافة الأطياف الحزبية فى إقامة هذا المشروع، وسعيهم المشترك من أجل إنجاحه، ولذا ولدت الجامعة من رحم كل هذه الأطياف. ومما لا شك فيه أن التفاف جميع المصريين حول فكرة الجامعة دفع سلطات الاحتلال الإنجليزى إلى غض الطرف عن تنفيذهم لها.

كما أن هذا التنوع يجعل من ناحية من الصعب أن يدعى أحد بمفرده أبوته لمشروع الجامعة أو حنى يدعى أنه صاحب الفضل الأول فى تأسيسها. ثم إن هذا التنوع من ناحية ثانية يؤكد لنا على أن هذا المشروع كان حلم الأمة المصرية كلها وليس حلم فئة بعينها من هذه الأمة. كما أن هذا التنوع من

ناحية ثالثة كان قوة دافعة لمشروع الجامعة، إلى الحد الذى وصفه البعض بأنه سر عظمة هذا المشروع. لكل هذه الاعتبارات السابقة استقر القائمون على المشروع على مسمى "الجامعة المصرية" لهذه الجامعة الوليدة.

التسمية الثانية: الجامعة المصرية "الحكومية"

ومن الواضح أن ارتقاء الأمير أحمد فؤاد منصب السلطنة فى مصر بعد وفاة السلطان حسين الكامل فى أكتوبر ١٩١٧ كان له أثرة الكبير على مسيرة الجامعة "الأهلية" من ناحية، وعلى وزارة المعارف من ناحية ثانية، وأعمال تلك اللجنة التى شكلتها للبحث فى مشروع أنشاء الجامعة "الحكومية" ثالثة. ارتأت هذه اللجنة بمناسبة وصول السلطان فؤاد إلى الحكم أن تسمى هذه الجامعة الجديدة باسم "الجامعة السلطانية الكبرى" تيمنا بالمنصب السلطاني. إلا أن تأخر تنفيذ مشروع هذه الجامعة، منذ التحدث عنه فى عام ١٩١٧، وتنفيذه فى وقت لاحق من عام ١٩٢٥، بالإضافة إلى تحول مصر من سلطنة إلى مملكة فى مارس عام ١٩٢٢، جعل من غير المناسب الاستمرار فى الحديث عن مسمى " جامعة سلطانية"، والاستعاضة عنه باسم " الجامعة الأميرية "، الذى تردد فى الصحف حتى ذلك العام.

وكانت الجامعة المصرية "الأهلية" قد اشتدت عليها وطأة الأزمة المالية إبان الحرب العالمية الأولي، حتى نادت فى تلك الأثناء بعض الأصوات بإغلاقها، ومن ثم أسرع مجلس إدارتها فى عام ١٩٢٣ بقول فكرة أن تصبح هذه الجامعة المصرية "الأهلية" نواة الجامعة الأميرية المزمع إنشاؤها، وأن تحتفظ هذه الجامعة الأميرية الجديدة بنفس اسم "الجامعة المصرية" الأهلية القديمة. ومن هنا استمرت هذه الجامعة الحكومية منذ عام ١٩٢٥ تحمل نفس اسم " الجامعة المصرية ".

ومن المؤكد أنه نتيجة لما حققته الجامعة المصرية "الأهلية" من آمال عريضة عبرت عن تطلعات كثير من المصريين فى توسيع قاعدة التعليم

الجامعي، فكرت الحكومة – كما سبق الذكر – منذ عام ١٩١٧ فى إنشاء جامعة حكومية، وألفت لهذا الغرض لجنة، انتهت مداولاتها المطولة فى عام ١٩٢٣ إلى الاتفاق بين الحكومة وإدارة الجامعة "الأهلية" على الاندماج فى الجامعة "الحكومية" الجديدة، وأن تصبح كلية الآداب نواة لها. وبالإضافة إلى كلية الآداب، تقرر انضمام بعض المدارس العليا التى كانت قائمة آنذاك مثل: الحقوق والعلوم والطب بعد تحويلها إلى كليات في هذه الجامعة الحكومية.

وفى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية بنفس أسمها القديم "الجامعة المصرية"، وتكونت فى ذلك العام من كليات أربع هى: الآداب، والطب، والحقوق، والعلوم. وفى هذا العام نفسه أنضمت مدرسة الصيدلة لكلية الطب. وبلغ عدد طلبة الجامعة فى الكليات الثلاث الأولى فى هذا العام ٢٠٢٧ طالبا ولم يكن بينهم أية طالبة. وبعد خمس سنين، أى فى عام ١٩٣٠ لم يزد عدد الطلبة إلا ١٠٥ طلاب فقط، ولكن كانت الفتاة قد دخلت الجامعة منذ العام الجامعى ١٩٢٩ – ١٩٣٠، حيث التحق بها فى عامين جامعيين متتاليين ٢٣ طالبة.

وفى ٢٢ أغسطس عام ١٩٣٥ صدر المرسوم الملكى بقانون رقم ٩١ بإدماج المدارس العليا التالية: الهندسة، والزراعة، والتجارة، والطب البيطري، فى الجامعة المصرية. وفى ٣١ من أكتوبر من عام ١٩٣٥ صدر أيضا مرسوم بإلحاق معهد الأحياء المائية بالجامعة المصرية. ثم انفصلت مدرسة الطب البيطرى عن كلية الطب فى عام ١٩٣٨ لتصبح منذ ذلك العام كلية مستقلة.

ومن الجدير بالذكر أن عدد طلاب الجامعة فى عام ١٩٣٥ قد بلغ ٦٨٥٦ طالبا و ١٦١ طالبة. كما قررت الجامعة فى نفس عام ١٩٣٥ أن تحذو حذو الجامعات الأجنبية فى اختيار شعار لها، واتخاذ شارات تميز بها كلياتها وطلابها، واختير لكل كلية رسْم "شعارٌ" من الرسوم الأثرية الفرعونية التى

تتناسب مع طبيعة الدراسة فيها، وهذا الرسم عبارة عن رمز للآلهة التى كان قدماء المصريين يعبدونها. ويدل اختيار هذه الرموز الفرعونية كشعار للجامعة وكلياتها على علو كعب التوجه الفرعونى فى الثقافة المصرية على غيرها من التوجهات فى ذلك الوقت، إذ كان الشعور بالانتماء إلى الأصول الفرعونية هو الشعور السائد آنذاك.

وكانت الجامعة قد بدأت منذ أوائل عام ١٩٢٨ فى إنشاء مقار دائمة لها فى موقعها الحالى أمام حديقة الأورمان بمحافظة الجيزة، الذى حصلت عليه من الحكومة، تعويضا عن الأرض التى تبرعت بها الأميرة فاطمة بنت الخديو إسماعيل للجامعة "الأهلية" بالدقي. ونود هنا أن نلفت الانتباه أن هذا المقر الحالى أمام حديقة الأورمان حمل وحده ثلاثة أسماء لهذه الجامعة "الحكومية"، وهي: الجامعة المصرية، وجامعة فؤاد الأول، وجامعة القاهرة.

التسمية الثالثة: جامعة فؤاد الأول

من منظور تاريخى لم يكن هينا على الجامعة المصرية أن تتنازل فى عام ١٩٤٠ عن اسمها الذى استقرت عليه منذ عام ١٩٠٨، ولم يكن من المقبول أن تستبدل الجامعة مسماها التقليدى إلا لحدث خطير، وقد جاء هذا الحدث عندما توفى الملك فؤاد عام ١٩٣٦. ومن المعروف أن الملك فؤاد لم يكن بالنسبة للجامعة شخصية عادية، فهو الذى عمل بجد من أجل تأسيسها، كما أنه كان أول رئيس لها فى أعوام نشأتها الأولى بقصر جانكليس، وظل يرعاها حتى أفتتح مقرها الدائم فى الجيزة.

لكل هذه الاعتبارات كان اسم الملك فؤاد أحق الأسماء فى أن يطلق على هذه المؤسسة الجامعية الوحيدة فى مصر وقتئذ. ومن اللافت للنظر أن اطلاق هذا الاسم الأخير لم يكن محل اعتراض أو نقد صحافة ذلك العصر من قريب أو من بعيد، كما لم يجد القائمون على الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بها حرجا أو وجها للغرابة فى ان يحل باسم "جامعة فؤاد الأول" محل اسم "الجامعة المصرية"، خاصة وأن عددا من أعرق جامعات أوربا تحمل منذ

أمد أسماء مشاهير الملوك السابقين فى بلادهم.

وسواء أكانت مسألة استبدال الجامعة لمسماها قد جاءت بإيعاز من الملك فاروق منذ عام ١٩٣٨ تخليدا لذكرى والده، أو أنها جاءت اعترافا بالعرفان والجميل من مجلس إدارة الجامعة لشخص الملك المتوفى، فان الجامعة أساتذة وطلابا وعاملين استقبلوا تعديل مسمى الجامعة المصرية إلى "جامعة فؤاد الأول" استقبالا حسنا، وصدر القانون رقم ٢٧ بهذا التعديل فى ٢٣ من مايو عام ١٩٤٠، وظلت الجامعة تحمله هذا المسمى الأخير حتى عام ١٩٥٣.

التسمية الرابعة: جامعة القاهرة

عصفت الثورة التى قادها الجيش عام ١٩٥٢ بكل أركان النظام السابق فى مصر، كما أصاب التغيير العميق جميع مكونات المجتمع المصرى نتيجة لقيام هذه الثورة. وقد تناول هذا التغيير التعليم أيضا ومن قمة الرأس، حين تم تغيير تسمية الوزارة التى تقوم على شئون التعليم من وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم. وكان لا بد وأن يصيب هذا التغيير أيضا الجامعات المصرية الأربع التى كانت قائمة وقت قيام الثورة، خاصة وأنها تحمل أسماء كبار حكام الأسرة التى أطاحت بها هذه الثورة، وهي: جامعة فؤاد الأول فى الجيزة (الطرف الغربى من مدينة القاهرة)، وجامعة فاروق الأول فى الإسكندرية، وجامعة إبراهيم باشا الكبير فى العباسية (الطرف الشرقى من مدينة القاهرة)، وجامعة محمد على باشا الكبير فى أسيوط.

ونعتقد أن التغيير الذى أصاب تلك الجامعات المصرية كان شاملا، وبدأ بتغيير أسماءها، اذانا بأن مرحلة إسقاط أسماء الملوك والرموز وكثير من التقاليد الجامعية العتيدة قد بدأت. فكان على هذه الجامعات أن تترك أسمائها لحساب أسماء المدن التى تقوم فيها، كما كان من الطبيعى أن تحمل الجامعة الأم التى كانت تحمل اسم جامعة فؤاد الأول عند قيام الثورة اسم العاصمة

والمدينة الكبرى فى كل مصر ألا وهى مدينة القاهرة، خاصة وأن جزءًا كبيرًا من جامعة القاهرة يقع بالفعل فى محافظة القاهرة، بغض النظر عن وجود حرمها الجامعى فى الطرف الشمالى الشرقى من محافظة الجيزة.

ومن هنا تقرر فى عام ١٩٥٣ تعديل اسم جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة منذ ذلك العام وحتى الآن. ويبدو أن اسم جامعة القاهرة قد فرض نفسه من القاعدة الطلابية للجامعة قبل أن يقرر رسميا من مجلس الوزراء. ويؤكد هذا المعنى ما ذكره الأستاذ الدكتور محمود فوزى المناوى فى كتابه "جامعة القاهرة فى عيدها المئوى" كأحد طلاب الجامعة فى ذلك الوقت، إذ يقول: "كان طلبة جامعة فؤاد الأول قد بدأوا من شهر أكتوبر ١٩٥٢ يقولون: الجامعة، مع حذف فؤاد الأول، وفى أواخر ديسمبر بدأ يتسرب لقب (القاهرة) وأيدوا على لسان معظم الطلبة وبعض الأساتذة، وما كادت الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ تتابع، حتى شاع اسم (جامعة القاهرة على ألسنة الجميع فى حرم الجامعة وأروقتها، واختفى تماما مصطلح جامعة فؤاد الأول، سواء من الصحف اليومية أو من المقالات والبحوث فى الدوريات والمجلات. "

وابتداء من عام ١٩٥٤ صدرت عدة قوانين متلاحقة خاصة بالنظم الجامعية. وكان من أبرز ما طرأ من تغير فى قوانين تنظيم الجامعات على شئون أعضاء هيئة التدريس، أن أصبح للبحث العلمى مكان الصدارة عند النظر فى أمر ترقيتهم، ونظمت هذه القوانين شغل وظائفهم عن طريق الإعلان تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص، ويفاضل بين المتقدمين لجان علمية من أساتذة التخصص لاختيار الأكفاء الجديرين بالانضمام لعضوية هيئة تدريس الجامعة. كما شجعت تلك القوانين أعضاء هيئة التدريس على أن يتابعوا نشاطهم وصلاتهم العلمية بجامعات ومؤسسات الخارج، حيث سمحت لهم بالقيام بمهام علمية لا تزيد مدتها على سنة كل أربع سنوات، يحصل أثناءها العضو على مرتبه كاملا.

ومنذ عام ١٩٥٨ حدث تطور ملحوظ فى مناهج التدريس بالجامعة وتألفت فى ذلك العام ما يقرب من ٤٥٠ لجنة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وغيرهم من المتخصصين لوضع مناهج تتلائم مع التوجهات السياسة للنظام السائد فى ذلك الوقت. وقد تبلورت هذه الجهود بصدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨. وطبقا لما جاء فى هذا القانون فقد طرأ تطورٌ ملحوظٌ فى نظم كليات جامعة القاهرة، حيث أتاح لخريجى كلية الآداب الحصول على درجة الدبلوم فى تخصصات مختلفة، مثل: الخرائط والوثائق وعلم الاجتماع والشئون الإفريقية والترجمة واللغتين الإنجليزية والفرنسية. كما تقرر فى كلية الحقوق دراسة أفرع جديدة للدراسات القانونية، مثل : نظم الإدارة المحلية والمنظمات الدولية والهيئات الإقليمية والتعاون الدولي.

وكما جاء فى تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ظلت الجامعة حتى عام ١٩٥٥ تتكون من نفس عدد كلياتها التسع التى جاء ذكرها فى تقويم عام ١٩٥٠. ولكن منذ عام ١٩٥٥ أخذت جامعة القاهرة تشهد عدة توسعات مهمة. ففى ذلك العام، انفصل قسما الصيدلة وطب الفم والأسنان عن كلية الطب لتصبح كل منهما كلية مستقلة، وفى العام نفسه أنشئ فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم ورفرفت أعلام الجامعة على جنوب الوادي.

تاسعًا: الدور التنويرى للجامعة المصرية.

استطاعت الجامعة فيما بين نشأتها وحتى تحولها إلى جامعة حكومية أن تهيئ المناخ للتعليم الجامعى وتحقق التواصل العلمى والثقافى بينها وبين المدارس العليا، فالتحق طلاب المدارس العليا بها إلى جانب دراستهم النظرية بمدارسهم وانتدب البارزون من مدرسى مدرسة دار العلوم ومدرسى الأزهر للتدريس بها كما استعانت بالكفايات العلمية من خارج المدارس العليا من رجال القانون والقضاء. وساعد على تحقيق هذا التواصل العلمى والثقافى نظام الدراسة الحرة الذى يتيح لمن يريد انتهاز فرصة الاستماع إلى محاضرات فى

لون معين من ألوان المعرفة أن يحضر هذه المحاضرات، فازدحمت قاعات المحاضرات بطلاب جاءوا للاستزادة من المعرفة دون تطلع إلى الحصول على درجة علمية، كما لعبت مكتبة الجامعة، التى فتحت أبوابها لكل جماهير القراء دورا مهمًّا فى تحقيق هذا التواصل بين الجامعة والمجتمع.

كذلك وضعت الجامعة فى مرحلتها الأولى القواعد الرصينة للمعرفة العقلانية العلمانية فها هو ذا سعد زغلول ينتقد خطبة أحمد زكى بك فى افتتاح الجامعة، تلك الخطبة التى بالغ فيها فى الحديث عن دور العرب فى الحضارة الإسلامية، واعتبر سعد زغلول أن مثل هذا الحديث لا يتفق مع مناسبة افتتاح جامعة "لادين لها إلا العلم".

ولعل نظرة سريعة إلى برامج الدراسة الأولى فى الجامعة اتضح لنا اتجاه مناهج هذه الدراسة إلى الاعتدال والبعد عن التعصب، وحرصها على غرس قيم العلم والتفكير العلمى بين طلابها وتدريبهم على أصول البحث العلمى ومناهجه على يد أساتذة من المصريين الأجانب.

وقد ساعد انتشار الجمعيات العلمية داخل الجامعة على نجاح دورها التنويرى داخل محيطها الجامعى وخارجه. فقد أقتبس أساتذة وطلاب الجامعة فكرة تأليف الجمعيات العلمية داخل حرمها من الجامعات الأمريكية والأوربية العريقة، وهو نظام يسمى "امتداد الجامعة" يعمل على سد ساعات الفراغ الذى يتخلل المحاضرات، ويصقل مواهب الطلاب فى أمسيات ثقافية بعيدة عن رقابة إدارات الجامعة، كما تجرى فى حلقاته مناظرات ودورات فى موضوعان حرة لا تستطيع برامج التعليم داخل الجامعة تناولها، وتناقش فيه أمس المسائل وأعضل المشاكل فى حياة الإنسان على العموم والطالب على الخصوص، فتذكى تلك الحوارات نفوس الطلاب وتعدهم لملء أخطر المراكز فى الهيئة الاجتماعية. ومنذ عام ١٩٢٨ ظهر فى رحاب كلية الآداب عدد من هذه الجمعيات العلمية مثل جمعية "طلاب الفلسفة والاجتماع"، وجمعية "الاتحاد التاريخى" و"الجمعية

الجغرافية"، و"الجمعية المسرحية"، و"جمعية الخطابة والمناظرة".

وكان الرعيل الأول من أساتذة الجامعة روادًا فى البحث العلمى الرصين، وحفلت صحيفة "الجامعة المصرية" بأخبار نشاطهم البحثى والثقافى فى الخارج والداخل. ولعل من المفيد هنا أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضا من هذه الأنشطة للاستدلال على أن دور الجامعة لم يتوقف على تزويد طلابها بالعلم والمعرفة، وإنما امتد إلى تشجيع أساتذتها على المشاركة فى المؤتمرات الخارجية لاكتساب طرق التدريس الحديثة، وللتعرف على الجديد فى البحث العلمي.

فقد أشارت "صحيفة الجامعة المصرية" إلى مشاركة الدكتور منصور فهمى أستاذ الفلسفة بالجامعة المصرية فى المؤتمر الدولى للتربية الحديثة الذى عقد فى هلسنجور بمملكة الدنمارك فى أغسطس من عام ١٩٢٨، وقدم الدكتور منصور فى هذا المؤتمر بحثا عن "أثر المدرسة والوراثة المدرسية". كما ذكرت هذه الصحيفة فى عدد نوفمبر ١٩٢٩ خبر قيام الأستاذين مصطفى عبد الرازق بك أستاذ الفلسفة الإسلامية وسليم حسن بك أستاذ الآثار بتمثيل الجامعة المصرية فى مؤتمر تاريخ الأديان الدولى الخامس بالسويد. كما مثل الجامعة فى المؤتمر الدولى عن "تاريخ أسبانيا" فى مدينة برشلونة الأستاذ عبد الحميد العبادى أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية الآداب.

أشارت صحيفة الجامعة المصرية فى عدد مايو ١٩٣١ إلى سفر الأستاذ محمود عزمى القطان الاستاذ بكلية الطب للاشتراك فى مؤتمر العميان المنعقد فى واشنطن، وسفر الأستاذ الدكتور على مصطفى مشرفة الأستاذ بكلية العلوم لحضور مؤتمر الجامعات. وانتداب حضرات الدكتور طه حسين والأستاذ أحمد أمين والأستاذ مصطفى عبد الرازق والأستاذ سليم حسن لتمثيل الجامعة المصرية فى مؤتمر المستشرقين.

كما قام أساتذة الجامعة بنشاط ثقافى ملحوظ فى الداخل من خلال

إلقاء عديد من المحاضرات فى الجمعيات وأمام تلاميذ المدارس. وكان أساتذة الآداب فى طليعة من قام بهذا النشاط، وعلى سبيل المثال وليس الحصر قام كل من الدكتور طه حسين، وعبد الوهاب عزام فى يناير من عام ١٩٣٠ بإلقاء محاضرتين فى آداب اللغتين العربية والفارسية بمدرسة الليسيه الفرنسية بالإسكندرية.

وقد عملت الجامعة منذ افتتاحها على تحقيق رسالتها كاملة، وسارت على نهج الحكمة القائلة "أطلبوا العلم ولو فى الصين"، ومبدأ: أن العلم لا يعرف وطنا ولا جنسا، ولذا استعانت بالعلماء الأجانب دون نظر إلى موطنهم وجنسيتهم، واستقدمت عددًا وفيرًا منهم، ممن أخلصوا لها وتفانوا فى أداء مهامهم مع طلابهم. ولعل من المفيد أن نقدم على سبيل المثال نبذة عن بعض من هؤلاء العلماء من خلال صحيفة الجامعة المصرية، ومنهم: الأستاذ ليتمان "المحب للشرق". هكذا وصفته صحيفة الجامعة المصرية فى عدد أول مايو ١٩٢٩ عندما رحبت بعودته فى ذلك العام للتدريس بالجامعة. فقد عمل المستشرق الألمانى ليتمان فى الجامعة المصرية القديمة كأستاذ للغات السامية قبل قيام الحرب العالمية الأولي، ثم غادرها بسبب نشوب تلك الحرب وغاب عنها لمدة سبعة عشر عاما حتى عاد مرة أخرى للتدريس بها. وقد عبر ليتمان عن سعادته بعودته للتدريس فى الجامعة المصرية بقوله: "إن الطلبة فى الجامعة مجتهدون، وأن الروح العلمية فى مصر روح طيبة". وأما الأستاذ ناللينو "الإيطالي"، الذى عمل أستاذا زائرا فى كلية الآداب بالجامعة المصرية "الأهلية والحكومية" عدة مرات، فكان يلقى محاضرات على طلبة التاريخ واللغة العربية فى تاريخ العرب قبل الإسلام، كما درس لطلاب الجامعة الأهلية علم الفلك عند العرب قبل الإسلام، وكان من تلاميذه وقتئذ طه حسين، وقد وجد ناللينو حب طلبة الجامعة لدراسة لغتهم العربية على اعتبار أنها "جزء من الواجب نحو الوطن أى أن اللغة جزء من القومية وبذلك يريدون خدمة الوطن". والأستاذ جويدى أستاذ فقه اللغة العربية"، هو إيطالى الجنسية، وكان يعمل فى

جامعة روما كأستاذ للغات السامية، ثم التحق منذ عام ١٩٢٩ بكلية الآداب بالجامعة المصرية فى وظيفة أستاذ فقه اللغة العربية، وكان يحاضر لطلاب قسم اللغة العربية واللغات السامية. وكان والده من أوائل من عمل أيضا فى الجامعة المصرية "الأهلية" كأستاذ للتاريخ والجغرافيا منذ بداية افتتاحها عام ١٩٠٨. وقد سألت "صحيفة الجامعة المصرية" فى عدد أول مايو عام ١٩٢٩ الأستاذ جويدى عن سبب اهتمامه باللغة العربية؟ فرد قائلا: "لما كان الشرق منبع الحضارة وكان العرب لهم فضل كبير على الحضارة العالمية اهتممت بدراسة فقه اللغات العربية والسامية وخصوصا تاريخ المذاهب الإسلامية للوقوف على تاريخ الفقه. والأستاذ شادة "لابس الطربوش". وذكرت صحيفة الجامعة المصرية فى عدد يناير ١٩٣١، ص ٢٥- ٢٧ نبذة مطولة عن أستاذ اللغة العربية واللغات السامية "شادة" الذى وصفته فى بداية حديثها بالقول "هو مثل من أمثلة الديمقراطية، دائم الابتسام عذب الحديث يحاول دائما أن يراعى التقاليد المصرية يحضر الحفلات بالطربوش وصورته فيه خير من صورته فى القبعة، وخطه فى العربية أحسن من خط كثير من المستشرقين.

ومن الجدير بالإشارة أن الجامعة المصرية استمرت فى توظيف كثير من الأساتذة الأجانب للتدريس بها حتى قيام الحرب العالمية الثانية فى أواخر عام ١٩٣٩، والتى ترتب على أحداثها عودة معظم هؤلاء الأساتذه إلى أوطانهم، واشتراكهم فى الأنشطة الحربية لقوات بلادهم. ولكن بعد توقف هذه الحرب حاولت الجامعة أن تستعين مرة أخرى بأساتذة وعلماء من أوربا وأمريكا، إلا أنها فوجئت بردود رسمية من قبلهم جاء فيها: "أن المرتب المعروض عليهم من الجامعة المصرية يأخذ مثله كاتب على الآلة الكاتبة هناك". وقد أتاح هذا التطور الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس من المصريين لإثبات قدرتهم على النهوض المستمر بالجامعة فى ظل النمو المطرد فى عدد طلابها.

وكان للجامعة دورٌ متميزٌ فى مناهضة سلطات الاحتلال البريطانى. ففى عام ١٩٢٦ قررت الجامعة إدخال نظام التدريب العسكرى التطوعى

لطلابها بناء على اقتراح الدكتور محمود ثابت كبير أطباء الجامعة فى ذلك الوقت، وذلك لتعويد الطلاب حفظ النظام والطاعة ولما يعود عليهم من وراء هذا التدريب من فوائد صحية واجتماعية عظيمة. وأشتمل برنامج التدريب طوال الأربع سنوات الدراسية فى الجامعة على تمرينات عسكرية بالإضافة إلى مقررات علمية ورياضية، وبلغ عدد الملتحقين فى هذا البرنامج فى العام الأول من تطبيقه حوالى ٧٠٠ طالب. وقد استمر هذا البرنامج يشهد مدا وجزرا حتى عام ١٩٣٦.

لا خلاف على ان اتفاقية ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا نتج عنها حراكٌ وطنيٌ ملحوظٌ انعكس أثره على مسالة تطبيق التجنيد العسكرى على طلاب الجامعة خلال الإجازة الصيفية. وقد اهتمت صحيفة الجامعة المصرية فى عددها الأول لعام ١٩٣٨ بتلك المسألة حتى أنها نشرت أراء لثلاثة شخصيات مهمة فى هذا الخصوص وهم: بهى الدين بركات باشا وزير المعارف فى ذلك الوقت الذى قال: "للجندية مزاياها والحكومة تعمل على أن تجعل للبلاد جيشا قويا، وأن تتيح للشباب المثقفين الفرصة التى تجعلهم يستطيعون أن يكونوا رجال حرب يكافحون عن سلامة الوطن كما أنهم رجال سلم يعملون على رقى البلاد الاجتماعى والاقتصادي".

أما أحمد لطفى السيد باشا فقد قال حول مسألة تجنيد الشباب الجامعيين للجيش: "لأعجب أن يكون أمر التجنيد الإجبارى مجال مناقشة، فكل امرئ ملزم بالدفاع عن بيته وشباب مصر ملزمون بالدفاع عن بلادهم سواء أكانو جامعيين أو غير جامعيين. وأظن أن الزمن الذى كانت فيه الحكومة شيئا والأمة شيئا آخر وكان الحكم لمنفعة الحاكم لا لمنفعة المحكوم؛ والدفاع لمنفعة الحاكم لا لمنفعة المحكوم كل ذلك قد انقضى ولم يبق فيه إلا كل مصرى يجب أن يدافع عن مصر ولأجل ان يدافع عن مصر يجب أن يتعلم الدفاع عن مصر".

ودعا أحمد لطفى السيد على صفحات نفس تلك الصحيفة إلى ابتعاد الشباب عن الاشتغال بالسياسة الحزبية عندما قال: "استقلال الجامعة أمر مرغوب فيه لا من جانب الجامعيين فحسب بل من جانب كل من يرغب من أهل البلاد فى تخريج جيل جديد مستقل صالح للمزاحمة فى الحياة. وقد بدئ فى تثبيت هذا الاستقلال منذ إنشاء الجامعة، واعترف أنه لم يتم بعد وفى ظنى أن حكومة جلالة الملك عندما تأنس من أعمال الجامعيين وبعدهم عن الاشتغال بالسياسة العملية، أو بعبارة أخرى الأحزاب السياسية لن تبخل على الجامعة بأكمل استقلالها ".

فى حين ذكر عزيز المصرى باشا بمناسبة تعيينه فى منصب المفتش العام للجيش المصرى آنذاك حول "الشباب والجندية – تربيتنا الجامعية" وردا على سؤال أحمد ابو زيد عضو هيئة تحرير مجلة الجامعة حول انتظام الجامعيين فى التربية على الجندية، قال عزيز المصرى: "إنما الشباب هو الذى يخلق الجندية فالجندية مزيج من قوى روحية وعقلية قبل أن تكون جسمية أو عضلية... اعتقد أنه يجب لذلك المسارعة بوضع مشروع قومى يضيف إلى التربية الجامعية شيئا من الثقافة العسكرية.... والجندية تفيد لإيجاد هذا التوازن الفكرى والنفسي، الذى يخلق الرجل القوى الكامل فيجب أن تكون جزءا متمما لتربية الجامعيين يتدربون عليها فى اجازاتهم".

وبالنسبة للقضية الفلسطينية ذكرت "صحيفة الجامعة المصرية" فى عدد مايو ١٩٢٩ أن الجامعة المصرية أقامت حفلة تكريم وفد من أساتذة وطلبة فلسطين كلية روضة المعارف ببيت المقدس" زار مصر فى شهر فبراير من نفس ذلك العام. وقد انتهز اتحاد الجامعة المصرية فرصة هذه الزيارة ليكرم مع طلاب الجامعة هذا الوفد من أبناء "القطر الشقيق" كما وصفتهم صحيفة الجامعة. وفى حفل التكريم تحدث الأستاذ عبد الوهاب عزام أمام الحضور عن فلسطين وعلاقتها بمصر من قديم الزمان، وذكر حسن الجوار بينهما وروابط الدين واللغة التى تجمع بين البلدين. منذ وقت مبكر انشغل طلاب الجامعة

بقضية فلسطين ونشر رياض سوريال بقسم اللغة العربية بكلية الآداب فى العدد الأول لصحيفة الجامعة لعام ١٩٣٦ أبيات الشعر، كانت لها فى ذلك الوقت أصداء واسعة فى أرجاء مصر.

وفى العدد الأول لعام ١٩٣٨ فى "صحيفة الجامعة المصرية" قال بهى الدين بركات باشا وزير المعارف آنذاك حول دور الجامعة فى نشر الثقافة فى البلاد الشرقية العربية: "إن أهم ما تتجه إليه السياسة المصرية توثيق الصلات بينها وبين جاراتها الشرقية والعربية، فمصر بمركزها وتاريخها وما اتيح لها من وجود الجامعة المصرية والجامعة الأزهرية مطمح أنظار البلاد الشرقية والإسلامية، ويسرنى أن وزارة المعارف عملت وتعمل دائما على توثيق تلك الصلات بما ترسله من أساتذة تمدهم بمعونتها فى تلك البلاد، وما تمنحه من التسهيلات للطلاب الشرقيين فى جامعتيها، وما تنظمه من رحلات فى البلاد الشرقية وما تبذله من عناية بالهيئات والبعثات التى تزور مصر. ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أشير إلى مهمة المجمع اللغوى وسأعمل فى القريب العاجل على بحث نظمه لتكون أكثر إنتاجا وأسرع فى الوصول بنا إلى ما نبتغيه من توسيع الثقافة العربية وجعلها تأخذ طريقا للوصول إلى مستوى الثقافات الأوربية الحديثة".

كما كشف الدكتور مصطفى على مشرفة عميد كلية العلوم بالجامعة المصرية فى حديثه بالعدد الأول لصحيفة الجامعة لعام ١٩٣٨ عن تبنيه لمشروع نشر الآثار العلمية للحضارة العربية حتى "نجعل منها أساسا لنهضتنا العلمية" وأضاف مشرفه "فمحمد بن موسى الخوارزمى مثلا أول من وضع علم الجبر وعنه تعلم الشرق والغرب معا. وابن الهيثم صاغ قوانين الضوء والآيدرودنياميكا صياغة يصح أن يفخر بها كل عالم.... والغرض الذى أرمى اليه بصفة مباشرة فى هذا الصدد هو نشر الكتب العلمية فى العصر العربى الذهبى بحيث تصل إلى أيدى الجمهور المصرى المتعلم وأن هذه الكتب أو من بقى منها انما توجد فى مكتبات الغرب أو فى متاحفه وإذا نشرت أو علق عليها

كان ذلك بلغات أجنبية..".

وفى العدد الأول من صحيفة اتحاد الجامعة التى أصدرها مجلس الاتحاد العام بجامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٨ عبَّر الدكتور إبراهيم رفعت فى مقال له عن زهوه بأن مصر الحديثة أولى أمم الشرق فى بعث العروبة الصحيحة من سباتها الطويل بتلك النهضة اللغوية المباركة التى أفسحت المجال لدرس تاريخ العرب وآدابهم وعلومهم فأبرزت محاسن المدنية العربية الإسلامية وكشفت عن أسسها العمرانية التى تجمع بين المثل الروحانية ومقتضيات الطبيعة البشرية. فنبهت مصر بذلك الأذهان إلى مفاخر الأجداد ودوت الصيحة أن كفوا عن الانسياق فى تقليد الغرب. ووجد صاحب المقال بعد رحلته فى ربوع بلاد الشام أن تلك الصحوة العروبية أنتقلت من مصر إلى أرجاء العالم العربى " فنهض أهل الشام والعراق والحجاز وسائر أقطار الجزيرة العربية يرفعون لواء العروبة عاليا مشهورا، ولا فرق فى ذلك بين العامة والخاصة، ولا بين رائد الفيافى وساكن الوديان، وهم فى ذلك يتطلعون إلى مصر مبعث النهضة ويشعرون بإمامتها ويترقبون إشارتها".

ومن العدد الأول من صحيفة اتحاد جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٨ يتبين أن الجامعة كانت أول من بشر بالثورة على النظام الملكى، حيث نلمس نبرة جديدة فى الحديث، وكأن المجلة تعبر عما كان يجول فى الشارع المصرى آنذاك من تيارات تنذر بقرب حدوث تغيير عميق فى المجتمع المصري.

وفى نفس العدد أيضًا، كتب تحسين بشير يقول إن السياسة أصبحت أبرز معالم الحياة الجامعية عندنا "وهذا هو الوضع الطبيعى فى بلد منكوب بالاستعمار ويخيم عليه الجهل والغفلة، ولكن اليوم وقد تفتحت أفكار المصريين جميعا وأصبحت مطالبنا وحقوقنا هدف الجميع، وأخذنا نخطو سراعا لتحقيقها، فإن على الجامعة أن تهتم بالنواحى التى أجبرتها الظروف على تركها".

وفى نداء من أحد طلاب الجامعة فى نفس ذلك العدد إلى الشباب قال

فيه: "مصر فى حاجة إلى شباب يجاهد فى ميادين كفاح وطنه القومى والاقتصادى والاجتماعى ففيها مجال فسيح لجهود الشباب وإخلاصه وتضحياته، مصر تدعو شبابها ألا ييأس وألا يكبر الصعاب إذا ما رآها، ويستصغر همته بجانبها فيهرب منها".

كما أفردت الصحيفة صفحات منها لقصة كفاح غاندى ونمط قيادته لثورة الهند ضد الاستعمار الإنجليزي.

وفى نفس ذلك العدد يكتب الدكتور عبد الوهاب عزام وزير مصر المفوض آنذاك مقالا بعنوان "الوطن" يتغنى فيه بحبه لمصر، وفى نهايته يدعو شباب الوطن إلى العمل والتضحية من أجل مصر "فتقدموا للعمل بقلوب ملؤها الايمان والأمل، ورؤوس ملؤها الحكمة والروية، وأيدى ملؤها النشاط والقوة، واحذروا غضب الله، ولعنة الخلف وحكم التاريخ".

من ناحية أخرى ساهمت جامعة القاهرة بدور تنويرى فعال فى إنشاء عدد كبير من الجامعات، سواء أكانت الجامعات المصرية أو الجامعات العربية. حيث أمدت هذه الجامعات بالأساتذة والإداريين. ومن هنا تعد جامعة القاهرة بحق أم لكل الجامعات المصرية والعربية سواء أكانت هذه الأمومة بشكل مباشر أو بالتبنى.

مصادر ومراجع يمكن استشارتها

أولا:المصادر :

١- التعليم العالى فى ١٠ سنوات، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة ١٩٦٢.

٢- الحكومة المصرية، قانون تنظيم الجامعة المصرية الصادر به قانون رقم ٤٢ لسنة١٩٢٧ والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٣.

٣- الجامعة المصرية. محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية. بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الإنجليزية، دار النشر الحديث، القاهرة.

٤- الجامعة المصرية. مرسوم باعتماد اللائحة الداخلية لكلية الحقوق مستخرج من الوقائع المصرية. العدد ٦٦ الصادر من يوم الخميس ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٣، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٣.

٥- الجمهورية العربية المتحدة. التعليم العالى فى ١٢ سنة " ٢٣ يوليه ١٩٥٢ : ٢٣ يوليه ١٩٦٤"، وزارة التعليم العالي، القاهرة ١٩٦٤.

٦- القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتأديبهم.

٧- اللائحة الأساسية واللائحة الداخلية لكلية الآداب بجامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

٨- اللائحة الأساسية واللائحة الداخلية لكلية التجارة بجامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

٩- اللائحة الأساسية واللائحة الداخلية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

١٠- اللائحة الأساسية واللائحة الداخلية لكلية الطب بجامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

١١- اللائحة الأساسية واللائحة الداخلية لكلية العلوم بجامعة القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

١٢- اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية. مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٦.

١٣- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٦- ١٩٥٧، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٥٧ .

١٤- الكتاب المئوى لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة١٩٨٠.

١٥- تقويم جامعة القاهرة ١٩٦٨- ١٩٦٩، جامعة القاهرة، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، القاهرة ١٩٦٩.

١٦- تقويم جامعة القاهرة، ١٩٦٨ – ١٩٦٩، مطبعة جامعة القاهرة.

١٧- تقويم جامعة فؤاد الأول لعام ١٩٥٠، مطبعة جامعة فؤاد الأول.

١٨- قانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية، متضمنا التعديلات التى أدخلت علية لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٥، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٥.

١٩- مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها. جـ ١، مطبعة الجامعة ١٩٥٥.

ثانيا: الدوريات.

١- مجلة الهلال، عدد فبراير ١٩٠٠.

٢- مجلة الهلال عدد مارس ١٩٠٣.

٣- مجلة الهلال، عدد نوفمبر ١٩٠٦.

٤- مجلة ٦ أكتوبر ١٩٠٤.
٥- مجلة المقتطف، عدد يناير ١٩٠٩.
٦- مجلة الهلال، عدد يناير ١٩٠٩.
٧- مجلة الهلال، عدد يناير ١٩٥١.
٨- الأهرام ٨ أكتوبر ١٩٠٦.
٩- الأهرام ٣٠ يناير ٢٠٠٨.
١٠- الأهرام ٣٠ مايو ١٩٠٩.
١١- الأهرام ٨ يناير ١٩١٠.
١٢- المصور ٠ مارس ١٩٣٧.
١٣- المصور، العدد التذكارى ديسمبر ٢٠٠٧.
١٤- صحيفة الجامعة المصرية، أعداد: أول مايو ١٩٢٩، نوفمبر ١٩٢٩.
١٥- صحيفة الجامعة المصرية، أعداد: يناير ١٩٣٠، فبراير ١٩٣٠.
١٦- صحيفة الجامعة المصرية، الجامعة المصرية، عدد الأول يناير ١٩٣١.
١٧- صحيفة الجامعة المصرية، الجامعة المصرية، عدد فبراير ومارس ١٩٣١.
١٨- صحيفة الجامعة المصرية، الجامعة المصرية، عدد أبريل ١٩٣١.
١٩- صحيفة الجامعة المصرية، الجامعة المصرية، عدد يونيو ١٩٣١.
٢٠- صحيفة الجامعة المصرية، عدد يناير ١٩٣٣.
٢١- صحيفة الجامعة المصرية، الجامعة المصرية، العدد الأول لعام ١٩٣٨.
٢٢- جامعة فؤاد الأول، كلية العلوم، تقرير خاص ١٩٤٢.
٢٣- صحيفة اتحاد الجامعة، العدد الأول لعام ١٩٤٨.

٢٤- مجلة مجمع اللغة العربية، ج ١٨.

٢٥- أيام مصرية. ع ٧ (نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٨)

ثالثا: المراجع والمؤلفات.

١- أحمد شفيق باشا، مذكراتى فى نصف قرن، ج١، الطبعة الأولي، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٢.

٢- أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، ج ٢، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٦

٣- أحمد عبد الفتاح بدير، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة ١٩٥٠.

٤- أحمد لطفى السيد، قصة حياتي، كتاب الهلال، العدد ٣١١، القاهرة ١٩٦٢.

٥- أحمد لطفى السيد، رسالة الجامعة، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٠ .

٦- أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة، دار سينا، القاهرة ١٩٩١.

٧- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى مصر ج٢، القاهرة ١٩٤٥.

٨- الأميرة فاطمة إسماعيل وقصة إنشاء جامعة ١٩٠٨، جامعة القاهرة ١٩٩٨.

٩- إسماعيل القباني، دراسة فى مسائل التعليم فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨.

١٠- أمين سامى باشا. التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩١٧.

١١- جابر عصفور، جامعة دينها العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨.

١٢- جامعة القاهرة، " جامعة القاهرة تسعون عاما من العطاء ديسمبر ١٩٠٨ -١٩٩٨"، مكتبة نهضة مصر القاهرة ١٩٩٨.

١٣- جرجس سلامة، أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦٦.
١٤- حسين الفقي، التأريخ الثقافى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة فى القرنين ١٩ و٢٠، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦.
١٥- حسين فوزى النجار، أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، بدون تاريخ.
١٦- حسين عثمان، الجامعة، مقوماتها ، رسالتها، تنظيمها، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٩٧٢.
١٧- دونالد مالكولم ريد، ترجمة أكرام يوسف، جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧.
١٨- رؤف عباس، تاريخ جامعة القاهرة، سلسلة تاريخ المصريين العدد ٧٣، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.
١٩- سامية حسن إبراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥.
٢٠- سعيد إسماعيل علي، تاريخ التربية والتعليم فى مصر، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٥.
٢١- سامى أبو النور. دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ . ١٩٣٦. . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥.
٢٢- سامى خشبة. تحديث مصر، قراءة نقدية ومستقبلية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢٣- سليمان صالح، الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد، سلسة تاريخ المصريين، العدد ٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠.
٢٤- سليم نسيم، صياغة التعليم المصرى الحديث، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.

٢٥- شوقى الجمل وآخرون. معالم تاريخ مصر الحديث، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٦.
٢٦- طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر ج ٢، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩٣٨.
٢٧- طه حسين، الأيام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢.
٢٨- عبد الله التطاوي، التعليم قضية مجتمع ومستقبل أمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥.
٢٩- عبد الرحمن الرافعي، فى أعقاب الثورة المصرية، ج ٢، ط ٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٨.
٣٠- عبد الصبور شاهين وآخرون، نساء وراء الأحداث، العدد (٦)، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٩٨.
٣١- عبد المنعم الدسوقى الجميعي، الجامعة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢.
٣٢- عبد المنعم الدسوقى الجميعي، الجامعة المصرية القديمة، نشأتها ودورها فى المجتمع، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٠.
٣٣- عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، دارالهلال، القاهرة ١٩٣٦.
٣٤- عبد الله عنان، ثلثا قرن من الزمان، كتاب الهلال، العدد رقم ٤٤٥، القاهرة ١٩٨٨.
٣٥- عبد العظيم رمضان، مذكرات سعد زغلول، ج ٨.
٣٦- عصام أحمد عيسوى، وثائق الجامعة المصرية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة ٢٠٠٧.
٣٧- عمر طوسون، البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد، القاهرة ١٩٣٤.
٣٨- فتحى رضوان، مصطفى كامل، سلسلة اقرأ، عدد ٣٩٠، دار المعارف،

القاهرة ١٩٧٤.
٣٩- فتحى حافظ الحديدي، الأصول التاريخية لمؤسسات الدولة والمرافق العامة بمدينة القاهرة، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٩.
٤٠- قلينى مهنى باشا، خلاصة الحوادث فى عهد الخديو إسماعيل والسلطان حسين والملك فؤاد، ج٢، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٤.
٤١- لمعى المطيعي: هذا الرجل من مصر، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧.
٤٢- لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر.
٤٣- محمد العطار، البوم بصور تاريخية للجامعة المصرية القديمة، " صفحة من تاريخ جامعة فؤاد الأول فى عصر الملك فاروق"، القاهرة ١٩٤٣.
٤٤- محمد شفيق غربال، تكوين مصر، مؤسسة هنداوى، القاهرة ٢٠١٦.
٤٥- محمد رشيد رضا، تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده، مطبعة المنار، القاهرة.
٤٦- محمد عمارة، قاسم أمين وتحرير المرأة، كتاب الهلال، العدد ٢٥٢، القاهرة ١٩٨٠.
٤٧- محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية. جـ ٢ من ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليه ١٩٥٢.
٤٨- محمد حسن هيكل، شخصيات مصرية وغربية، كتاب روز اليوسف، العدد ٢ يناير ١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٤.
٤٩- محمد عبد الجواد. كلية دار العلوم فى العيد الفضى لجامعة فؤاد الأول ١٩٥٠. مقتبس من الكتاب الماسى للدار ١٨٧٢- ١٩٤٧، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٠.
٥٠- محمود فوزى المناوي، جامعة القاهرة فى عيدها المئوي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٧.

٥١- مصطفى الغريب محمد القصير. محمد حسين هيكل ودوره فى السياسة المصرية ١٨٨٨ . ١٩٥٦، سلسلة تاريخ المصريين، العدد٢٤٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣.

٥٢- من صاحب الدولة الأمير أحمد فؤاد باشا رئيس الجامعة المصرية إلى أبناء وطنه، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩١١.

٥٣- نجيب توفيق، مصطفى كامل، كتاب الهلال، العدد ٣٦٥، القاهرة ١٩٨١.

٥٤- يعقوب أرتين، القول التام فى التعليم العام، ترجمة على بهجت، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٨٩٤.

٥٥- يحى هويدي، جامعاتنا وقضية التغيير، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٧٣، مارس ١٩٧١.

٥٦- يونان لبيب رزق، فؤاد الأول، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٥.

٥٧- يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩٤١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠.